على خط الجبهة

الأطفال في مرمى النيران

منظمة العفو الدولية

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2011

الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية
Amnesty International Publications
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
www.amnesty.org/ar

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2011

رقم الوثيقة: AFR52/001/2011
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطباعة: الأمانة الدولية لمنظمة العفو الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة
لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية للدفاع عن حقوق الإنسان، لديها ما يربو على 3 ملايين من الأعضاء والمؤيدين في ما يزيد عن 150 بلداً وإقليماً في جميع أرجاء العالم. وتتطلع المنظمة إلى بناء عالم يتمتع فيه كل فرد بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في "الإعلان العالمي لحقوق الإنسان" وفي غيره من المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. وتقوم المنظمة بأبحاث وحملات وأنشطة للدعاية وحشد الجهود من أجل وضع حد لانتهاكات حقوق الإنسان. والمنظمة مستقلةٌ عن جميع الحكومات والمعتقدات السياسية والمصالح الاقتصادية والعقائد الدينية. وتعتمد المنظمة في تمويلها أساساً على مساهمات وتبرعات أعضائها وأنصارها.

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

1. مقدمة 5

2. خلفية 8

الأطراف المحلية للنزاع 10

3. الأطفال المحاصرون وسط الهجمات العشوائية وغيرها من الهجمات غير القانونية 13

الأطفال القتلى والجرحى في الهجمات العشوائية 13

الهجمات العشوائية والعنف يتهددان أرزاق الأطفال 21

4. تجنيد الأطفال واستخدامهم في الجماعات والقوات المسلحة 24

تجنيد الأطفال من جانب الجماعات المسلحة 25

عقوبة من يعارضون التجنيد في الجماعات المسلحة: التهديد بالقتل والاختطاف والقتل 33

تجنيد الفتيات في الجماعات المسلحة 34

التزامات الحكومة الانتقالية المتعلقة بمعالجة قضية الجنود الأطفال 36

5. الهجمات على المدارس والعملية التعليمية 41

تدمير المدارس أو إغلاقها جراء الهجمات العشوائية والعنف 41

الهجمات المباشرة على المدارس والعاملين في التعليم 43

القيود الأخرى المفروضة على التعليم 44

6. انتهاكات الحقوق الإنسانية الأخرى للأطفال 46

أعمال القتل "العقابية" المنفّذة أمام الملأ في المناطق الخاضعة لسيطرة الشباب 46

تعذيب الأطفال وغيره من ضروب المعاملة السيئة تحت حكم الشباب 47

7. حرمان الأطفال من تلقي المساعدات الإنسانية 49

تأثيرات النزاع المسلح على المراكز الطبية 50
القيود المتعمدة التي يفرضها الشباب على تلقي المساعدات الإنسانية 50
فرض الضرائب القسرية على المدنيين 52
8. الآثار الدائمة للنزاع المسلح 54
الأطفال غير المصحوبين بولي والمنفصلون عن ذويهم 54
الصدمات النفسية الناجمة عن النزاع 57
الافتقار إلى فرص التعليم وسبل العيش: جيل ضائع 60
9. القانون والمعايير الدوليين 63
القانون الدولي الإنساني 63
قانون حقوق الإنسان 64
القانون الدولي الجنائي 66
10.خاتمة 68
11. توصيات 71
الهوامش 78

1. مقدمة

ظل جنوب ووسط الصومال [1] مسرحاً للنزاعات المسلحة منذ انهيار حكم سياد بري قبل عشرين عاماً. ولم يعرف الأطفال الذين ولدوا في 1991 في هذا الجزء من الصومال، والذين دخلوا العقد الثالث من أعمارهم الآن، أي احترام لحقوق الإنسان أو السلم أو حكم القانون أو حكومة مقتدرة فعالة طوال حياتهم. وبينما دمرت الحرب المجتمع الصومالي بأسره وعصفت به، ظل الأطفال، الذين يمثلون أكثر من نصف العدد التقديري لسكان الصومال،[2] هم الأشد تضرراً من آثار هذه الحرب. وكما قال صبي صومالي، لا يزيد عمره عن 15 سنة، لمنظمة العفو الدولية في مارس/آذار 2010: "لقد عشت معظم حياتي أسيراً للخوف". والصومال إحدى دولتين وحيدتين في العالم – ثانيتهما الولايات المتحدة الأمريكية – لم تصدِّقا على "اتفاقية حقوق الطفل".

لقد شهد العقدان الأخيران، اللذان اصطبغا بالاقتتال الدائم ما بين أرباب الحروب والعشائر المتصارعة على الموارد، تفكك الخدمات العامة، وانهياراً هائلاً لمؤسسات الرعاية الصحية والتعليم التي توفر الخدمات لسكان الصومال، كما تلاشت قدرة هؤلاء على الحصول على الطعام والماء وغيرهما من الأساسيات اللازمة للحياة. وطبقاً لمؤشرات الهيئات المختلفة للأمم المتحدة، فإن معدلات وفيات الأطفال تحت سن الخامسة في الصومال قدِّرت لسنة 2011 بنحو 200 لكل 1000 [3]، أي أنها زادت عما كانت عليه في 2010؛ وليس هناك سوى ممرضة أو قابلة قانونية واحدة و0.5 طبيب عام لكل 10,000 نسمة. [4] وطبقاً لصندوق الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)، لا يسجَّل في المدارس الأساسية أو يؤم الصفوف الدراسية للمرحلة الابتدائية سوى 23 بالمائة من إجمالي أطفال الصومال؛ بينما يبلغ المعدل الصافي للأطفال الذين يسجلون/يلتحقون بصفوف الدراسة في العالم بنحو 85 بالمائة. [5] وتقدر معدلات تشويه الأعضاء التناسلية للإناث (الختان) في الصومال بنحو 98 بالمائة، [6] وبصورة رئيسية تُخضع البنات لهذا التقليد المتفشي وهن في سن أربع سنوات إلى 11 سنة.

ويواجه الشعب الصومالي كذلك أزمات إنسانية مزمنة. فبسبب شح الأمطار في أواخر 2010 وازدياد حالة الجفاف سوءاً، ازداد عدد الأشخاص الذين أحاقت بهم الأزمة الإنسانية والغذائية في الصومال، في النصف الأول من 2011، من مليوني شخص إلى 2.4 مليون صومالي، يمثلون 32 بالمائة من سكان الصومال، بحسب تقديرات الأمم المتحدة. ويقدَّر كذلك أن طفلاً من كل أربعة أطفال يعانون من سوء التغذية الحاد، أي ما مجموعه نحو 241,000 طفل، يعيش معظمهم في جنوب الصومال، حيث يتعذر إلى حد كبير وصول المنظمات الإنسانية.[7] وفي يونيو/حزيران 2011، أوردت الأمم المتحدة، إضافة إلى ذلك، أن عدد الأشخاص الذين يعانون من الأزمة الغذائية في الصومال وصل إلى 2.85 مليون صومالي.[8] وأبلغت منظمة الصحة العالمية في تقاريرها عن وجود آلاف حالات الأمراض الحادة الناجمة عن تلوث المياه وحالات الكوليرا، التي تشكل مصدر خطر داهم بصورة رئيسية على الأطفال دون سن خمس سنوات منذ مطلع 2011.[9] وتحذر الأمم المتحدة من أنه يرجح أن يضيف الجفاف الحالي، الذي رفع من أسعار الغذاء، واستمرار النزوح الناجم عن القتال، من أعداد الصوماليين الذين تشملهم الأزمة الإنسانية. [10]

وقد أدى اشتداد حدة النزاع المسلح منذ نهاية 2006 إلى تمزيق نسيج الحياة اليومية المعتادة الذي كان الشعب الصومالي قد تمكن من بنائه في وجه كل الأنواء العاصفة. فعلى الرغم من غياب الحكومة الفعالة، ظلت هناك بعض المدارس التي تؤدي دورها في المدن، مدعومة من المجتمع المدني وجاليات المهجر والفاعلين التجاريين، وكان ثمة أفق للتفاوض على سبيل ما لتخطي العقبات وسط الأخطار التي كان يمثلها أمراء الحرب والميليشيات العشائرية. بيد أن دخول القوات الإثيوبية الأراضي الصومالية لمساعدة الحكومة الاتحادية الانتقالية آنذاك على طرد "اتحاد المحاكم

الإسلامية" شكل بداية وجه جديد من وجوه النزاع، حيث غدت الهجمات العشوائية وأعمال القتل الموجَّهة وانتهاكات حقوق الإنسان جزءاً لا يتجزأ من سير الحياة اليومية للسكان المدنيين. وما انفكت هذه الحالة سائدة حتى اليوم في سياق النزاع المسلح بين القوات المؤيدة للحكومة الاتحادية الانتقالية (الحكومة الانتقالية) والجماعات الإسلامية المسلحة، ولا سيما "حركة الشباب المجاهدين" (الشباب).

ويستند هذا التقرير إلى ما يربو على 200 شهادة أدلى بها أطفال صوماليون وشبان وراشدون، وجمعتها منظمة العفو الدولية في مارس/آذار 2009 أثناء زيارت بحثية لكينيا وجيبوتي، وبخاصة مخيم علي عدّي للاجئين، وفي مارس/آذار ويونيو/ حزيران 2010 لكينيا، وبخاصة لمخيمات داداب للاجئين شمال شرق العاصمة، نيروبي. حيث قابل مندوبو منظمة العفو الدولية لاجئين فروا حديثاً من الصومال، بغرض الحصول على وصف لأحدث التطورات للأوضاع في البلاد ما أمكن ذلك. وتواصل منظمة العفو الدولية رصد الأوضاع في الصومال عبر الاتصالات المنتظمة مع مراقبين مستقلين داخل الصومال وخارجه. وتوضح الشهادات التي يتضمنها هذا التقرير المعاناة الهائلة للأطفال الصوماليين وأزمة حقوق الإنسان التي ما انفكت تزداد تفاقماً في الصومال. وقد أغفلنا ذكر أسماء الأشخاص الذيين قابلناهم والتفاصيل الشخصية المتعلقة بهم حيثما يمكن لهذه أن تقود إلى تحديد هوية الأشخاص وتهديد سلامتهم.

طبقاً لاتفاقية حقوق الطفل، الطفل هو كل شخص لم يبلغ سن 18 عاماً بعد.

ويتضمن هذا التقرير أيضاً شهادات لأشخاص راشدين عانوا من انتهاكات لحقوق الإنسان في طفولتهم، أو تسلط الضوء على تجارب مر بها أطفال.

فقد وصف لاجئون صوماليون لمنظمة العفو الدولية انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان، بما فيها العديد من أعمال قتل المدنيين وإصابتهم بجروح، بمن فيهم أطفال، في هجمات عشوائية أو عندما حوصروا وسط تبادلات لإطلاق النار، وفي البيوت والمدارس والمستشفيات، التي كانت هدفاً لنيران المتقاتلين. كما يعج سجل الحرب الأهلية في الصومال بتجنيد الأطفال من جانب الجماعات المسلحة، بينما وصف لاجئون صوماليون قابلتهم منظمة العفو حالات أفراد قتلوا أو أسروا أو هددوا بالقتل واضطروا إلى الفرار بسبب معارضتهم التجنيد. وهاجمت الجماعات المسلحة المدارس وتلاميذ المدارس ومعلميها، وفرضت قيوداً على الحق في التعليم، ولا سيما على تعليم الفتيات. وتعرض الأطفال للعقاب بالجلد بمقتضى تأويل حركة الشباب للشريعة الإسلامية، وشهدوا بأم أعينهم أعمال قتل دون محاكمة أو أمام الملأ، وقطع أطراف أشخاص أو رجمهم حتى الموت استناداً إلى هذا التأويل. وفي العديد من الحالات، حرمت الجماعات المسلحة السكان المدنيين من تلقي المساعدات الإنسانية وفرضت عليهم الضرائب، حتى في ظل الجفاف الذي يتهدد بقاء الأطفال ذاته. ومعظم هذه الانتهاكات تشكل جرائم حرب أو غير ذلك من الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي الإنساني. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن النطاق الحقيقي لانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في جنوب ووسط الصومال لم يلق التغطية الكافية، نظراً للصعوبات المتزايدة التي تواجه إمكانية الحصول على المعلومات التفصيلية بشأن الأوضاع في هذه المناطق. فالعديد ممن لهم اتصالات بالعالم الخارجي قد قتلوا أو خطفوا أو أسكتوا بالتهديد بالقتل، أو فروا من البلاد. ولا يستطيع المراقبون الدوليون، بمن فيهم الصحفيون، دخول مناطق شاسعة من جنوب ووسط الصومال بصورة آمنة. ومما يبعث على الصدمة أن المجتمع الدولي لم يقر آلية للتقصي المنهجي لجرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في الصومال، كخطوة أولى نحو المساءلة. وقد تُرك الشعب الصومالي، في واقع الحال، ليقلع شوكه بيده وسط حلقة مفرغة من العنف والإفلات من العقاب. ولم يتحرك أحد بعد استجابة للدعوات المتكررة من جانب منظمات حقوق الإنسان الصومالية والدولية إلى إنشاء هيئة تقص مستقلة وغير منحازة، أو آلية مماثلة، للتحقيق في انتهاكات

الحاضر والماضي، بموجب القانون الدولي، التي ارتكبت في الصومال.

إن التقاعس عن التصدي لحالة الإفلات من العقاب التي طال أجلها عما ارتكب من جرائم حرب وغيرها من الانتهاكات للقانون الدولي المرتكبة في الصومال، والتي ألحقت الأذى بملايين الأطفال واليافعين، يتناقض تناقضاً صارخاً مع الكم الهائل من الموارد المالية والسياسية الدولية التي كُرست لمحاربة القرصنة قبالة شواطئ الصومال. ورغم أن مجلس الأمن الدولي يدرس مقترحات لتعزيز الولاية القضائية العالمية والتشريعات الوطنية، ولإنشاء محاكم خاصة في الإقليم لمحاكمة من يشتبه بأنهم من القراصنة، إلا أنه لم يفكر بمبادرة من هذا القبيل لتقديم من يشتبه بأنهم مجرمو حرب إلى ساحة العدالة.

أضف إلى ذلك، لم تخصص موارد مالية دولية تذكر للتصدي على نحو كاف للندوب العميقة التي خلفتها الحرب في المجتمع الصومالي، بما في ذلك الأعداد المتزايدة باطراد للعائلات المزقة والأطفال المنفصلين عن أسرهم، ناهيك عن حالة الصدمة النفسية الجماعية التي نجمت عن التعرض للانتهاكات المروعة أو مشاهدتها بأم العين، وعما فات جيلاً بأكمله من فرص تعليم وفرص للعيش الكريم، حتى في المناطق التي يتوفر فيها الأمان لتقديم مثل هذا الدعم، كما هو الحال في مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة للصومال. وقد أعربت فتاة في التاسعة عشرة من العمر لمنظمة العفو عقب لجوئها إلى مخيمات داداب، في كينيا، عما يشعر به الشباب الصومالي من إحباط ويأس بالقول:

" نريد حلاً يدوم، ولكننا نعرف أننا لن نستطيع الحصول عليه. وكل ما نملكه الآن بعض الأمان، ولكن لا شيء غير ذلك. ما الذي يمكن تقديمه غير ذلك للواصلين الجدد؟ إن الجيل الشاب هم الناس الذين يستطيعون أن يبنوا السلم في بلادنا. وكل ما نحن بحاجة إليه فرصة للقيام بذلك."

2. خلفية

منذ الإطاحة بحكم سياد بري في 1991 والصومال يتمزق بسبب اندلاع النزاعات المسلحة في البلاد. وعقب عقد 13 مؤتمراً للسلم لحل معضلة انهيار الدولة، جرى تبني "ميثاق اتحادي انتقالي" وانتقاء 275 شخصية لعضوية برلمان اتحادي انتقالي كي يقوموا بتشكيل حكومة اتحادية انتقالية (الحكومة الانتقالية). وفي أكتوبر/تشرين الأول 2004، اختير عبد الله يوسف أحمد رئيساً للحكومة الاتحادية الانتقالية. وحازت الحكومة الانتقالية على الاعتراف والدعم الدوليين، بما في ذلك من جانب الأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى ضمتها "مجموعة الاتصال الدولية حول الصومال" ومانحين دوليين.

بيد أن النزاع المسلح تفاقم من حيث شدته وتعقده وتأثيره على المدنيين منذ نهاية 2006، عندما تدخلت القوات الإثيوبية المسلحة عسكرياً في الصومال لدعم الحكومة الاتحادية الانتقالية في طرد "اتحاد المحاكم الإسلامية"، وهي ائتلاف من المحاكم الصومالية المحلية انبثق عنها فيما بعد عدة جماعات مسلحة مناهضة للحكومة الانتقالية. وكان "اتحاد المحاكم الإسلامية" يسيطر في حينها على العاصمة مقديشو وعلى أجزاء أخرى من جنوب ووسط السودان، وعزا إليه البعض في أوساط السكان المدنيين فضل إعادة بعض الأمن إلى ربوع الصومال في مواجهة جرائم العنف التي ظلت ميليشيات أرباب الحرب تمارسها. وفي 2007 و2008، طرأت زيادة بمعدلات عالية على عمليات القصف العشوائي للمناطق المكتظة بالسكان، ما أدى إلى مقتل وجرح عشرات الآلاف من المدنيين، كما أنزلت هجمات عشوائية وأعمال قتل موجهة أخرى إصابات في صفوف الصحفيين وناشطي المجتمع المدني والعاملين في المجالات الإنسانية وغيرهم من المدنيين الذين ارتؤي أنهم يدعمون هذا الطرف أو ذاك في الحرب الأهلية الدامية.[11] وطبقاً لتقديرات الأمم المتحدة، نزح نحو 600,000 شخص جراء النزاع في 2007، بينما تبعهم 800,000 نازح آخر في 2008. وتقدر منظمات المجتمع المدني الصومالية عدد من قتلوا في أتون النزاع في 2007 و2008 بنحو 16,000 شخص.[12]

في يناير/كانون الثاني 2009، انسحب الجيش الإثيوبي من الصومال بموجب شروط "اتفاق جيبوتي للسلام"، الذي رعته الأمم المتحدة وتم توقيعه في أغسطس/آب 2008، بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وإحدى جماعات المعارضة المسلحة الصومالية، "مجموعة جيبوتي للائتلاف من أجل استعادة الديمقراطية في الصومال" (مجموعة جيبوتي). وعقب توسعة البرلمان الاتحادي الانتقالي لضم أعضاء من مجموعة جيبوتي، واستقالة عبد الله يوسف كرئيس للحكومة الاتحادية الانتقالية في 29 ديسمبر/كانون الأول 2008، انتخب شيخ شريف شيخ أحمد، زعيم مجموعة جيبوتي وقائد "اتحاد المحاكم الإسلامية"، رئيساً جديداً للبلاد. وعلى الرغم من هذه التطورات السياسية، إلا أن جماعات المعارضة المسلحة، بمن فيهم حركة الشباب، أقسموا على مواصلة القتال ضد الحكومة الانتقالية وضد قوات "بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال" (أميسوم)، وهي قوة لدعم السلام شكلها الاتحاد الأفريقي وتتخذ من مقديشو مقراً لها.

أنشئت "أميسوم" بقرار من "مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي" في يناير/كانون الثاني 2007 بتفويض أولي مدته ستة أشهر. وتبنى مجلس الأمن الدولي بموجب القرار 1744، الذي اتخذه في فبراير/شباط 2007، نشر قوات "أميسوم" في الصومال. وحددت المهمة الرئيسية "لأميسوم" بتوفير الحماية العسكرية للحكومة الاتحادية المؤقتة ومؤسساتها.[13] وبموجب اتفاقيات وقف إطلاق النار التي أقرت في جيبوتي بين الحكومة الانتقالية ومجموعة جيبوتي،

كلفت "اميسوم" كذلك بضمان أمن المناطق التي تخليها القوات الإثيوبية. ومنذ انسحاب الجيش الإثيوبي من الصومال، راحت الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة الانتقالية تهاجم قوات "أميسوم" على نحو متزايد، مطالبة بمغادرتها البلاد، ونتيجة لذلك، انخرطت "أميسوم" بصورة تدريجية في النزاع المسلح. وفي يوليو/تموز 2010، وعقب تفجيرات في كمبالا أدت إلى مقتل ما لا يقل عن 76 شخصاً وأعلن الشباب مسؤوليتهم عنها، طلب الاتحاد الأفريقي، حسبما ورد، تغيير طبيعة التفويض الممنوح "لأميسوم" كي يصرح لها بمهاجمة الشباب عوضاً عن الاكتفاء بالدفاع عن النفس وعن الحكومة الانتقالية في وجه هجماتهم.

ورفضت الأمم المتحدة ذلك، حسبما ورد، حيث اعتبرت نطاق عمليات "أميسوم" واسعاً إلى حد كاف.[14] وكان قوام "أميسوم" في نهاية 2010 نحو 8,000 من الضباط والجنود الأوغنديين والبوروندیين. وفي ديسمبر/كانون الأول 2010، وعقب طلب من جانب "مجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن"، أجاز مجلس الأمن الدولي زيادة عديد قوات "أميسوم" من 8,000 إلى 12,000.[15] وفوّض القرار نفسه قوات الاتحاد الأفريقي "باتخاذ جميع التدابير الضرورية للقيام بمهامها الحالية"، وطلب من الأمين العام للأمم المتحدة مواصلة تقديم المشورة بشأن "مبدأ العمليات" المنقح "لأميسوم". وفي مارس/آذار 2011، أعلنت السلطات البوروندية عن إرسال 1,000 جندي إضافي إلى مقديشو.[16] وفي أواخر مارس/آذار، أعلنت السلطات الأوغندية والبوروندية أنها سوف ترسل 2,000 جندي إضافي من كل من البلدين لتعزيز قوة "أميسوم".[17]

عقب انسحاب الجيش الإثيوبي، واصلت الجماعات الإسلامية المسلحة القتال في مقديشو ضد قوات الحكومة الانتقالية وقوات "أميسوم"، وشنت عدة هجمات عسكرية أزهقت أرواح العديد من سكان العاصمة، ولا سيما في مايو/أيار 2009 وفي أغسطس/آب 2010. وأعلن الشباب مسؤوليتهم أيضاً عن عدة هجمات انتحارية ضد الحكومة الانتقالة و"أميسوم" قتل وجرح في بعضها مدنيون، حسبما ذكر. وتواصلت الاشتباكات المتقطعة في مناطق أخرى من جنوب ووسط الصومال، بما في ذلك في كسمايو ودوبلي في أكتوبر/تشرين الأول 2009، وفي إقليم غلغادود في أوائل 2010، وبلدوين في نوفمبر/تشرين الثاني 2010. وفي غضون ذلك، سيطرت الفصائل المسلحة للشباب، ومنذ منتصف 2008، على معظم جنوب ووسط الصومال، حيث فرضت قواعد صارمة على السكان، هدف بعضها إلى سحق أي رأي مخالف يمكن أن يظهر، وأخرى بالاستناد إلى تأويل الجماعة المتشدد للشريعة الإسلامية.

وفي فبراير/شباط 2011، شنت قوات "أميسوم" والحكومة الانتقالية هجوماً عسكرياً في مقديشو لإخراج الشباب من العاصمة. وفي الوقت نفسه، شنت جماعات مسلحة متحالفة بصورة غير وثيقة مع الحكومة الانتقالية، بدعم من إثيوبيا، هجمات على البلدات الخاضعة لسيطرة الشباب في جنوب الصومال، بالقرب من الحدود مع كينيا، مثل بيليت هاو ولوق ودوبلي. وما برح القتال مستمراً حتى اليوم، بينما يدعي كل من الجانبين تحقيق انتصارات على الآخر.

إن استمرار النزاع المسلح، إضافة إلى الحالة الإنسانية المحفوفة بالمخاطر، قد فاقم من حركة النزوح الجماعي للمدنيين في السنوات الأربع الأخيرة، في داخل البلاد وإلى خارجها. فحتى يونيو/حزيران 2011، بلغ عدد الأشخاص المهجرين داخل الصومال نحو 1.46 مليون شخص، بينما تم تسجيل قرابة 750,000 لاجئ في البلدان المجاورة.[18] وربما يكون عدد اللاجئين الحقيقي أعلى بكثير، نظراً لأن العديد من هؤلاء غير مسجلين. وطبقاً لتقارير الأمم المتحدة، فإن ما يقدر بنحو 33,000 شخص نزحوا بسبب القتال ما بين فبراير/شباط وأبريل/نيسان 2011، في سياق الهجوم العسكري للحكومة الانتقالية.[19] ويعاني الأشخاص المهجرون داخلياً في جنوب ووسط الصومال، وفي مقدمتهم الأطفال، من هشاشة وضعهم على نحو خاص نظراً لعدم وصول المساعدات إليهم كلياً، أو بصورة شحيحة، وعيشهم في مستوطنات يتعرضون فيها للعنف من جانب مدنيين آخرين أكثر من غيرهم.

الأطراف المحلية للنزاع

حفَّز وجود وسلوك القوات الإثيوبية في الصومال المعارضة المسلحة للحكومة الاتحادية الانتقالية، رغم الهزيمة العسكرية الأولية لاتحاد المحاكم الإسلامية. إذ أعادت بقايا "اتحاد المحاكم الإسلامية" تجميع قواتها في "حركة الشباب المجاهدين"، أو الشباب، وفي جماعات أخرى للمعارضة المسلحة، بما فيها ائتلاف "الحزب الإسلامي"، الذي تشكل في أوائل 2009.

وتُعد جماعة **الشباب** المجاهد الإسلامي المسلحة حالياً أقوى الفصائل المناهضة للحكومة الاتحادية الانتقالية.[20] فمنذ منتصف 2008، أخذت الفصائل المسلحة المنتمية إلى الشباب في الاستيلاء بصورة تدريجية على القسم الأعظم من جنوب ووسط الصومال، بما في ذلك على مدن رئيسية مثل ميركا وكسمايو على الساحل الصومالي، وبيدوا، التي كان البرلمان الاتحادي الانتقالي يتخذ منها مقراً له، وبلدوين، على الحدود مع إثيوبيا، وبيليت هاو ودوبلي، على الحدود مع كينيا. ويسيطر الشباب، ومعهم الجماعات المسلحة الحليفة كذلك، على عدة أحياء من العاصمة مقديشو، وعلى مناطق في ضواحي المدينة، بما في ذلك ممر أفغوي، حيث يعيش ما يقدر بنحو 410,000 شخص هجّرهم القتال خلال السنوات القليلة الماضية. [21]

وسيطر الشباب على بعض المناطق عقب هزيمتهم لقوات الحكومة الانتقالية أو جماعات المعارضة المسلحة الأخرى، كما سيطروا على مناطق أخرى عبر المفاوضات مع العشائر المحلية والميليشيات العشائرية. وعيّن الشباب قادة للمناطق التي سيطروا عليها من أهل المناطق نفسها. وأخبر أحد المزارعين من قرية بقرب جامامي، في إقليم جوبا السفلي، منظمة العفو الدولية ما يلي: "قائد الشباب المحلي هو من أهل المنطقة، وكان فيما سبق مزارعاً". وفي محلّيات أخرى، عين الشباب، حسبما ذكر، قادة من مناطق أو عشائر أخرى، وعلى ما يبدو لتجنب قيام القادة المحليين بمحاباة أبناء عشائرهم وبتخفيف قبضة الجماعة على السكان المحليين.

وتتلخص الأجندة السياسية للشباب الخاصة بالصومال، كما عبر عنها بعض المتحدثين باسمهم، في طرد الحكومة الاتحادية الانتقالية و"أميسوم" من الصومال وفرض نسختهم من الشريعة الإسلامية في البلاد. وادعى بعض قادتهم أنهم موالون للقاعدة. ويضم الشباب، حسبما ذكر، مقاتلين أجانب ومجندين صوماليين من بلدان المهجر ممن يأتون إلى الصومال وينضمون إلى صفوف المقاتلين. وقد ادعى الشباب مسؤوليتهم عن عدة هجمات انتحارية في الصومال وعن تفجيرات يوليو/تموز في العاصمة الأوغندية، كمبالا، قائلين إنها كانت للرد على دور "أميسوم" في مقديشو.

ويقود **الحزب الإسلامي**، الذي تشكل في أوائل 2009 كائتلاف يضم عدة جماعات معارضة مسلحة، الشيخ حسن ظاهر أويس، وهو قائد سابق في المحاكم الإسلامية اختلف مع شيخ شريف شيخ أحمد بشأن عملية سلام جيبوتي. وعاد إلى الصومال من المنفى في إريتريا في 2009. وحشد الحزب الإسلامي والشباب قواتهما سوية لشن هجوم في مايو/أيار 2009 ضد الحكومة الانتقالية و"أميسوم"، ولكن قتالاً اندلع بين الجماعتين المسلحتين في الجزء المتبقي من 2009 للسيطرة على مدينة وميناء كسمايو، وعلى مناطق أخرى من جنوب الصومال. واندمج الحزب الإسلامي مع الشباب في ديسمبر/كانون الأول 2010.

وتتألف **القوى الأمنية للحكومة الاتحادية الانتقالية** من الجنود والضباط ومنتسبي الشرطة والمخابرات السابقين للحكومة الاتحادية الانتقالية، ومن أعضاء الجماعة المسلحة (مجموعة اتفاقية جيبوتي) التي كان يقودها فيما مضى شيخ شريف شيخ أحمد. وتعمل ميليشيات أخرى على صلة بالعشائر وبأرباب الحرب السابقين في الصومال أيضاً إلى جانب الحكومة الانتقالية. ويظل أحد التحديات التي تواجه الحكومة الانتقالية إنشاء هيئة

مركزية للقيادة والسيطرة كي تشرف على تنظيم جميع قوات الأمن والميليشيات المتفرقة وإخضاعها لسيطرتها. وقد أعلنت الحكومة الانتقالية التزامها باحترام حقوق الإنسان. بيد أنها لم تتمتع بسيطرة فعالة على الأراضي الصومالية على مدار السنتين الماضيتين، باستثناء بعض الأحياء في مقديشو، كما إنها لم تتمكن من فرض تدابير ملموسة لتخفف من معاناة الشعب الصومالي.

"أهل السنة والجماعة" جماعة صوفية امتشقت السلاح ضد الشباب في أواخر 2008 عقب تدنيس الشباب قبوراً لأولياء صوفيين في وسط الصومال. وفي 15 مارس/آذار 2010، وقعت الحكومة الانتقالية و"أهل السنة والجماعة" اتفاقية "إطار للتعاون"، لتعطي بذلك صفة رسمية لتحالفهما العسكري ولتعترف الحكومة بموجبه بسلطة الأمر الواقع للجماعة المسلحة على أجزاء من وسط الصومال. وبموجب الاتفاق، حصلت "أهل السنة والجماعة" على مناصب في الحكومة، ووافقت على إدماج قواتها في قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية. بيد أن بعض قادة "أهل السنة والجماعة" اتهموا الحكومة الانتقالية فيما بعد بعدم الوفاء بتعهداتها. وتتواجد قوات الجماعة الصوفية في منطقتي غلغادود وحيران، وكذلك في مقديشو، وحسبما ذكر في بيليبت هاو في جنوب الصومال. وتتلقى الميليشيا، حسبما ورد، دعماً عسكرياً من إثيوبيا.

أسلحة معروضة للبيع بسوق بكارى، مقديشو، مايو/أيار 2004
© REUTERS/STR

ثمة تداخلات واندماج أو انشقاقات قد طبعت علاقات أطراف النزاع في الصومال وغيرها من الجماعات المسلحة غير المذكورة هنا، كما هو الحال بالنسبة للميليشيات العشائرية أو العصابات الإجرامية المسلحة المتنقلة في الصومال، خلال السنوات القليلة الماضية. وقد تواترت تقارير عن وقوع انسحابات من صفوف الأطراف الرئيسية للنزاع، أي قوات الحكومة الانتقالية والشباب. وشملت هذه الانسحابات أعضاء في قوات الأمن التابعة للحكومة انتقلوا، حسبما زعم، إلى صفوف جماعات المعارضة المسلحة عقب عدم دفع رواتبهم، أو فصائل من الجماعات المسلحة انضمت إلى القوات الحكومية بسبب أحقاد تولدت لديها على حلفائها السابقين.[22]

وتتلقى الحكومة الاتحادية الانتقالية دعماً سياسياً ومالياً من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي و"مجموعة الاتصال الدولية حول الصومال"، رغم التذمر المتزايد من انقساماتها الداخلية وعدم قدرتها على تحقيق الأهداف المرسومة لها بموجب عملية سلام جيبوتي خلال الفترة الانتقالية.[23] وقد نصت اتفاقية كمبالا، الموقعة في يونيو/حزيران 2011، على تمديد الفترة الانتقالية من أغسطس/آب 2011 حتى أغسطس/آب 2012، وعلى استقالة رئيس الوزراء وإجراء تعديل

وزاري على المجلس الوزاري للحكومة الانتقالية.[24] وقامت الولايات المتحدة الأمريكية بنقل أسلحة إلى الحكومة الانتقالية في 2009، بما في ذلك ذخائر للهاونات. كما قامت فرنسا وألمانيا بتدريب مجندين عسكريين مختارين في السنتين الماضيتين، بينما بدأ الاتحاد الأوروبي بتدريب قوات أمن تابعة للحكومة الانتقالية في أوغندا في 2010. ويسمح الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على توريد الأسلحة إلى الصومال منذ 1992 باستثناءات تشمل التزويد بالمعدات العسكرية والمساعدة الفنية لأغراض حصرية تقتصر على توفير المساعدة من أجل تطوير مؤسسات القطاع الأمني للحكومة الانتقالية طالما استمر إخطار "لجنة الأمم المتحدة للعقوبات" بصورة مسبقة ولم تعترض اللجنة على مثل هذه الطلبات.

وقد دأبت منظمة العفو الدولية على دعوة جميع الدول إلى وضع حد لتوريد الأسلحة وتمويل مشتريات الأسلحة المتجهة إلى الصومال إلى حين إقرار تدابير احترازية فعالة لضمان أن لا تستخدم هذه الأسلحة في انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.[25]

3. الأطفال المحاصرون وسط الهجمات العشوائية وغيرها من الهجمات غير القانونية

"الأطفال أبرياء، ومع ذلك فإن الرصاص الطائش يصطادهم وهم يأكلون، وأثناء نومهم، وأثناء سيرهم أو وهم في الطريق إلى المدرسة."

صبي صومالي يبلغ من العمر 14 سنة قابلته منظمة العفو الدولية في مارس/آذار 2010

أثّر استمرار انعدام الأمن واندلاع القتال بشكل لا يمكن التنبؤ به في جنوب ووسط الصومال على كل جانب من جوانب حياة الأطفال. حيث يواجه الأطفال تهديدات بالغة الأثر تتهدد حياتهم ومعيشتهم، وكثيراً ما يفقدون الآباء ومن يعتنون بهم في بيوتهم، أثناء القتال، مما يزيد من ضعفهم.

الأطفال القتلى والجرحى في الهجمات العشوائية

تحمل المدنيون من جميع الإعمار في جنوب ووسط الصومال العبء الأكبر للنزاع المسلح ولتفاقم الهجمات العشوائية وانعدام الأمن في السنوات الأربع الماضية. واستمر قتل وجرح الأطفال جراء الاقتتال بين الجماعات المسلحة والقوات الموالية للحكومة الاتحادية الانتقالية.

وعانى سكان مقديشو، بشكل خاص، في ظل استمرار العاصمة كساحة رئيسية للمعركة بين الحكومة الاتحادية الانتقالية وجماعات إسلامية مسلحة. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، استأثر الأطفال في مقديشو بنحو خمس إجمالي الإصابات المتصلة بالنزاع المسلح ما بين يناير/كانون الثاني وأكتوبر/تشرين الأول 2010. وأفادت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أنه تم في عام 2010، [26] إدخال نحو 2,300 من النساء والأطفال من جرحى الحرب إلى اثنين من المستشفيات التي يدعمها في مقديشو، أي ما نسبته 40 في المائة من جميع المرضى. [27] وقالت اللجنة أيضاً إن عدد جرحى الحرب الذين أدخلوا كلا المستشفيين في 2010 قد ارتفع مقارنة بأولئك الذين أدخلوا إليهما في 2009.

وشهد مايو/أيار 2011 ارتفاعاً حاداً في عدد إصابات الأطفال دون سن الخامسة المسجلة والناجمة عن الحرب في مقديشو، ما يظهر الثمن الباهظ الذي يدفعه الأطفال في الصراع الذي لا هوادة فيه في الصومال. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، عولج، ما بين 1و 15 مايو/أيار 2011، في ثلاثة مستشفيات في مقديشو، 933 جريحاً لإصابات متصلة بالأسلحة؛ ومن ضمن هؤلاء 398 طفلاً تحت سن الخامسة. [28] وفي النصف الثاني من مايو/ أيار 2011،

كانت أعداد جرحى الحرب من الأطفال دون سن الخامسة مرتفعة جداً؛ وأفادت منظمة الصحة العالمية أن "من ضمن الإصابات البالغ عددها 1,590 إصابة المتصلة بالأسلحة في مايو/أيار وحده، كانت 735 من الحالات، أو 46 في المائة، من الأطفال تحت سن خمس سنوات، مقارنة بنسبة 3.5 في المائة فقط في أبريل/نيسان".[29] ويمكن تفسير هذه القفزة في عدد الإصابات المسجلة بين الأطفال دون سن الخامسة في مايو/أيار عام 2011 بتصاعد واستمرار المعارك التي وقعت حول سوق بكارا في مقديشو، في منطقة حضرية مكتظة بالمدنيين.[30] وكانت منظمة الصحة العالمية قد أفادت في وقت سابق، بأن 3,237 من جرحى الحرب، بمن فيهم 613 من الأطفال تحت سن الخامسة، عولجوا في ثلاثة مستشفيات في مقديشو ما بين 3 يناير/كانون الثاني و15 مايو/أيار 2011، توفي 51 منهم متأثرين بجراحهم، بما في ذلك أربعة أطفال دون سن الخامسة.[31]

إن انعدام الأمن أو القيود التي وضعتها أطراف النزاع على إمكانية إجراء تحقيق مستقل في قتل المدنيين في مواقع القتال تجعلان من الصعب التأكد مما إذا كان جميع الحوادث التي أبلغ عنها فيما يلي تشكل هجمات عشوائية أو غير متناسبة، بحيث تشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. ومع ذلك، فإن أعداد الإصابات الكبيرة في صفوف المدنيين الذين أسعفتهم المستشفيات في مقديشو، والتي لا تتضمن بعض الوفيات في الموقع أو المدنيين الجرحى الذين لم ينقلوا إلى المستشفى، يدل على الأثر غير المتناسب للقتال على المدنيين. وعلاوة على ذلك، استخدمت جميع الجماعات المسلحة والقوات العسكرية قذائف الهاون والصواريخ والمدفعية الثقيلة الأخرى أثناء القتال في المناطق الحضرية. ولا تظهر أطراف النزاع اهتماماً باتخاذ الاحتياطات اللازمة لتفادي الإصابات والخسائر في أرواح المدنيين، وعلى الرغم من الالتزامات التي يفرضها عليها القانون الدولي الإنساني في هذا الصدد. ولذلك، فمن المرجح أن يكون العديد من العمليات القتال كانت بمثابة هجمات عشوائية أو غير متناسبة.

قصف عشوائي نمطي في مقديشو

أبلغ صبي من مقديشو يبلغ من العمر 15 سنة منظمة العفو الدولية ما يلي:

" وصلت [إلى كينيا] في مارس/آذار 2010. وفررت مع أفراد أسرتي بسبب القتال. وكانت الحرب تزداد سوءاً. ولقي إخوتي الثلاثة مصرعهم، قبيل هربنا بوقت قصير. إذ كانوا قادمين من السوق على الدراجات، وحوصروا وسط إطلاق النيران. وأصيبوا بقنبلة. وتوفي أحدهم في الحال بينما توفي اثنان في وقت لاحق ونحن في طريقنا إلى كينيا. كانت أسماؤهم أحمد، 10 سنوات، وعبد القادر، 12سنة، ويوسف، وكان في الثامنة من عمره."

كثيراً ما أطلقت الجماعات الإسلامية المسلحة نيران مدافع الهاون والصواريخ وقذائف المدفعية الأخرى باتجاه قواعد الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي، القريبة من المناطق المأهولة بالمدنيين. واتُّهمت قوات الحكومة الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي، مرارا وتكراراً، بالرد أيضاً بإطلاق مدافع الهاون وقذائف مدفعية أخرى باتجاه المهاجمين، الموجودين في مناطق مدنية. ومدافع الهاون وغيرها من أسلحة المدفعية عشوائية بطبيعتها عند استخدامها في المناطق الحضرية ذات الكثافة السكانية.

وكثيراً ما شنت الجماعات الإسلامية المسلحة هجمات من المناطق المأهولة أو التي يرتادها المدنيون في مقديشو، معرضة حياة المدنيين بذلك للخطر ولأعمال انتقامية من جانب القوات الموالية للحكومة الانتقالية. غير أن هذا لا يعفي قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية و"أميسوم" من التزاماتهما بموجب القانون الدولي بأن تميِّزا، في جميع الأوقات، بين المدنيين والأهداف العسكرية. وأبلغ أحد الفارين من مقديشو منظمة العفو الدولية أنه قد فر من البلد، على وجه التحديد، لأنه تم استخدام منزله في مقديشو من قبل "حركة الشباب" في 2008 "كقاعدة انطلاق" لشن هجمات ضد القوات الإثيوبية وقوات الحكومة الانتقالية. ووصف كيف أن أعضاء الجماعة المسلحة جاؤوا لمنزله،

معتزمين إطلاق النار من هناك، وأطلقوا النار عليه عندما رفض السماح لهم باستخدام منزله. وكيف أنه اضطر للانتقال إلى منزل أحد أقربائه في منطقة أخرى من مقديشو مع بعض من أبنائه، في حين بقيت زوجته والأطفال الصغار في منزله. وقال إنه عندما عادت ميليشيا الشباب إلى شن عمليات عسكرية من منزله، قرر، في ديسمبر/كانون الأول 2008 مغادرة الصومال مع كافة أفراد أسرته.

وأبلغ صبي آخر، من مقديشو أيضاً، منظمة العفو الدولية كيف لقي شقيقاه مصرعهما في تبادل لإطلاق النار في فبراير/شباط 2010:

"لقي اثنان من أشقائي مصرعهما في فبراير/شباط 2010. ففي أحد الأيام، وكانا في طريقهما إلى سوق بكارا، اندلعت الاشتباكات. وحوصرا في تبادل لإطلاق النار. كان أسماهما عبد الله، 18سنة، وأحمد، 14سنة. وعندما توقف القتال هرعنا إلى السوق لاسترداد جثتيهما."

سوق بكارا هو واحد من مراكز الأعمال والمراكز التجارية الرئيسية في مقديشو، وظل، في السنوات الأخيرة، تحت سيطرة "حركة الشباب". وأبلغ مدنيون منظمة العفو الدولية أنه على الرغم من القتال، فإن كثيراً من أولئك الذين شردهم النزاع إلى ضواحي العاصمة ظلوا يأتون إلى سوق بكارا لشراء المواد الغذائية وغيرها من الاحتياجات الأساسية، وللعمل أثناء النهار. وتم تقييد الوصول إلى سوق بكارا مؤخراً بسبب القتال، وفي سياق الهجوم العسكري للحكومة الاتحادية الانتقالية و"أميسوم" في فبراير/شباط 2011، تعرض سوق بكارا بانتظام في السنوات القليلة الماضية للقصف بمدافع الهاون وقذائف المدفعية، ويقال إن ذلك تم على يد قوات الاتحاد الأفريقي في الصومال. وقد نفت بعثة الاتحاد الأفريقي هذا، بما في ذلك في اجتماع مع مندوبي منظمة العفو الدولية [32] في مارس/آذار 2010. بينما أبلغ كثير من الناس الذين يعيشون في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة الانتقالية والمناطق الخاضعة لسيطرة "أميسوم" في مقديشو عن مشاهدتهم إطلاقاً لمدافع الهاون من قواعد الحكومة الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي بعد الهجمات التي أطلقتها جماعات المعارضة المسلحة. وأخبر صبي صومالي يبلغ من العمر 12 سنة منظمة العفو في مارس/آذار 2010 ما يلي:

"إذا كنت في السوق مع الكثير من الناس، فإن قوات الشباب تطلق النار على قوات حفظ السلام الأوغندية، التي ترد بالقصف. وهناك الكثير من الناس الذين يموتون نتيجة لذلك."

وقال شقيقان عمرهما 10سنوات و13 سنة وكانا يعيشان في كاران، حي من أحياء شمال مقديشو التي تسيطر عليها "حركة الشباب"، إن السبب الرئيسي لفرارهما كان القتال المستمر والقصف المتواصل على حيهما من قبل القوى المناهضة للشباب. وقال أحدهما:

"جئنا هنا مع أمنا وخمسة أشخاص آخرين. قدمنا من حي كاران في مقديشو هرباً من الرصاص. كان علينا الفرار بعيداً عن القنابل الكبيرة. إذ كان يجري قصف قريتنا دائماً من الجانب الآخر. ولم نستطع حتى أن نصل إلى البيت أحياناً."

وقالت امرأة من حي المدينة في مقديشو غادرت الصومال في فبراير/شباط 2010:

"كانت قذائف [الهاون] التي يلقيها للجيش الأوغندي تتساقط على قرية قريبة من المكان الذي كنا نعيش فيه. وكانت بكارا على الجانب الآخر. اعتاد الأوغنديون إلقاء القنابل على بكارا. وأنا أعلم أن الأوغنديين هم من كانوا يلقون هذه الأسلحة لأن الشباب لا يمتلكون الأسلحة نفسها. والأطفال في مقديشو يصابون بالهلع في الليل عندما

يتم القاء قذائف الهاون. لم أسمع صوت هذه الأنواع من الأسلحة إلا مؤخراً فقط طوال 20 سنة من الحرب. "

صوماليون يساعدون أطفالاً جرحى على الوصول إلى مرفق صحي بعد أصابتهم بجروح جراء قذيفة هاون سقطت في منزلهم في مقديشو، الصومال، 29 يوليو/حزيران 2009 ©AP/ PA Photo/Farah Abdi Warsameh

بعد الاتهامات المتكررة بأن القصف من جانب قوات "أميسوم" تتسبب في وقوع إصابات بين المدنيين، أكدت بعثة الاتحاد الأفريقي التزامها بحماية المدنيين وضمان اتساق قواعد الاشتباك مع القانون الدولي.[33] علاوة على ذلك، ووفقاً للأمم المتحدة، تتخذ قوات الاتحاد الأفريقي في الصومال خطوات لتحسين سياستها بشأن "استخدام النيران غير المباشرة" و "تعويض" المدنيين.[34] ومع ذلك، لا يتوافر سوى القليل من التفاصيل المتعلقة بالاحتياطات الملموسة المتخذة من قبل "أميسوم" لتجنب الإصابات في صفوف المدنيين أو التقليل منها، أو للتأكد من أن أهدافها أهداف عسكرية، وليست مدنيين وأعياناً مدنية. وعقب تقارير عن مقتل 14 مدنياً وإصابة آخرين في 18 مايو/أيار 2011 في سوق بكارا، أثناء قتال بين الشباب وقوات الحكومة الانتقالية و"أميسوم"، أعلنت قوات الاتحاد الأفريقي أنها تعتبر سوق بكارا "منطقة خالية من إطلاق النار" ونفت إطلاق قذائف الهاون والمدفعية في المنطقة.[35] وعلى حد علم منظمة العفو الدولية، لم يُحمّل أي من العاملين في بعثة الاتحاد الأفريقي المسؤولية عن القصف بقذائف الهاون والمدفعية في المناطق المدنية، على الرغم من أنها قد حققت بحوادث أصيب فيها مدنيون برصاص جنود "أميسوم" (انظر 2.1 الهجمات غير المشروعة الأخرى).

وبينما وردت تقارير عن وقوع قتلى أو إصابات في صفوف المدنيين كل أسبوع تقريباً في مقديشو، فإن الإصابات تصل ذروتها خلال الهجمات العسكرية، عندما تدخل أطراف النزاع في مواجهات واسعة النطاق. ففي

أغسطس/آب 2010، خلال شهر رمضان، شنت قوات تابعة "لحركة الشباب" و"الحزب الإسلامي" هجوماً ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية و"أميسوم". وبين 23 أغسطس/آب و23 سبتمبر/أيلول 2010، عالج مستشفى دينايل، شمال غرب مقديشو، 542 إصابة، بينها 394 نجمت عن انفجارات و148 عن طلقات نارية، وفقاً لمنظمة "أطباء بلا حدود".

وما بين 20 و27 فبراير/شباط 2011، وأثناء الهجوم العسكري لقوات الحكومة الانتقالية و"أميسوم، على قوات حركة الشباب في مقديشو، عالج مستشفى دينايل أكثر من 170 شخصاً، بينهم 27 طفلاً تقل أعمارهم عن 14 عاماً و39 امرأة، وجميعهم من تأثير إصابات تتصل بالأسلحة. [36] وذكرت الأمم المتحدة أن 62 مدنياً قتلوا وجرح 232 غيرهم خلال الأسبوعين الأولين من فبراير/شباط في ذلك الهجوم، وفقاً لسجلات المستشفى. [37] كما ذكرت الأمم المتحدة أنه نتيجة للقتال بين يناير/كانون الثاني وأبريل/نيسان 2011، قتل ثمانية أطفال وأصيب 69 طفلاً آخر، أغلبيتهم في مقديشو. [38]

وارتفع عدد الضحايا من المدنيين، ولا سيما الأطفال دون سن الخامسة، في مايو/أيار عام 2011، بشكل حاد في وقت كثفت فيه قوات الحكومة الانتقالية و"أميسوم" هجومها المضاد على سوق بكارا وعلى مناطق أخرى في مقديشو. ففي الأسبوعين الأولين من مايو/أيار 2011، سُجل 398 من من الأطفال الجرحى تحت سن الخامسة في ثلاثة مستشفيات، [39] وهو أكثر من نصف عدد الأطفال المصابين دون سن الخامسة الذين عولجوا في هذه المستشفيات منذ بداية عام 2011. وأشارات منظمة الصحة العالمية إلى أن العديد من الأطفال عولجوا من حروق وإصابات في الصدر ونزيف داخلي نجمت عن انفجارات وعن شظايا القنابل والرصاص.

ونظراً للوضع في الصومال، لا يمكن لمنظمة العفو الدولية عزو كل حادث إلى طرف معين من أطراف النزاع. ومع ذلك، من الواضح أن جميع الأطراف شاركت في نمط من الهجمات العشوائية. وعلى حد علم منظمة العفو الدولية، لم تحذر الحكومة الاتحادية الانتقالية وبعثة الاتحاد الأفريقي المدنيين من هجمات عسكرية وشيكة في فبراير/شباط 2011، على الرغم من أن "أميسوم" دعت المدنيين والتجار فعلياً، في مايو/أيار 2011، إلى تفادي سوق بكارا. [40] ويتطلب القانون الدولي الإنساني من الأطراف في أي نزاع مسلح توجيه إنذار فعال ومسبق بشأن الهجمات التي قد تلحق الضرر بالمدنيين، ما لم تحل الظروف دون ذلك.

ولقد كان هناك بالفعل نمط من القصف العشوائي والقصف المضاد في المناطق الحضرية المأهولة بالمدنيين عندما شارك الجيش الإثيوبي في القتال في الصومال إلى جانب قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية ما بين 2007 وأوائل 2009، وأسفر عن مقتل وإصابة عشرات آلاف الأشخاص. ووصف رجل في الثلاثين من عمره لمندوبي منظمة العفو الدولية كيف قتل والداه بسبب قذائف الهاون التي سقطت على منزله في مقديشو في عام 2008، وكيف أصيبت ابنته البالغة من العمر سنتين جراء قصف متواصل بعد بضعة أشهر. وكانت ابنته قد أصيبت بحروق شديدة في ساقها اليمنى امتد من منتصف الفخذ إلى منتصف الساق، وكانت تعاني من الألم على نحو ملحوظ عندما تحدث معهم مندوبو منظمة العفو الدولية:

"لذنا بالفرار بسبب الحرب في مقديشو. وكان الناس يتبادلون القصف بقذائف الهاون. كانت مثل المطر.سقطت قنبلة على عائلتي في يناير/كانون الثاني 2008. فقتل أبي وزوجته. كان اسمه محمد وارسامي، وكان عمره 75 سنة، وكان اسمها فارتون حسن، وعمرها 45. في حينه لم تكن منطقة حمار جديد التي كنا نعيش فيها تحت سيطرة أحد، إذ كان مقر الحكومة في بيدوا. وفي الصباح الباكر، كنا نائمين جميعاً عندما راحت قذائف الهاون تتساقط.

وفي سبتمبر/أيلول 2008، ألقيت قنبلة أخرى علينا، وأصيبت ابنتي الشابة. كنا نعيش في منزل آخر في منطقة واردیجلي بعد الانفجار الأول الذي قتل والدي. وقع الانفجار في الصباح الباكر. وأصابت قذائف الهاون أحد جيراننا ولكن قطعة صغيرة من الشظايا وصلت إلى منزلنا، وحرقت ابنتي. أخذت ابنتي إلى مستشفى المدينة، ولكنهم لم يتمكنوا من معالجتها. كان لديهم الكثير من المرضى. في البداية كانت الإصابة صغيرة ولكنها انتشرت، مثل الماء الساخن. وبقيت في مقديشيو لأن ابنتي ظلت في المستشفى لبضعة أشهر."

وأخبرت امرأة متوسطة العمر منظمة العفو الدولية في مارس/آذار 2009 ما يلي:
"قتل زوجي وأولادي الخمسة بصاروخ. قبل سنة. كان هناك قتال بين الشباب والحكومة المؤقتة والقوات الإثيوبية. وسقطت قذيفة هاون على المنزل. أطفالي كانوا بعمر ثلاث وأربع وخمس وست وتسع سنوات. كما قتلت جدتي، والخادمة، كما قتل شخص كان في زيارتنا. بقي لدي طفل واحد فقط، وهو الآن بعمر 13."

وأبلغت امرأة شابة منظمة العفو الدولية في 2009 ما يلي:
"أنا من مقديشو، من قرية المدينة. كان الوضع صعباً جداً في قريتنا، وكان هناك قتال مستمر. واجه جيراننا مشكلات كثيرة، بعضهم توفي وأصيب آخرون بجروح. فتاة شابة في قريتي، تدعى نصره، وكانت تبلغ من العمر 15 عاماً، وكانت صديقة عزيزة علي، انفجر بطنها في تفجير، وتوفيت في المستشفى. كنت بالقرب منها. أنا لا أعرف من الذي تسبب بهذا الانفجار. أصيبت وهي في المجمع السكني، أمام منزلها. "

وفقدت امرأة عمرها 22 سنة كانت تعيش في منطقة المدينة بمقديشو، قرب القاعدة الأمريكية القديمة (نقطة مراقبة سابقة)، أمها وأشقاءها الستة عندما تعرض بيتهم للقصف، على يد جماعات المعارضة المسلحة، فيما يبدو:

" عندما أصابت قنابل الهاون البيت، توفي ستة من أقاربي في الحادثة، جنباً إلى جنب مع والدتي. وأصيب والدي وشقيقي، لكنهما هربا وهما على قيد الحياة. وفي أبريل/ نيسان 2007، أقام الإثيوبيون قاعدة في الحي. وقاموا بإطلاق الصواريخ رداً على المقاومة، وأطلقت المقاومة الصواريخ أيضاً. القذائف التي هبطت في منزلنا كانت من المقاومة، من الشباب. كانت قذائف مدفعية أرضية. لا تصدر صوتاً أثناء مرورها، فقط عندما تصيب الهدف. وهي مدمرة للغاية عندما تنفجر " .

الهجمات غير المشروعة الأخرى في مقديشو

يتعرض المدنيون، بما في ذلك الأطفال، لخطر القتل والإصابة بالأسلحة النارية في المواجهات أو في تبادل لإطلاق النار في شوارع مقديشو بين جميع أطراف النزاع، وفي تفجيرات أو عمليات انتحارية يقوم بها الشباب أيضاً. وتقول "أميسوم" والحكومة الاتحادية الانتقالية أنهما بصدد اتخاذ خطوات للتحقيق في بعض الحوادث التي يشتبه بتورط جنودهم فيها. بيد أنه لا يبدو أن الشبابيمكن أن يتخذوا أية خطوات لضمان أن يميز مقاتلوهم بين المدنيين والأهداف العسكرية، والتخفيف من تأثيرات أعمالهم على المدنيين إلى الحدود الدنيا.

أحد الشباب الذين قابلتهم منظمة العفو الدولية في عام 2009 قال ما يلي:
"أصيب أخي الشاب برصاصة أثناء عودته من المدرسة. كان هناك قتال على الطريق بين القوات الإثيوبية والميليشيات. وكانت هناك جثث أخرى ومصابون يرقدون بجواره. وحدث هذا في 2007 قبل وفاة والدي. وكانت مدرسته في منطقة KM4 [في مقديشو]."

وأخبر صبي عمره 15 سنة منظمة العفو الدولية أيضاً كيف قتل صديقاه:
" في 2007 كان اثنان من أصدقائي متجهين إلى مزرعة قريبة في ضواحي مقديشو وقبض عليهما المتمردون. قتلوا

أحد صديقي أثناء قدومه من الجانب الذي تسيطر عليه الحكومة. وكانوا يستعدون لقتل الآخر عندما أطلقت قوات الحكومة الانتقالية النار، وتمكن الطفل من الهرب؛ إلا أنه قتل في تبادل إطلاق النيران. كان أسماهما خانيو، الذي كان عمره 17، وعبدياكين، وكان عمره 12."

أثناء التدخل العسكري الإثيوبي في الصومال، اتُّهمت قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية بارتكاب عمليات إعدام خارج نطاق القضاء، وإطلاق النار بشكل عشوائي وبالقيام باعتقالات تعسفية وبالتعذيب والنهب والسلب. [41] ومنذ تولى رئيس الحكومة الاتحادية الانتقالية الجديدة منصبه، تناقص عدد التقارير حول انتهاكات حقوق الإنسان المنسوبة إلى قوات الأمن الحكومية. ومع ذلك، واصلت وسائل الإعلام ومصادر محلية الإبلاغ عن حوادث يقوم فيها أفراد من قوات الأمن بأعمال قتل وإصابة مدنيين، أو إطلاق النار على بعضهم البعض في الأماكن العامة أثناء النزاعات. وتتألف قوات أمن الحكومة الانتقالية من أكبر تشكيلة من الميليشيات المتباينة التي تتلقى أوامرها من مسؤولين رفيعي المستوى أو ضباط في الجيش، وليس من قوات للشرطة والجيش والمخابرات تقوم بدورها على نحو فعال. وأحياناً، وتصطدم وحدات الحكومة الانتقالية المختلفة مع بعضها البعض في الشوارع أحياناً، لتسهم في حالة انعدام الأمن للمدنيين.[42]

ووقعت إحدى أسوأ حوادث إطلاق النار فيما بين وحدات الحكومة الانتقالية يوم 30 يناير/كانون الثاني 2011. حيث وقعت اشتباكات بين شرطة الحكومة ووحدة أمن خاصة تابعة لها عند تقاطع بنادير في مقديشو، بالقرب من مستشفى بنادير للأمومة والطفولة. وحسبما ذكر، جاء إطلاق النار من مركبة تحمل رشاشاً على ظهرها، وأسفر عن مقتل 16 شخصاً على الأقل وإصابة 56 آخرين، معظمهم من المدنيين، وفقاً لما ذكرته مصادر محلية. وقال مسؤولون حكوميون إنهم بصدد فتح تحقيق في الحادثة وإن المسؤولين سوف يخضعون للمساءلة؛ وذكرت الحكومة الانتقالية بعد أيام قليلة أن الحادث قد يكون ناجماً عن "انطلاق عرضي" لذخيرة أحد الأسلحة.[43] ولا تعرف منظمة العفو الدولية إذا ما تم تحميل أي شخص المسؤولية عن هذا الحادث.

ونادراً ما تم تحميل أفراد قوات الأمن الحكومية المسؤولية عن الهجمات العشوائية بالأسلحة النارية في المناطق المدنية، وأعمال قتل المدنيين. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2009، أنشأت الحكومة الانتقالية محكمة عسكرية لمحاكمة الجنود المتهمين بجرائم جنائية. وأعدم جندي واحد في ديسمبر/كانون الأول 2010 لقتله جندياً آخر، حسبما ذكر. وفي 15 يناير/كانون الثاني 2011، أعدم ثلاثة من أفراد قوات الأمن الحكومية عقب محاكمتهم أمام محكمة عسكرية؛ ويقال إن أحدهم أدين بقتل شرطي آخر، وأدين الثاني بقتل مدني والثالث بقتل موظف مدني في الحكومة. ولم تحصل منظمة العفو الدولية على مزيد من التفاصيل المتعلقة بهذه الجرائم، وبشأن إجراءات المحاكمات. وتشعر المنظمة ببواعث قلق من تخويل محكمة عسكرية صلاحيات الولاية القضائية المتعلقة بانتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، وكذلك حيال استئناف الحكومة الانتقالية عمليات الإعدام.[44] رغم إعلان الحكومة الاتحادية الانتقالية في مايو/أيار عام 2011 أنها تفكر في اتخاذ قرار بوقف تنفيذ عقوبة الإعدام. [45]

واتهمت "أميسوم" كذلك بالتسبب في وقوع إصابات بين المدنيين بإطلاق النار عشوائياً في شوارع العاصمة مقديشو في ما لا يقل عن ثلاث حوادث منفصلة. ولم تعلن نتائج التحقيق في ادعاءات بأن "أميسوم" أطلقت النار على المدنيين في فبراير/شباط 2009. [46] وأعلنت "أميسوم"، في مارس/آذار 2011، عن إدانة ثلاثة جنود أوغنديين بالإهمال في حادثتين منفصلتين في نوفمبر/تشرين الثاني 2010 ويناير/كانون الثاني 2011 أطلق خلالهما النار على المدنيين، ويقضي هؤلاء حكماً بالسجن سنتين في أوغندا.

وكتبت منظمة العفو الدولية إلى "أميسوم" مرحبة بالخطوات التي اتخذت لمساءلة أفراد قواتها المتهمين بانتهاكات حقوق الإنسان. كما طلبت المنظمة المزيد من المعلومات حول مجريات تشكيل وعمل واختصاص آليات التحقيق والمحكمة التي أنشأتها "أميسوم" في الصومال، وتساءلت عن كيفية ضمان السرية والأمن للمشتكين والشهود المحتملين ضد تصرفات القوات أثناء العمليات العسكرية، وعما إذا كان الضحايا قد منحوا تعويضات، وما إذا كان بإمكانهم المشاركة في أية إجراءات جنائية أخرى. ولم تتلق منظمة العفو الدولية أي رد من "أميسوم".

وادعت حركة الشباب مسؤوليتها عن عدد متزايد من الهجمات الانتحارية ضد الحكومة الانتقالية و"أميسوم". ومع أن الهجمات الانتحارية ليست محظورة بموجب القانون الدولي الإنساني، إلا أن الوسائل والأساليب المستخدمة في تلك التي ادعى الشباب المسؤولية عنها غالباً ما شكلت انتهاكاً القانون الدولي الإنساني. إذ استهدفت بعض الهجمات المدنيين مباشرة، وكانت أخرى عشوائية ولم تجر أية محاولة للتمييز بين الأهداف العسكرية والمدنيين والأعيان المدنية. وفي مناسبة واحدة على الأقل، استخدم الانتحاريون سيارات حملت شعار الأمم المتحدة للوصول إلى قاعدة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وهو فعل خداع بمقتضى القانون الدولي الإنساني العرفي. [47]

وفي 9 سبتمبر/أيلول 2010، أدخلت سيارة محملة بالمتفجرات المطار في مقديشو، وهو منطقة خاضعة لسيطرة الحكومة الانتقالية، وترابط فيها قوات "أميسوم". ولم تتمكن السيارة من الوصول إلى قاعة المطار، ولكن انفجارها أدى إلى مقتل ما لا يقل عن اثنين من جنود الاتحاد الأفريقي في الصومال وثلاثة مدنيين، بمن فيهم صبي يعمل في مسح الأحذية. [48] وفي 20 فبراير/شباط 2011، استهدفت سيارة مفخخة قادها انتحاري معسكر تدريب للشرطة في منطقة حمار جاجاب في مقديشو، ما أسفر، بحسب التقارير، عن مقتل 15 شخصاً، بما في ذلك طفلان يبلغان من العمر 10 و11سنة، وإصابة 30 آخرين. [49] وحسبما ذكر، قتل لاعب كرة قدم شاب، وهو عبدي سالان محمد علي، كما أصيب آخران في الهجوم نفسه، أثناء عودتهم من تدريب لكرة القدم قرب معسكر الشرطة. [50] وأعلن الشباب مسؤوليتهم عن الهجومين.

وفي 3 ديسمبر/كانون الثاني 2009، أدى هجوم بالمتفجرات على حفل تخرج لطلاب الطب في جامعة بنادير جرى في فندق شامو، في أحد أحياء مقديشو الخاضعة لسيطرة الحكومة الانتقالية، إلى مقتل 23 شخصاً على الأقل، بما في ذلك طلاب ومحاضرون وثلاثة صحفيين وثلاثة من وزراء الحكومة الانتقالية، ووزير التعليم العالي ووزير التعليم ووزير الصحة. وأصيب حوالي 60 شخصاً بجروح. [51] وكان بين من قتلوا من الجامعة البروفيسور محمد آدم وارسامي وحسين موعلين حسن ومحمد عبد القادر محمد وأحمد حسن حسين، ومحي الدين أويس أحمد ومحمد عبد الله علي وجمال لقمان اسماعيل وآدم مقتار حسن وأبو بكر حسين فرح وأبو بكر إبراهيم حسن. ونأت جميع أطراف النزاع بنفسها عن الهجوم، الذي أفادت التقارير أنه نجم عن هجوم انتحاري. ومع ذلك، تظاهر سكان مقديشو ضد الشباب بعد بضعة أيام، متهمين الجماعة المسلحة، التي ادعت سابقاً مسؤوليتها عن نطاق واسع من التفجيرات الانتحارية، بالوقوف وراء الهجوم. وقالت منظمة العفو الدولية إنه هجوم مباشر على المدنيين، وجريمة حرب بموجب القانون الدولي الإنساني. [52]

الاشتباكات المسلحة الأخرى في جنوب الصومال

قُتل وجرح مدنيون في مدن أخرى غير مقديشو في اشتباكات مسلحة. وأخبر رجل من بلدوين، وهي مدينة في منطقة حيران القريبة من الحدود مع إثيوبيا، منظمة العفو الدولية كيف أنه فقد أولاده في القتال بين القوات الإثيوبية والجماعات المسلحة في عام 2008:

"كانت هناك حرب بين الإثيوبيين والقوات الصومالية والشباب. ودمر منزلي. وقتل خمسة من أطفالي بقذائف

طائشة أطلقتها الجماعات المتحاربة. وقتل الأطفال غير بعيد عن منزلنا. وتعين علي استعادة جثامينهم ودفنهم. أكبرهم كان 12 عاماً وأصغرهم عمره أقل من سنتين. كانت أسماؤهم علي ومحمد ويوسف وعبدي وسري."

أما المناطق المتضررة من النزاع المسلح في العامين الماضيين فشملت دوساماريب وغوري إيل في وسط الصومال في يناير/كانون الثاني 2009، كسمايو والمناطق المحيطة بها في سبتمبر/أيلول 2009، ظوسامأرب ومدينة بلدوين في منطقة حيران في يناير/كانون الثاني 2010، وبيليت هاو على الحدود مع كينيا في أكتوبر/تشرين الأول 2010، وبيليت هاو ولوق ودوبلي وبلدوين منذ فبراير/شباط 2011.

ولم تقتصر الاشتباكات بين الجماعات المسلحة على المدن. إذ تأثرت القرى في المناطق الريفية أيضاً. فبين عامي 2008 و2009، خاضت قوات الحكومة الانتقالية المدعومة من إثيوبيا حرباً مع الشباب للسيطرة على مناطق واسعة في جنوب الصومال. وفي عامي 2009 و2010، حاولت القوات الموالية للحكومة الاتحادية أيضا مهاجمة القرى الواقعة تحت سيطرة فصائل الشباب. وذكر أحد المزارعين من الذين كانوا يعيشون في قرية بالقرب من كسمايو حتى فراره من البلد في فبراير/شباط 2010، ، وعمره 25 سنة، إن الأطفال هم الأكثر تأثراً بالقتال نظراً لعدم قدرتهم على الفرار بعيداً عن القتال بسرعة الكبار:

" غادرنا بسبب القتال بين الشباب وجنود الحكومة. فالقتال يندلع بشكل متكرر. حيث يسيطر الشباب على المنطقة المحيطة بكسمايو، بينما تسيطر الحكومة على مناطق أخرى. قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية تأتي لمحاربة الشباب. ونحن نعلم أنها قوات الحكومة نظراً للزي الرسمي الذي يرتدونه... القوات المقاتلة تستخدم الكلاشنكوف ومدافع الهاون عندما يندلع القتال والناس يموتون تحت قصف مدافع الهاون. هناك طريق معبد بالقرب من قريتنا توجد منازل على طوله. الحرب تجري على الطريق، ومن الشائع جداً تدمير المنازل. قوات الحكومة هي التي تستخدم مدافع الهاون أساساً؛ الشباب في قريتنا لا يملكون مثل هذه الأسلحة. الهجمات شائعة في الليل، بينما الناس نيام. وعند اندلاع القتال، لا يستطيع الأطفال الفرار مع ذويهم الذين يهربون إلى الأحراش، ويتركون بمفردهم. الآباء والأمهات يتركون أطفالهم عندما تدب الفوضى."

الهجمات العشوائية والعنف يتهددان أرزاق الأطفال

حرمت الهجمات العشوائية والعنف الأطفال أيضاً من أقربائهم، بمن فيهم أولئك الذين يكسبون عيشهم، كما تسببت بتدمير أعداد لا تحصى من البيوت وأدت إلى نزوح جماعي بأعداد هائلة. ومع أن النزاع المسلح يؤثر على حياة المدنيين من جميع الأعمار، إلا أن الأطفال، الفئة الأشد ضعفاً من السكان، يتضررون بصورة خاصة. فمن قُتل آباؤهم وأمهاتهم من الأطفال معرضون لمجازفة أكبر بأن تداهمهم المخاطر، نظراً لأنهم يغدون مضطرين لإعالة أنفسهم وسط بيئة تعج بالتهديدات. ومن تدمَّر بيوتهم يحرمون من المأوى ومن أواني الطبخ وسبل العيش، ويضطرون إلى النوم في الشوارع، أو يجبرون على الانضمام إلى مستوطنات للأشخاص المهجرين داخلياً، أو يشرعون في رحلات محفوفة بالمخاطر للهرب من الصومال.

أوضح أحد الشبان لمنظمة العفو الدولية في 2009 كيف أنه ووالده كانا ينفصلان كل مساء لضمان أن يبقى واحد منهما على قيد الحياة ويعتني بالأسرة:

"كان صديق لي ورجل آخر يجلسان في مقهى [في مقديشو] عندما أودى القصف بحياتهما. فعندما تعيش في مدينة يضطرم فيها القتال، ليس ثمة ضمان للمستقبل. لا تعرف متى ستقتل. دأبت القوات الحكومة والإثيوبيون على إطلاق النار من جميع الجهات. ولذا كنا أنا ووالدي نأكل معاً ولكن ننام في بيتين مختلفين، حتى إذا مات أحدنا

يظل بإمكان الآخر أن يعتني بالأسرة."

وروت فتاة من حي توفيق، أحد أحياء مقديشو، وتبلغ من العمر 14 سنة، كيف أنها فقدت جدتها وبيتها في أبريل/نيسان 2010، عندما سقطت قذيفة هاون على بيتها:

"قتلت جدتي قبل أن نهرب إلى كينيا بقليل. كانت في البيت، وأصابت قذيفة البيت وأنهت حياتها. كنا في البيت أيضاً في ذلك الوقت. كان الوقت مبكراً في الصباح، في بداية شهر أبريل/نيسان 2010. وكان القتال يدور في مكان بعيد [عن بيتنا] ولكن بيتنا دُمر. وأصيبت جدتي لأمي في الحادثة أيضاً."

وأوضحت فتاة من مقديشو تبلغ من العمر 15 سنة ما حدث لها على النحو التالي:

"ذات يوم، ذهبت إلى المدرسة وعندما عدت لتناول الغداء لم تكن أسرتي هناك وكان البيت مدمراً. كان هذا في ديسمبر/كانون الأول 2009. جئت إلى هنا [إلى مخيم اللاجئين] مع خالتي. كان لدي 10إخوة: أكبرهم عمره 22 سنة، وأصغرهم في الثالثة. كان الأطفال الصغار في البيت، وكذلك أبي وأمي ذاك اليوم."

امرأة صومالية وأطفال يمرون بجانب بيت مؤقت في مقديشو عقب فرارهم من القتال بين قوات الحكومة الصومالية ومقاتلين إسلاميين، يونيو/حزيران 2009. ©AP/ PA Photo/Mohamed Sheikh Nor

وأبلغ صبي من مقديشو عمره 15 سنة منظمة العفو الدولية ما يلي:

"في أبريل/نيسان 2009، قتل والداي. ألقيت متفجرات على بيتنا وانهار. لم أكن في داخل البيت في حينه. لا أعرف من الذي ألقى المتفجرات. قتل أخي في الحادثة أيضاً... كان عمره 16 سنة."

وأوضح فتى يبلغ من العمر 16 سنة وفر من الصومال في مارس/آذار 2010 ما حدث له على النحو التالي:

" في ذلك اليوم، ألقيت قذيفة هاون ودمرت جزءاً من بيتنا. كانت قذائف الهاون تأتي من جانب الإثيوبيين. وكان الشباب يعيشون في المنطقة التي كنت أعيش فيها. كانوا يقصفون بقذائف الهاون أولاً، ثم كان الإثيوبيون يردون. كنت أعيش في منطقة الحريوة شرق مقديشو، وهي منطقة سيطر عليها الشباب منذ انسحاب الإثيوبيين. ودمر بيتنا في أواخر 2008 تقريباً، أثناء مؤتمر السلام [عملية جيبوتي]."

إن وضع الأطفال في غاية الهشاشة حيال انعدام الأمن والانتهاكات عندما يفقدون حماية ورعاية والديهم، ولا سيما في جنوب ووسط السودان، حيث تغيب حماية الدولة وتتآكل آليات الحماية التقليدية للعشائر بفعل الجماعات المسلحة، وحيث تطيح الحرب والفقر وضآلة فرص تلقي المساعدات الإنسانية وفرص العمل بضرورات البقاء اليومي لملايين المدنيين. وأوضح شابان يافعان لمنظمة العفو الدولية أن الأولاد يواجهون مخاطر خاصة بهم. فقال أحدهم:

" بالنسبة للأولاد هناك مخاطر محددة تماماً. فإذا ما فر الأقرباء وتركوا اليافعين وحدهم، يغدو السبيل الوحيد الذي أمامهم كي يظلوا على قيد الحياة هو النهب والسلب. ويعطى فتيان آخرون بعض النقود كمحفز لهم لكي ينضموا إلى الجماعات المسلحة. فيقوم بعضهم بالسطو المسلح، بينما ينضم آخرون إلى القتال."

صبي في الخامسة عشرة من العمر من مقديشو قال إن الشباب حاولوا تجنيده عقب وفاة والدته على النحو التالي:

"لم أذهب إلى المدرسة في مقديشو. توفي والدي وظلت والدتي تعمل في السوق من أجلنا. وكنت أبقى في البيت للعناية بأختي الصغيرة، التي لم يكن عمرها يزيد على أربع سنوات في حينه. جئت إلى كينيا وحدي كقاصر غير مصحوب بقريب. تبعت أشخاصاً آخرين فروا من مقديشو. وفعلت هذا لأن والدتي توفيت. تركت أختي الصغيرة مع أقارب لنا حتى أتمكن من الهرب إلى كينيا. شقيقتي مع خالتي في مقديشو. أما والدتي فتوفيت نتيجة للحرب في بكارا. لا أعرف كيف ماتت. كل ما أعرف هو أنها أصيبت برصاصة طائشة. حدث هذا في 10 أكتوبر/تشرين الأول 2009 في سوق بكارا. أطلقت الرصاصة وسط اقتتال بين الشباب والحكومة. كنت في البيت عندما حدث هذا. وعقب معركة أكتوبر/تشرين الأول 2009 التي قتلت فيها والدتي، حاول الشباب تجنيدي للانضمام إليهم."

وفي العادة، يتعين على الأطفال ممن هم في سن المراهقة والشبان الذين فقدوا والديهم تحمل مسؤوليات رعاية إخوانهم الصغار. ووصفت امرأة تبلغ من العمر 18 سنة كفاحها وشقيقها البالغ من العمر 17 سنة من أجل البقاء عقب خسارة والديهما بالقول:

" ذهبنا إلى المدرسة مبكراً ذات يوم، وعندما عدنا إلى البيت لم يكن والدانا هناك. ولدى وصولنا البيت، في شيبيس بمقديشو، وجدنا أن البيت قد تعرض للقصف. لم نعرف ما إذا كان أحد قد قتل أو ما إذا كان هناك ناجون. حاولنا معرفة ما حدث ولكن لم نتمكن من الحصول على أي معلومات. كان هذا في أغسطس/آب 2009. وعقب اتضاح أن البيت قد قصف ودمر، هربنا مع جيران لنا من مقديشو وذهبنا إلى حي هاماروين، في مقديشو أيضاً. وهذه المنطقة تخضع للحكومة. توقفت عن الذهاب إلى المدرسة. فلم يعد معي نقود لدفع رسوم المدرسة. مكثت في هاماروين لشهرين ونصف الشهر. ثم هربت من هاماروين في يناير/كانون الثاني 2010 لأن الجيران الذين كنا نقيم معهم قرروا المغادرة إلى بيدوا. ثم هربت إلى بيدوا وبقيت هناك 20 يوماً. وهذه منطقة تخضع لسيطرة الشباب. قررت الفرار إلى كينيا لأنني لم أستطع أن أجد أحداً أعيش معه. لم تكن لدينا نقود، ولم يكن هناك من يحمينا."

4. تجنيد الأطفال واستخدامهم في الجماعات والقوات المسلحة

"يشعر الأطفال الذين يترعرعون في الصومال بالفزع من أن يضطروا إلى القتال. فاليافعون يجبرون على القتال. ورجال الميليشيات يشجعونهم على الالتحاق بهم والمشاركة في القتال. يقولون لك، هذا هو الرجل الذي قتل أخاك ويوغرون صدرك. والميليشيا ذات السطوة حالياً هي الشباب. وسوف يقتلونك."

امرأة في التاسعة عشرة من العمر قابلتها منظمة العفو الدولية في مارس/آذار 2010، عقب ثلاثة أشهر من فرارها من الصومال

تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل أطراف النزاع باعث قلق طال عليها الأمد في الصومال. فالصبيان فوق سن 15 سنة كثيراً ما يعتبرون راشدين، وفي حالة انهارت فيها الدولة وتهاوى فيها حكم القانون وتفاقمت فيها الخصومات العشائرية، ينتظر من هؤلاء أن يدافعوا عن عشيرتهم وعن أسرهم.[53] وقد أثارت منظمات المجتمع المدني الصومالية بواعث قلقها بشأن استخدام الجنود الأطفال لسنوات عديدة. بيد أن اتساع نطاق النزاع المسلح واشتداده منذ نهاية 2006 قد ضاعف من تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل القوى المتقاتلة.

يكاد يكون كل لاجئ صومالي قابلته منظمة العفو الدولية في 2010 قد أتى على ذكر تجنيد الأطفال والشبان، أو على ذكر خطر مثل هذا التجنيد، كسبب من أسباب فراره من الصومال. ومع أن بعض اللاجئين الذين قابلتهم المنظمة في مارس/آذار أتوا على ذكر تجنيد الأطفال والتجنيد القسري للكبار من جانب المجموعات المقاتلة، إلا أن باعث القلق هذا بدا أقل إلحاحاً وأضيق نطاقاً بالنسبة لمن فروا لاحقاً. وقد يشير هذا إلى أن تجنيد الأطفال واستخدامهم قد أصبح أوسع انتشاراً. وربما يكون انعكاساً لاتساع الرقعة التي تسيطر عليها الجماعات المسلحة في جنوب ووسط الصومال، وبذا إحكام قبضتها على تجمعات سكانية أكثر اتساعاً. وبحسب مصادر محلية، فقد كثفت الجماعات المسلحة تجنيدها واستخدامها للأطفال في الأوقات القريبة من الهجمات العسكرية الأخيرة، حتى تعزز قدراتها القتالية.[54] وعلى سبيل المثال، دعا قادة الشباب في بيدوا السكان، بمن فيهم الأطفال حسبما ذكر، إلى

المشاركة في "الجهاد" ضد الحكومة الاتحادية الانتقالية في وقت قريب من أغسطس/آب 2010، عندما شن الشباب هجوم "رمضان" ضد الحكومة الانتقالية في مقديشو، ومنذ فبراير/شباط 2011، عندما قاتل الشباب في وجه الهجوم المضاد الذي شنته الحكومة الانتقالية في مقديشو وفي إقليم غيدو. ويحاول العديد من الآباء والأمهات في بيدوا إخفاء أطفالهم عن الأعين، حسبما ورد، فيبقونهم في البيوت أو يرسلونهم إلى مناطق أخرى لتحاشي تجنيدهم.

لقد وجه الاتهام إلى جميع أطراف النزاع، بمن فيها الحكومة الاتحادية الانتقالية والميليشيات المتحالفة معها، باستخدام الجنود الأطفال. بيد أن الشهادات التي جمعتها منظمة العفو الدولية في 2009 و2010، وما تلاها من تقارير من مصادر محلية، تشير إلى نمط واسع الانتشار، وأحياناً منهجي، من تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات الإسلامية المسلحة، ولا سيما الشباب، وكذلك الحزب الإسلامي. وتصف منظمة العفو الدولية فيما يلي أنماط تجنيد الأطفال واستخدامهم من طرف الجماعات المسلحة، والعقوبة التي تفرض على أولئك الذين يعارضون مثل هذا التجنيد، وما ورد من تقارير عن تجنيد الفتيات والنساء واستخدامهن. كما تلقي نظرة على ما أعلنته الحكومة الاتحادية الانتقالية مؤخراً من التزامات بوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم في صفوف قواتها، وبالتصدي لقضية الجنود الأطفال الذي يفرون أو الذين يأسرون من صفوف الجماعات المسلحة.

تجنيد الأطفال من جانب الجماعات المسلحة

العمر والفئات المستهدفة

يبدو أن معظم الأطفال الذين تجندهم الجماعات المسلحة هم من المنتمين إلى الفئات العمرية ما بين سن 12 و18 سنة. بيد أن لاجئين أبلغوا منظمة العفو الدولية أن جماعات إسلامية مسلحة تجند حتى أطفالاً لا تزيد أعمارهم عن ثماني سنوات. ويحظر "البروتوكول الاختياري لاتفاقية حقوق الطفل المتعلق بإشراك الأطفال في النزاع المسلح" على الجماعات المسلحة تجنيد أي طفل. وطبقاً للمادة 8 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فإن تسجيل الأطفال دون سن 15 أو إلحاقهم بالقوات المسلحة أو الجماعات المسلحة يشكل جريمة حرب.

وأبلغت امرأة منظمة العفو الدولية أنه تم تجنيد ابنها البالغ من العمر 10 سنوات من جانب الشباب في مقديشو في فبراير/شباط 2010:

"أخذ ابني من قريتنا [حيِّنا] إلى أحد معسكرات التدريب التابعة للشباب. واحتجز في معسكر التدريب مدة أسبوعين مع صبيان آخرين من سنه. إن عمره لم يتجاوز 10 سنوات آنذاك. واستخدم الشباب أطفالاً آخرين لإغراء ابني بالانضمام إليهم."

وأبلغ رجل من برافا، وهي مدينة ساحلية ظلت تخضع لسيطرة الشباب منذ نوفمبر/تشرين الأول 2008، منظمة العفو الدولية أن شقيقيه البالغين من العمر ثماني سنوات و12 سنة قد جُندا من قبل الشباب في أواخر 2009.

وأبلغ صبي يبلغ من العمر 15 سنة وفر من مقديشو في يناير/كانون الثاني 2010 منظمة العفو الدولية أن الشباب قد جندوا شقيقه البالغ من العمر ثماني سنوات. وتعرض هو نفسه للتهديد كي ينضم إلى الجماعة المسلحة:

"هناك مكان يحتفظون فيه بالأطفال وحاول الشاب دفعي للذهاب إليه. كانوا يأتون إلى المباني التي كنا نعيش فيها ويأخذون الأطفال للاحتفاظ بهم وجعلهم يقاتلون. [...] الشباب أبلغوني أنهم سوف يقتلونني إذا لم أذهب معهم. طلبوا مني الذهاب معهم ثلاث مرات ولكنني رفضت الذهاب. توقفت عن الذهاب إلى مكان اللعب لخوفي من أن يحاولوا إجباري على الذهاب معهم. أخذوا أخي. جنده الشباب عندما كان في الثامنة. أخذوه بينما كان يلعب كرة

القدم. ذهبنا إلى المكان الذي علمنا أنهم يجعلونهم يقاتلون فيه، ووجدنا جثته ميتاً هناك."

ولم يعرف الصبي ما إذا كان شقيقه قد قتل أثناء اشتباكات عسكرية أم أنه مات في ظروف أخرى.

وروى صبي من مقديشو يبلغ من العمر 15 سنة لمنظمة العفو الدولية كيف أن صديقين له يبلغان من العمر 14 و17 سنة جُندا على أيدي الشباب وقتلا في القتال في مقديشو في أغسطس/آب 2009 وغالغادود. [55]

"أعرف أشخاصاً جندوا كي ينضموا إلى الشباب. معظم هؤلاء الأشخاص قد توفوا في القتال. شاركوا في الحرب وقتلوا في الحرب. هؤلاء الأشخاص أصدقائي. توفوا في معركة في أغسطس/آب 2009 خارج مقديشو وتوفي أخرون في غالغادود. اثنان من أصدقائي كانا في سن 15 سنة، وواحد في سن 17 وآخر لم يتجاوز عمره 14 سنة. وأسماؤهم كما يلي: محمد، وكان في سن 15، وأحمد، وكان في سن 17، وعلي، وكان عمره 14، ومحمدك، وكان 15."

وأبلغت امرأة أخرى كانت تعيش في كسمايو حتى نوفمبر/تشرين الثاني 2007 منظمة العفو الدولية في مارس/آذار 2009 أنها كانت تعرف صبياناً أعمارهم بين 10 و15 سنة، من الأصدقاء والأقارب على السواء، جندوا من قبل كلا جانبي النزاع. [56] وأضافت:

" من يجندهم الشباب لا يعودون؛ ولا أعرف ما إذا كان أي ممن عرفتهم قد فارق الحياة."

وطبقاً لشهادات جمعتها منظمة العفو الدولية، فإن المناطق التي شهدت تجنيداً مكثفاً للأطفال، ولا سيما الصغار منهم، هي مقديشو وبرافا وكسمايو وبيدوا ومقاطعة ساكاو في وسط إقليم جوبا، وإقليم غيدو، وهي مناطق خضعت لسيطرة الشباب على نحو صارم على مدار السنوات الثلاث الماضية، ولكنها موضع نزاع الآن.

وفي المناطق الأخرى، يبدو أن الفصائل المحلية من الشباب استهدفت بالتحنيد أطفالاً يبلغون من العمر 15 سنة أو نحو ذلك. وعلى ما يبدو، فإن الاختلافات المتعلقة بعمر الأطفال الذين يستهدفون بالتجنيد تعتمد على عوامل محلية. ومع أن هذا التقرير يركز على تجنيد واستخدام الأطفال من جانب القوات المقاتلة، إلا أن منظمة العفو الدولية قد تلقت كذلك العديد من الشهادات التي تشير إلى التجنيد القسري للشبان ما بين سن 18 و25 سنة من جانب فصائل الشباب. وأبلغ مزارع يبلغ من العمر 25 سنة، وهو من قرية ريفية في جوبا السفلى، منظمة العفو ما يلي:

" يتم تجنيد الشبان ... ويجبر الكبار من جانب الشباب على حمل السلاح. كما يجبرون الأشخاص ما بين سن 15 و17 على ذلك. ويقومون طوال الوقت بحملات للتجنيد. ويوزرعون معلومات بأنه ينبغي على الرجال بين سن كذا وسن كذا أن يقدموا أنفسهم للقتال. وإذا ما أجبرت، ليس أمامك خيار سوى أن تحمل السلاح. وليس بإمكانك الفرار، نظراً لأن لديهم 'جنرالاتهم' الذين يراقبونك. والطريقة التي يجندون بها هي التحدث إلى الشيوخ وإبلاغهم بأنهم بحاجة إلى تعزيز الجيش. ويرد الشيوخ [في منطقتنا] دائماً بأنهم لا يستطيعون إجبار أحد على القتال. وينضم بعض الأشخاص كذلك من أجل النقود، نظراً لصرف رواتب لهم حتى يقاتلوا."

وتشير بعض الشهادات كذلك إلى أن عشائر الأقليات قد استهدفت بالتجنيد من جانب الشباب. وقد وجهت عشائر الأقليات في الصومال تاريخاً طويلاً من التمييز وانتهاكات لحقوقهم الإنسانية، نظراً لأنهم لا يستفيدون من الحماية العسكرية التي يوفرها أرباب الحرب عادة لميليشيات عشائر الأغلبية. [57] ولربما كان التشديد على الجانب الإيديولوجي أو الديني من جانب الشباب عامل الجذب الأقوى بالنسبة لعشائر الأقليات. وفي وصف ذلك، قالت

امرأة تنتمي إلى عشيرة البانتو، وهي من الأقليات، ما يلي:

"الشباب كانوا أقل قسوة [من أطراف النزاع الأخرى] مع عشائر الأقليات. ولكن الشباب يريدون الصوماليين من البانتو أن يحملوا السلاح للقتال إلى جانبهم. وقد أجبر بعض الناس على القتال معهم. إذ كان الشباب يهددونهم بقتل أقربائهم إذا لم ينضموا إليهم. وقد أجبرت عائلة تسكن بالقرب منا على أن تفرض على أطفالها القتال إلى جانب الشباب. حيث أبلغت العائلة: 'إذا لم تقفوا بجانبنا، فسوف نقتلكم'."

أساليب التجنيد

تشير شهادات اللاجئين الصوماليين إلى أساليب متنوعة يستخدمها الشباب لتجنيد الأطفال. وتتراوح هذه بين إغواء الأطفال لكي ينضموا إليهم بدءاً بتقديم الوعود لهم بإعطائهم الهواتف والنقود، وبالتعبئة العقائدية في المساجد، وبالاستعانة بأطفال جندوا فيما سبق كعملاء تجنيد، وانتهاء بأساليب أكثر عدوانية من قبيل تهديد الأطفال وأقربائهم، والإغارة على المدارس، وعمليات الاختطاف في الأماكن العامة ومن المركبات المغادرة للبلاد. وتحدث لاجئون صوماليون فروا من البلاد في أواخر 2009 وأوائل 2010 عن أساليب أكثر تهديداً للأشخاص بالمقارنة مع ما وصفه من فروا في 2008 وقبل ذلك. ويمكن أن يشير هذا إلى أن الشباب أخذوا يلجأون إلى أساليب التجنيد الأشد قسراً على نحو متزايد.

وأقنع آخرون بالانضمام عقب عرض المال والهواتف أو حوافز أخرى عليهم. وهذه حوافز لها تأثيرها القوي بالنسبة للأطفال الذين فقدوا أهاليهم أو يعيشون في فقر شديد، وفي حالة من انعدام الأمن وشح الطعام والماء وأي فرص للعيش. وأوضح أحد الآباء هذه الحالة قائلاً:

"كان ابني في سن 14 سنة تقريباً. كان في المدرسة، ولكن الشباب أقنعوه بالانضمام إليهم. وكان هذا في 2008. وبقي معهم 20 يوماً، في معسكر للتدريب في مقديشو. دعوه إليهم وهو في المدينة وأعطوه بعض النقود."

ووصفت أم لطفلين كيف انضم ابنها البالغ من العمر 14 سنة إلى الشباب في أغسطس/آب 2009 عقب أن وعدوه بإعطائه النقود وهاتفاً نقالاً:

"كان ابني البالغ من العمر 15 سنة معي هنا. أخذوا ابني الأصغر منه، البالغ 14 سنة. حاولت أن أبقيه معي، ولكن ابني، الذي ولدته من بطني، أبلغني أنه سوف يخبر الشباب كي يقتلوني إذا حاولت أن أبعده عنهم. اختار أن يذهب معهم. وأعطاه الشباب هاتفاً وبعض النقود. حدث هذا في أغسطس/آب 2009. رأيته بعد أن أمضى معهم شهراً واحداً. كان في منطقة كاران من مقديشو يعيش مع الشباب. كان يحمل بندقية ويتدرب مع الشباب. وأبلغني أمير الشباب بأن ابني سوف يدخل الجنة عندما توسلت إليه بأن يعيده إلي. وحاولوا كذلك أن يأخذوا ابني ذا الخمسة عشر عاماً، ولكنه هرب منهم. كان هذا في سبتمبر/أيلول 2009، وفقط عقب شهر واحد من أخذهم ابني الأصغر."

ووصف صبي آخر من بلدة باردهير، في إقليم جدو، ويبلغ من العمر 14 سنة كيف تم إغواؤه ابتداء للانضمام إلى الجماعات المسلحة:

" طلبوا مني أن أذهب معهم إلى حيث يدربون الأطفال الصغار والراشدين على كيفية القتال. كنت قد قررت الذهاب معهم، ولذلك أخرجني والدي من الصومال. كانوا يأتون إلى الأماكن التي يشرب فيها الناس الشاي ويحاولون هناك إقناعك. يقولون لك إنهم سوف يعطونك بعض المال. الحزب الإسلامي والشباب، على السواء، يفعلون ذلك. وقد

سيطر الشباب على منطقتنا منذ 2009، ولكنهم كانوا يقومون بالتجنيد منذ 2008."

إن تجنيد الأطفال ممن هم دون سن 15 في الجماعات والقوات المسلحة واستخدامهم جريمة حرب، بغض النظر عما إذا كان التجنيد قسرياً أم لا.

وقد استخدام الشباب، حسبما ذكر، غضب الناس من الانتهاكات التي ارتكبتها الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية ما بين نهاية 2006 ومطلع 2009 لهذا الغرض. وأبلغت امرأة تبلغ من العمر 21 سنة منظمة العفو الدولية في 2009 ما يلي:

"أعرف حوالي 10 أشخاص ممن شاركوا في القتال ضد الإثيوبيين، في صفوف جماعات مختلفة: الشباب والجبهة الإسلامية واتحاد المحاكم الإسلامية. كان العديد منهم في سن 17 سنة أو أقل. كان أحدهم يبيع البطيخ في الشوارع. فألقت القوات الحكومية القبض عليه وعذبته وتركته على أنه قد فارق الحياة، وعندما استرد عافيته انضم إلى الشباب."

وقامت الجماعات الإسلامية المسلحة بتجنيد الأطفال أيضاً، بما في ذلك في المساجد، بإخبارهم بأنهم سوف يقاتلون في حرب مقدسة إذا ما انضموا إليها. وأوضح صبي من حي يسيطر عليه الشباب في مقديشو ويبلغ من العمر 15 سنة الصورة على النحو التالي:

" دخل الشباب وسطنا ونحن نلعب وأوقفونا عن اللعب. وأغري الشبان بالنقود كي ينضموا إلى صفوفهم. عرضوا عليهم النقود " بالدولار" للانضمام إلى الشباب. ومن ينضم إليهم يحاول بعد ذلك إقناع آخرين بالانضمام. يعطى الشبان في البداية 250 دولاراً. وعندما تصبح لديك خبرة وتستطيع استعمال السلاح، يمكن أن تزيد النقود إلى 300 أو 400 دولار أمريكي. ويستخدم الشباب الدين كذلك لتجنيد الصبيان في ميليشياتهم. يعظون الناس ويقنعونهم بأنهم سيشاركون في حرب مقدسة، في الجهاد الذي سوف ينتصر فيه الشباب. وكل من يشارك في هذه الحرب سوف يذهب إلى اللجنة وسينال جزاءه هناك."

أبلغ شاب يبلغ من العمر 19 سنة منظمة العفو الدولية ما يلي:

" تقوم الجماعات المسلحة بتدريب الأطفال غير البالغين كي يذهبوا إلى القتال، ويقنعون الأطفال في المسجد بالمشاركة في الحرب المقدسة في الصومال. وأجبر اثنان من أصدقائي قسراً على المشاركة في القتال. وكان الاثنان دون سن 15. قتل أحدهما في إقليم غالغادود في 2008. أنا رفضت الانضمام إلى الشباب. لديهم مجموعة مسؤولة عن تجنيد اليافعين تسمى "التبليغ" . وأنا دائماً أهرب من الأماكن التي يأتون إليها للتهرب من أن يجندوني."

وفي مارس/آذار 2011، نقل عن الشيخ حسن ظاهر أويس، زعيم الحزب الإسلامي، قوله: "نجند أطفالاً لم يبلغوا سن الرشد بعد، فالأطفال مستعدون لأن يموتوا من أجل بلدهم وعقيدتهم... هناك حادثة أصيب فيها مقاتل عمره 13 [سنة] بالصدمة عندما سمع أصوات المدفعية المدوية أثناء القتال وقال إن القتال شيء مروع ولكن الجهاد حلو، وتوفي بعد ذلك في الاشتباكات." [58]

وأوضح صبي من مقديشو يبلغ من العمر 15 سنة أن من يتم تجنيدهم من جانب الشباب يصبحون هم أنفسهم في بعض الأحيان عملاء يتكفلون بالتجنيد:
" تمسك الجماعات المسلحة في العادة بالأطفال ما بين سن 14 و15. لديهم أسلوب، يقولون إنك سوف تذهب إلى

الجهاد ومن ثم إلى الجنة. أحد ألأصدقاء جندوه ومن ثم جاء إلى القرية ليطلب منا الانضمام. كان عمره 18 سنة. سمعت أنه نقل فيما بعد إلى كسمايو. كان يحمل بندقية كلاشنيكوف وقال إنهم أعطوه الكثير من النقود."

ووصف العديد من اللاجئين الصوماليين كذلك التجنيد القسري للأطفال عن طريق التهديد. وكما نورد فيما يلي (II.2)، تعرض الأشخاص الذين عارضوا التجنيد من جانب الشباب للضرب والاختطاف وللحرمان من الحرية، أو حتى قتلوا، بينما استهدف أهاليهم بالمثل. وأبلغ صبي يبلغ من العمر 16 سنة وفر من مقديشو في فبراير/شباط 2010 منظمة العفو الدولية ما يلي:

"الشباب لا يتركون لك خياراً. إما أن تنضم إليهم أو تقتل. كنت أصد الشباب في كل مرة يأتون إلي يريدون تجنيدي. كنت أراقب تحركاتهم باستمرار وأتحاشى أي مكان يكونون فيه، وبهذه الطريقة تمكنت من تجنب التجنيد. أعتبر نفسي محظوظاً لكوني نجوت من جميع محاولات الشباب لتجنيدي."

ووصف العديد من الأطفال غارات الشباب على المدارس بغرض تجنيد الأطفال. وفي هذا السياق، قال صبي يبلغ من العمر 13 سنة وفر من مقديشو في أبريل/نيسان ما يلي:

"كان الشباب يقاتلون وحتى أنهم جاؤوا إلى مدرستي وحاولوا جعلنا ننضم إليهم... إذا أصرت الوالدة على أن ابنها لن يذهب ويقاتل، يقتلونها أو يضربونها.

" جاءوا أثناء اصطفافنا للدخول إلى المدرسة وأخبروا المعلمين بأنهم يريدون إبلاغ الأطفال بأن عليهم الذهاب والقتال معهم. ومع أن الأطفال رفضوا الذهاب، أخذوا بعضهم رغم ذلك معهم. ورفضت أمي تركي أذهب وأقاتل...

"كانت هناك أوقات يضربوننا فيها في المدرسة. ضُرب 20 منا في إحدى المرات بسوط من الجلد. وكانوا أحياناً يطلبون في طابور الصباح من الطلاب الذين لا يؤيديونهم أن يرفعوا أيديهم. وإذا كنت ممن لا يؤيدونهم يقومون بضربك..

" حاولوا جعل أخي يذهب ويقاتل معهم عندما كان في المدرسة. رفض ذلك، فذهبوا إلى بيتنا وحاولوا إجباره على ذلك ولكنه ظل يرفض. وظلت أمي صامتة. وفي النهاية أخذوا أخي في 2009 عندما كان عمره 14 سنة فقط. ولم نسمع أي أخبار عنه، ولكن شقيقتي رأته مرة في عربة مع العديد من الأطفال الآخرين."

وقال صبي من كسمايو يبلغ من العمر 15 سنة إنه مر بتجربة مماثلة:

"كنت في المدرسة عندما كنت في الصومال. وبينما كنت في طريقي إلى المدرسة في إحدى المرات، أخذ الشباب كتبي مني. أخبروني أن علي أن أنضم إليهم وإلا فسوف يأخذون كتبي. قالوا إن علي أن أترك المدرسة. رفضت الانضمام إليهم. صفعوني على وجهي، ولكنهم تركوني وشأني هذه المرة. وكان الشباب يأتون أحياناً إلى مدرستي. يضربون الطلاب الذين يتأخرون ويأخذونهم للقتال. وفي أحد الأيام أخذوا طفلين من مدرستنا كي يقاتلوا مع الشباب."

وأبلغ صبي في الخامسة عشرة فر من كسمايو في مارس/آذار 2010 منظمة العفو الدولية أن الشباب يجندون الأطفال والفتيان أيضاً من الشوارع أو وهم يلعبون خارج بيوتهم:

"لذت بالفرار لأنني كنت أخشى أن يجندوني. لا أعرف كيف استعمل البندقية. كان أحد أصدقائي، وعمره حوالي 20 سنة، يقاتل معهم. توفي لأنه لم يكن يعرف كيف يستعمل البندقية. هؤلاء الناس [الشباب] يجندون من يمرون

بجانب المكان الذي يكونون فيه. ينادونك ويجبرونك على الانضمام إليهم. يأخذون الأشخاص دون سن 18. وهناك مكان في كسمايو حيث يدربون المجندين، ولكنه مكان سري، ولا يعرفه أحد سواهم."

أطفال صوماليون يلعبون ألعاباً حربية، 10 أغسطس/آب 2008. © خاصة

وأكد صبي آخر يبلغ من العمر 14 سنة وفر من الصومال في مارس/آذار 2010 ما يلي:

"كانوا يجندون الأطفال في كسمايو. يتحدثون إلى جميع الأطفال على أطراف المدينة، حيث كانوا يقومون بالتدريبات. وفي إحدى المرات كادوا أن يأخذوني. كنت ألعب كرة القدم في كسمايو ورأيتهم قادمين، وتمكنت من الهرب."

ووصف صبي يبلغ من العمر 16 سنة ما يبدو أنه كان غارة على إحدى القرى في أطراف بيدوا قاموا خلالها باختطاف أطفال لتجنيدهم:

"عندما وقع القتال، فر الناس من بيدوا إلى قرية على أطراف المدينة. ثم هاجم الشباب القرية بحثاً عن الأطفال لتجنيدهم. جاءوا في سبع مركبات. وحاول الجميع الفرار. أمسكوا ببعض الأشخاص، صبياناً وبنات، ووضعوهم في مركباتهم."

وأبلغ آخرون منظمة العفو الدولية أن من يفرون من الصومال يوقفون في بعض الحالات عند نقاط تفتيش للشباب ويمنع الفتيان والأولاد الذين في المركبات من مغادرة البلاد، وعلى ما يفترض بغرض تجنيدهم. وطبقاً لما قاله صبي

من بلدة في إقليم جدو يبلغ من العمر 14 سنة:

"قمنا بالفرار عندما حل منتصف الليل لأن الشباب قالوا إنه من غير المسموح للرجال في القرية مغادرتها. وكان الشباب يسيطرون على جميع السيارات ويمنعون الرجال من الذهاب إلى كينيا، في دوبلي وفي الأماكن الأخرى."

ووصف لاجئ شاب يبلغ من العمر 19 سنة كيف كان الشباب يوقفون الحافلات التي تمر بمدينة دوبلي، وهي مدينة على الحدود مع كينيا ظلت حتى مارس/آذار تحت سيطرة الشباب وتمر بها أغلبية الأشخاص الفارين إلى كينيا، وكيف كانوا يمنعون الصبيان ممن هم في سن المراهقة من مغادرة البلاد:

"قالوا: 'إلى أين أنتم ذاهبون؟ هل أنتم فارون من الجهاد في الصومال؟ عليكم البقاء هنا.' أوقفوا الباص الذي كنا فيه. وكان علينا جميعاً النزول. قالوا للناس: 'لماذا حلقتم رؤوسكم؟ من غير المسموح لكم أن تلبسوا سراويل طويلة'. يأخذون هاتفك النقال ليروا ما إذا كانت هناك أغان على كرت الذاكرة فيه.[59] لم يتمكن العديد من الأشخاص الوصول [إلى كينيا]. وبعض المراهقين اضطروا إلى البقاء في دوبلي."

تدريب الأطفال واستخدامهم

أقام الشباب والحزب الإسلامي، حسبما ذكر، معسكرات للتدريب في أنحاء مختلفة من جنوب ووسط الصومال. ومن الصعب الحصول على معلومات تفصيلية حول طرق تشغيل هذه المعسكرات نظراً لعدم السماح لأي مراقب مستقل بدخولها، ونظراً لأن قلة من المجندين يتمكنون من الفرار من هذه المعسكرات، ولأن العديد من هؤلاء يخشون التعرض لأعمال انتقامية إذا ما أفشوا أسرار الشباب.

وتشير الشهادات التي جمعتها منظمة العفو الدولية من أولئك الذين مروا بتجربة هذه المعسكرات بأنه يجري فيها تدريب الأطفال على كيفية استعمال الأسلحة النارية والتعامل مع القنابل اليدوية والشحنات المتفجرة المصنعة محلياً. وفي بعض الحالات، يبدو أن بعض الأطفال يستخدمون من جانب الجماعات الإسلامية كحراس يراقبون من يحبسونهم، وكذلك لتطبيق القواعد المتعلقة باللباس والسلوك على السكان.

وقد أبلغ صبي في العاشرة أخذه الشباب إلى معسكر للتدريب العسكري منظمة العفو الدولية ما يلي:

"كان هناك أطفال عديدون في معسكر التدريب. دربونا وأعطونا بندقية صغيرة."

وأبلغ عدة لاجئين صوماليين منظمة العفو الدولية أن الشباب يستخدمون الأطفال للقتال في المواجهات العسكرية. وقال آخرون إنه لا يتم تجنيد إلا من يُرى أنهم أقوياء بدنياً بما يكفي لاستعمال البنادق من الأطفال. ووصف صبي يبلغ من العمر 15 سنة وكان قد فر من الصومال في يناير/كانون الثاني 2010 كيف أن الشباب حاولوا تجنيده في 2009، ولكنهم تركوه وشأنه بعد ذلك لأنهم لم يعتبروه قوياً بما يكفي للتعامل مع السلاح:

"حاول الشباب تجنيدي. جاءوا إلى بيتنا وطلبوا أن ألتحق بهم، في أكتوبر/تشرين الأول 2009. رفضت. وبينما كنت أحاول الخروج، حاولوا ضربي أنا وصديقي لأنه رفض الانضمام إليهم أيضاً. وكانت هذه هي المرة الأولى التي نتواجه فيها مع الشباب. وفي فبراير/شباط 2009، وبينما كنت ألعب مع 11 صبياً آخر، طوقنا حوالي 30 من أعضاء الشباب وأخذونا إلى مركز الشرطة. قضينا يومين أو ثلاثة في الحجز. ثم حاول الشباب إجبار الأولاد الأقوياء على الانضمام إليهم. وأجبر أربعة منا على الانضمام إليهم. اعتبروني ضعيفاً، ولذلك ابلغوني أن بإمكاني العودة إلى البيت. قالوا إنهم يريدون أولاداً أقوياء قادرين على استعمال البنادق ويستطيعون إطلاق النار. قالوا إنني ضعيف

وغير قادر على ذلك. كان الشباب يطبقون قواعد صارمة. فإذا ما أمسك بأي شخص وهو يحاول الفرار، كانوا يجعلون ذلك الشخص يدفع غرامة من 50 إلى 100 دولار أمريكي. وإذا لم تكن لديك النقود لتدفع، يأخذون أفراد عائلتك رهائن عندهم. ولدى الشباب العديد من الجنود في الاحتياطي ممن ينتظرون الذهاب إلى المعركة عندما يقتل آخرون. ويحتجز هؤلاء رغم إرادتهم. ويستخدمهم الشباب عندما يحتاجون إلى تعزيزات."

في 2010 و2011، تلقت منظمة العفو الدولية تقارير متزايدة من مصادر محلية بأن الشباب يرسلون الأطفال إلى ساحات المعارك. وذكرت "اليونيسف" أنه يجري استخدام الأطفال كمقاتلين في معارك في بيليت هاو في جنوب الصومال وفي البور في إقليم غالغادود في وسط الصومال، وذلك في وقت الهجوم العسكري الذي شنته قوات الحكومة الانتقالية وبدأ في فبراير/شباط 2011. [60] وقالت "اليونيسف" إن أطفالاً قتلوا على أرض المعركة، بينما اعتقل آخرون عقب أسرهم من قبل القوات الموالية للحكومة الانتقالية.

وطبقاً لما ذكره أحد الأطفال الذين جندهم الشباب، فإن الأطفال المجندين يقسّمون إلى عدة مجموعات ويدربون لأغراض مختلفة. فبعضهم يدربون على القيام بعمليات "اغتيال" محددة، ويدرب آخرون على زرع العبوات الناسفة، والعبوات على جانب الطرق، وآخرون لتفجير العبوات الناسفة المصنوعة يدوياً في الشوارع وتستهدف بها الدوريات أو المركبات التابعة للحكومة الانتقالية أو "لأوميسوم"، بينما يدرب البعض على كيفية ضرب الناس الذين لا يتقيدون بتعليمات الشباب أو يختطفون من جانب الجماعة المسلحة.

"الجندي الطفل هو أي شخص تحت سن 18 سنة يكون جزءاً من أي نوع من القوات أو الجماعات المسلحة النظامية أو غير النظامية بأية صفة من الصفات، بما في ذلك، ودون حصر، الطباخون والحمالون والمراسلون وأي شخص يرافق مثل هذه الجماعات، باستثناء أفراد العائلة. ويشمل التعريف الفتيات اللاتي يتم تجنيدهن لأغراض جنسية أو بغرض الزواج القسري. ولذا فالتعريف لا يشير فحسب إلى الطفل الذي يحمل السلاح أو قام بحمله." [61]

وأثناء المفاوضات المتعلقة بنظام روما الأساسي الذي أنشئت بموجبه المحكمة الجنائية الدولية، أقر بأن تعريف "مشاركة" الأطفال في الجماعات والقوات المسلحة يشمل المشاركة المباشرة في القتال، والأنشطة العسكرية المتعلقة بالقتال كالاستطلاع والتجسس والنشاط التخريبي، واستخدام الأطفال تحت سن 15 كشرَك أو طعم، وكحاملي رسائل، أو على نقاط التفتيش العسكرية، وكذلك استخدام الأطفال في أية أنشطة (حتى نقل الطعام) على الخطوط الأمامية. [62]

ووصف صبي آخر يبلغ من العمر 14 سنة وتم تجنيده بالقوة من جانب الشباب كيف يجبر الأطفال على التمارين في الصباح وبعد الظهر، ولا يعطون سوى القليل من الطعام ويضربون بانتظام أثناء التدريبات.

وأبلغ رجل في سن 21 سنة منظمة العفو الدولية أن جماعات المعارضة المسلحة، بما فيها الشباب والجبهة الإسلامية يستخدمون المراهقين لزرع العبوات الناسفة في شوارع مقديشو:

"القنابل التي تعطى لهم تأتي من اليمن ومن إريتريا. وبعض الصناديق التي تحتوي القنابل تحمل العلم اليمني أو الإريتري. ودأب أحد [القادة] على إعطاء الفتيان النقود، بين دولار واحد و100 دولار أمريكي. قادة [الجماعات المسلحة] لا يزرعون الألغام في الشوارع، وإنما يعطون الخرائط والتعليمات فقط لليافعين كي يفعلوا ذلك. كنت أتعرض لضغوط شديدة من قبل والدي كي لا أفعل ما يفعله أصدقائي."

وأبلغ ثلاثة إخوة غادروا مقديشو في 2007 منظمة العفو الدولية أن الشباب استعملوا بعض الأطفال كانتحاريين. وقال أحدهم:

" يربط الأشخاص العبوة الناسفة بأجسامهم ويطلب منهم الذهاب إلى مراكز الحكومة الانتقالية ومن ثم تنفجر العبوة. حدث هذا لصديقنا حسين، الذي كان في سن 16. جعله الشباب يفعل هذا."

ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من التأكد من أن الشباب يستخدمون الأطفال في الهجمات الانتحارية. وقد أعلن الشباب في بعض الحالات هوية وصورة من شاركوا في هجمات انتحارية مدعين أن معظمهم جاءوا من صفوف الصوماليين المهاجرين إلى الدول الغربية. ويبدو أنهم شبان معدل أعمارهم فوق 18 سنة. وقد نشر موقع إلكتروني إخباري صومالي في الآونة الأخيرة مقابلة مع صبي صومالي يبلغ من العمر 17 سنة وقال فيها إنه فر من بين يدي الشباب لأن الجماعة المسلحة كان تعدّه لأن يصبح انتحارياً.[63]

عقوبة من يعارضون التجنيد في الجماعات المسلحة: التهديد بالقتل والاختطاف والقتل

تشير شهادات اللاجئين الصوماليين إلى نمط ثابت من التهديدات من جانب الجماعات المسلحة ضد الأطفال الذين يرفضون التجنيد في صفوفها، وضد أقربائهم. وفي بعض الحالات، جرى اختطاف من عارضوا التجنيد واحتجازهم، وحتى قتلهم، كعقاب لهم. ويشمل من تمت معاقبتهم أطفالاً.

فأبلغت أم لديها ثلاثة أبناء مراهقين منظمة العفو الدولية في مارس/آذار 2010 ما يلي: *" معظم الشبان جمعوا من القرى لكي يقاتلوا مع الشباب، الذين يقولون إنهم يحاربون حرباً جهادية وحرباً عشائرية. جاءوا إلى بيتنا، ولكننا رفضنا القتال معهم. هددونا قائلين إننا لسنا مسلمين. وقالوا إنهم سوف يقتلوننا قريباً. وقررنا أن علينا مغادرة الصومال."*

وأوضح رجل في العشرين من العمر من برافا، وهي مدينة على الساحل الصومالي شمال كسمايو تخضع لسيطرة الشباب منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2008، كيف قبضت جماعة مسلحة عليه واحتجزته لأشهر في أواخر 2009 عقب رفضه التجنيد في صفوفها. وقال إن الشباب احتجزوا أيضاً أخويه الأصغر منه سناً للسبب نفسه:

" غادرت لأنهم أرادوا مني أن أتدرب في صفوف الميليشيا التابعة لهم وأنا رفضت. كنت في البيت. فجاءوا ودخلوا البيت، وكانوا حوالي 10 أشخاص، وسألوا أمي عن عدد الذكور الذين يعيشون في البيت. قالت: 'لدي ابن واحد، والباقي أطفال'. أعطوها ورقة كتب عليها اسمي. وقمت بتمزيق الورقة لاحقاً. وعندما عادوا، سألوني عن الورقة. قلت إنني قد مزقتها واقتادوني إلى السجن...

" سجنت طيلة ثلاثة أشهر. وهو سجن خاص على أطراف المدينة. ويقع في مبنى كبير جداً. سجنوني فحسب، ولم يأخذوني إلى أي محكمة. وأعطوني لتراً واحداً من الماء فقط. ولم يعطوني أي طعام. وبعد شهر، أتوا بأشخاص آخرين بالجرم نفسه. كانوا حوالي 50. كانت الزنزانة ضيقة، وكنا جميعاً في الزنزانة نفسها. وفي الشهر الثاني كدت أفقد وعيي. ولاحقاً أعطوني قليلاً من الطعام، ومرة واحدة في اليوم فقط. كانوا يسيئون معاملتنا، ووضعونا في السجن فقط. وسجن أخواي أيضاً، وهما في السابعة والعاشرة من العمر، لأنهم لم يقبلا أن يجندا."

وقال أخوان من ساكو، في جوبا السفلى، يبلغان من العمر 15 و11 سنة إنهما تعرضا للجلد بسبب رفضهما

التجنيد مع الشباب. وقال أحدهما:

" ينصحون الأطفال الصغار بالانضمام إلى الجيش. يدفعون مبلغاً يصل إلى مليوني شلن صومالي. جاءوا إلى بيتنا؛ وكان والدي معنا. رفضنا [اتباعهم]. فقاموا بجلدنا عشر جلدات [بخيزرانة]. أخذونا إلى خارج البيت وضربونا أمام والدينا."

وأبلغ صبي يبلغ من العمر 14 سنة منظمة العفو الدولية أن أحد أصدقائه قتل عقب رفضه الانضمام إلى الشباب:

" يستهدفون المراهقين. يريدون استخدامنا كميليشيا [مقاتلين]. حاولوا تجنيدي عن طريق أصدقائي. أخذوا أربعة من أصدقائي. رفض أحدهم الانضمام إليهم وقتل. كان اسمه عبد الله، وكان عمره 15 سنة. أطلقوا عليه النار. وما زال الآخرون معهم."

وذكر صبي آخر من منطقة أفمادو ويبلغ من العمر 16 سنة أن أخواه وأصدقاءه قتلوا جراء إطلاق مسلحين من الشباب النار عليهم عندما حاولوا الفرار من التجنيد. وبحسب ما قال، اشتبهت مجموعة الشباب المحلية المسؤولة عن مقتلهم بهم لأنهم بدو رحل من منطقة أخرى:

" الشباب يجبرون الشبان على القتال كجنود لهم. لا يعيرون اهتماماً للبشر. يستهدفون الأشخاص وكأنهم حيوانات لأنهم رعاة ولأنهم يعتقدون أن الرعاة جواسيس. قتل أخواي وأصدقائي لأنهم رفضوا الانضمام إليهم...

" كنا على أطراف أفمادو، وكان الوقت قريباً من شهر رمضان [سبتمبر/أيلول 2009]. كنا نبحث عن مكان آمن لماشيتنا كي ترعى عندما جاؤوا. كانوا من الشباب. قالوا 'أنتم لستم من هذه المنطقة، عليكم أن تأتوا وتقاتلوا معنا. إذا لم تأتوا، فهذا يعني أنكم مع الطرف الآخر'. كان عددهم كبيراً، ربما مئة. كان بعضهم يقود مركبات، وكان آخرون يسيرون على الأقدام. قررنا عدم الذهاب معهم وهربنا. أطلق الرصاص على أخوي وأصدقائي من الخلف. أنا نجوت. كنت مرعوباً. كان اسما أخوي عبد الحكيم ومحمد، وكان عمرهما 18 و13 سنة، على التوالي. وكانت اسماء أصدقائي يوسف وعبد القادر، الذي كان عمره 16 سنة، ومحمد، الذي كان في العشرين."

تجنيد الفتيات في الجماعات المسلحة

يبدو أن تجنيد الفتيات في الجماعات المسلحة أقل انتشاراً من تجنيد الصبيان والشبان. بيد أن عدة لاجئين قد ذكروا أن النساء والفتيات يستخدمن في الطبخ وأعمال النظافة لدى الجماعات المسلحة. وبحسب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاع المسلح، جندت الجماعات المسلحة بعض الفتيات وكن يقدمن العون اللوجستي لها، وقمن كذلك بنقل الأسلحة وجمع المعلومات الاستخبارية. وتحدث الممثل الخاص أيضاً عن وجود معسكرات تدريب للفتيات بالقرب من كسمايو.[64]

وأوضحت امرأة من مقديشو تبلغ من العمر 19 سنة لمنظمة العفو الدولية في مارس/آذار 2010 ما يلي:

" لدى الشباب مكتب 'للمتطوعين' يستدعونك إليه. وأحياناً يعطونك نقوداً. وتجبر الفتيات على أن يطبخن وأن ينقلن الماء لهم. وفي كل قرية يسيطرون عليها لديهم مكتب 'للمتطوعين'."

وقالت فتاة أخرى هربت من بيدوا في فبراير/شباط 2010 ما يلي:

" رأيت فتيات مع الشباب. كانت الفتيات تقوم بالأعمال المنزلية للشباب مثل غسل الصحون وإعداد الطعام للجنود."

وأبلغ صبي من مقديشو يبلغ من العمر 15 سنة وفر من البلاد في يناير/كانون الثاني 2010 منظمة العفو الدولية أنه يمكن تجنيد الفتيات في صفوف الجماعات المسلحة واستخدامهن للقيام بالأعمال المنزلية:

"كان الشباب يجندون الفتيات أيضاً. ولكن لم يكن يشاركن في القتال. كن يقمن بالطبخ والغسيل وبأعمال التنظيف للجنود."

وذكر بعض اللاجئين أيضاً أن الفتيات والنساء يزوجن قسراً من أعضاء الجماعات المسلحة. ويعتبر الزواج القسري الآن جريمة حرب. [65] وقالت امرأة فرت من مقديشو في مارس/آذار 2010 وتبلغ من العمر 18 سنة إنها تعرضت للضرب لرفضها الزواج من أحد أعضاء الشباب:

" جاء الشباب إلى بيتنا ذات مرة وقال أحدهم إنه الآن زوجي. رفضت. تعرضت للضرب. لقد حاول الشباب إجباري على الزواج من واحد منهم. ضربت بالعصي وبالسياط."

ووصفت امرأة من مقديشو تبلغ من العمر 25 سنة كيف يجند الشباب وغيرهم من الجماعات المسلحة الصبيان للقتال والفتيات لدعم المقاتلين والزواج من المحاربين على النحو التالي:

"إذا كنت بين سن 10 و15، يفترض فيك أن تنضم إلى الحزب الإسلامي أو الشباب. وإذا لم تحمل بندقية، يقومون بتعذيبك. وهذا ينطبق على الفتيان والصبيان على حد سواء. لم يجبروني أنا، ولكن فتيات أخريات أجبرن على حمل الأدوية والماء عندما يذهبون إلى الحرب، ويفرض على الصبيان حمل السلاح. لا تستطيع أن تغادر بيتك إلا إذا طلبوا منك ذلك. وكثيراً ما تتعرض الفتيات للاغتصاب. وأحد الأمور الرئيسية التي تؤذي الفتيات هو الزواج المبكر. وهذا يحدث في الغالب مع الشباب والحزب الإسلامي. الآباء والأمهات لا يجبرونك عموماً على ذلك، ولكن الشباب أو الحزب الإسلامي سوف يقتلونك إذا رفضت الزواج من أحد أعضائهم."

وقال صبي من مقديشو يبلغ من العمر 16 سنة أيضاً:

" هناك زيجات قسرية للفتيات والنساء. أعرف العديد ممن أجبرن على الزواج. يقولون 'تزوجنا وسيباركك الله وتذهب إلى الجنة'. والنساء لسن سعيدات بمثل هذه الزيجات، ولذلك يهربن. لا يستطعن رفض الزواج وإلا فسيتعرضن للضرب والقتل. إذا رفضن الزواج، يمكن أن يتهمن بالزنا."

وتعاقب الجماعات الإسلامية المسلحة، ولا سيما الشباب، الأشخاص الذين يتهمون بممارسة الجنس خارج كنف الزوجية أو بالاغتصاب بالرجم حتى الموت أو بالجلد. [66] بيد أن اللاجئين أخبروا منظمة العفو الدولية عن حوادث اغتصاب حملوا مسؤوليتها لأعضاء من الشباب. فتحدثت فتاة تبلغ من العمر 13 سنة عن اختطافها من قبل أحد المقاتلين ممن ينتمون إلى فصيل من فصائل الشباب في 2009 واغتصابها. وأبلغت فتاة أخرى من بيدوا تبلغ من العمر 13 سنة منظمة العفو الدولية ما يلي:

"الشباب يغتصبون النساء أيضاً. أعرف نساء تعرضن لذلك – واحدة من عائلتي اغتصبت ولكنني لا أستطيع أن أخبرك عن ذلك. هذا الأمر شائع كثيراً. أحياناً يتزوج الشباب النساء قسراً، وأحياناً يغتصبونهن." [67]

التزامات الحكومة الانتقالية المتعلقة بمعالجة قضية الجنود الأطفال

اتهمت قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والميليشيات الحليفة لها أيضاً بوجود جنود أطفال في صفوفها، وإن كان ذلك على نطاق أقل انتشاراً من الجماعات الإسلامية المسلحة. وظلت الحكومة الانتقالية ضمن القائمة السنوية للأطراف التي تجند أو تستخدم الأطفال وتقتل أو تشوه الأطفال في حالات النزاع المسلح، التي تصدر عن الأمانة العامة للأمم المتحدة منذ عام 2005. [68]

ومع ذلك، أنكر ممثلو الحكومة الاتحادية الانتقالية في العامين الماضيين علمها بتجنيد واستخدام الأطفال في قوات الأمن التابعة لها، في الوقت الذي شجبت فيه استخدام الجماعات الاسلامية المسلحة الأطفال كجنود. وقال لاجئون صوماليون منذ 2009 قابلتهم منظمة العفو الدولية إنهم لم يخبروا أو يشهدوا تجنيد أطفال من قبل الحكومة الانتقالية، رغم أن الحكومة لا تزال على قائمة الأطراف التي تجند أو تستخدم الأطفال في حالات النزاع المسلح.

وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2009، أعلنت الحكومة الانتقالية التزامها بالتصديق على "اتفاقية حقوق الطفل"، رغم أنها لم تتخذ خطوات ملموسة من أجل التصديق عليها. [69] وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2010، التزم رئيس الوزراء الجديد للحكومة الاتحادية الانتقالية بوضع حد لتجنيد الجنود الأطفال في الصومال وبالعمل مع الأمم المتحدة من خلال نقطة اتصال الحكومة الاتحادية الانتقالية من أجل التوقيع على خطة عمل لضمان الإفراج عن الجنود الأطفال، وللتحقق من ذلك. [70] وجدد ممثلو الحكومة الانتقالية في المراجعة الدورية العالمية بشأن الصومال في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في مايو/أيار عام 2011، التزامات الحكومة الاتحادية الانتقالية بوضع حد لتجنيد الأطفال واستخدامهم في الصومال، وذكروا أن الحكومة الانتقالية تدرس التصديق على "اتفاقية حقوق الطفل".

الادعاءات المتعلقة بتجنيد الأطفال واستخدامهم في قوات الحكومة الانتقالية

على الرغم من إعلان الحكومة الانتقالية التزامها بوضع حد لتجنيد واستخدام الأطفال في قواتها، تساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق إزاء التقارير القائلة بوجود مجندين دون سن 18 بين من تجندهم الحكومة الانتقالية لأغراض التدريب العسكري خارج البلاد في الدول المانحة. إذ أورد مسؤولون في الحكومة الفرنسية منظمة العفو الدولية في اجتماع للجانبين أنهم قد أعادوا إلى الصومال العديد من المجندين المرشحين لبرنامج التدريب العسكري الذي نظمته فرنسا في جيبوتي لمساعدة الحكومة الانتقالية في أواخر 2009، لأنه ظهر أنهم دون سن 18 عاماً. [71] كما تلقت منظمة العفو الدولية تقارير تفيد بأن بعض المجندين المرشحين للتدريب المستمر لقوات الحكومة الانتقالية الذي يجريه الاتحاد الأوروبي في أوغندا قد تم استبعادهم لأنه تبين أنهم دون سن 18.

وبحسب منظمات المجتمع المدني الصومالي، فإن الأطفال ذوي الصلة بالحكومة الاتحادية الانتقالية غالباً ما يستخدمون من قبل الميليشيات العشائرية المتحالفة مع الحكومة الانتقالية للقيام بالمهام البسيطة، مثل شراء الطعام للجنود؛ ويشاهد آخرون على بعض نقاط التفتيش التابعة للحكومة الانتقالية. ويعتبر الأطفال المستخدمون لهذه الأغراض من جانب قوة مسلحة جنوداً أطفالاً، وفق "مبادئ كيب تاون" (مبادئ كيب تاون وأفضل الممارسات بشأن تجنيد الأطفال في القوات المسلحة وتسريح الأطفال الجنود في أفريقيا وإعادة إدماجهم اجتماعياً).

ووفقاً لآخر تقرير للأمين العام للأمم المتحدة بشأن الأطفال والنزاعات المسلحة، [72] فإن إجراءات تفحص لضمان عدم تجنيد الأطفال يجري تطبيقها الآن على من ترشحهم الحكومة الاتحادية الانتقالية للتدريب خارج الصومال، ولكن المجندين المدربين داخل الصومال، ومن تدمجهم الحكومة الانتقالية في قواتها من أفراد الميليشيات، "لا

يخضعون لمعايير الفحص والإجراءات الصارمة نفسها". وفي اجتماع عقد في جنيف، بسويسرا، في 4 مايو/أيار 2011، مع مندوبي منظمة العفو الدولية، قال ممثلو الحكومة الاتحادية الانتقالية إنهم يعملون على وضع سياسة بشأن الجنود الأطفال ستقدم إلى مجلس الوزراء وقوات الحكومة الانتتقالية بحلول يونيو/حزيران 2011، وتشمل إعادة النظر في الإجراءات المتعلقة بتجنيد الأطفال وتمحيصها. ولم يعط ممثلو الحكومة الانتقالية مزيداً من التفاصيل حول هذه السياسة، ولكنهم قالوا إن التحديات التي تواجهها تتمثل في ندرة شهادات الميلاد في الصومال وشح المساعدات المقدمة لبناء القدرات والمساعدات المالية من المجتمع الدولي. كما أكد ممثلو الحكومة الانتقالية لمنظمة العفو أن هناك من بين نحو 120 طفلاً تحتجزهم الحكومة الانتقالية حالياً في "منزل آمن" في مقديشو، أطفال فروا من "حركة الشباب" وآخرون كانوا على صلة بالقوات المسلحة للحكومة الاتحادية الانتقالية.

وكشفت صحيفة *النيويورك تايمز* الصادرة في في الولايات المتحدة في يونيو/حزيران 2010 النقاب عن تشغيل الأطفال بين سن 12 و15 عاماً في نقطة تفتيش تابعة للحكومة الانتقالية في مقديشو، وأعربت عن قلقها إزاء الدعم المالي الذي تقدمه الولايات المتحدة لحكومة تستخدم الأطفال كجنود.[73] وفي بيان صحفي صادر عن الحكومة الانتقالية، أعرب الرئيس شيخ شريف شيخ أحمد عن قلقه إزاء هذه الادعاءات. وجاء في بيان الحكومة أن:

" ... الحكومة الصومالية لم ولن تقوم عن علم بتجنيد الشباب القاصرين في قواتها الأمنية.. والحكومة الصومالية 'ملتزمة التزاماً كاملاً بالتمسك بالقوانين والأحكام القائمة التي تحظر تجنيد الأطفال' ...وقد أمر الرئيس قيادة الجيش 'بإجراء مراجعة وافية ورفع تقرير إليه في غضون أربعة أسابيع. كما أصدر الرئيس تعليمات إلى الجيش بتسريح أي مجندين لم يبلغوا السن القانوني دون إبطاء." [74]

لوم تعلن بعد النتائج الكاملة للتحقيق، على الرغم من أن ممثلي الحكومة الانتقالية قالوا أثناء المراجعة الدورية العالمية في مايو/أيار 2011 إن التحقيق "لم يعثر على أدلة على وجود سياسة لتجنيد الأطفال".[75] وفر مراسل صحيفة *نيويورك تايمز* في مقديشو والمترجم الذي عمل على القصة من البلاد مؤقتاً، قائلين إنهما تلقيا تحذيرات بأنهما سوف يعتقلان على أيدي قوات الأمن التابعة للحكومة الانتقالية على خلفية التقرير. [76]وبالإضافة إلى ذلك، يقال أن نائب قائد القوات المسلحة التابعة للحكومة الانتقالية اتهم صحيفة *نيويورك تايمز* في مؤتمر صحافي في مقديشو عقده يوم 24 يونيو/حزيران 2010 بتشر "دعاية لا أساس لها"، وهدد بمحاكمة المتورطين في كتابة القصة. [77]وفي 29 يونيو/حزيران 2010، ندد المتحدث باسم الحكومة الانتقالية أيضاً بالمزاعم القائلة إن الحكومة الانتقالية تجند الأطفال بوصفها تلفيقات.[78] وتساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق مما يبدو أنه تخويف للصحفيين من جانب الحكومة الانتقالية، في حين لم يتم نشر النتائج الكاملة لتحقيق الحكومة الانتقالية بشأن هذه القضية العامة.

كما تساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق أيضاً إزاء التقارير التي تفيد بأن الحكومة الانتقالية قد قامت بإظهار أطفال قيل إنهم أجروا مقابلات مع صحيفة *نيويورك* تايمز في وسائل الإعلام المحلية يوم 24 يونيو/حزيران 2010، حيث صرحوا لوسائل الإعلام بأنهم تلقوا أموالاً من الصحفيين للوقوف وهم حاملون للأسلحة. وزعمت بعض المصادر المحلية أن هؤلاء الأطفال اعتقلوا على يد قوات الحكومة الانتقالية، وأجبروا على أن ينكروا علناً أنهم كانوا جنوداً في قوات أمن الحكومة الانتقالية، وأن هؤلاء الأطفال أنفسهم شوهدوا لاحقاً على حاجز الحكومة الانتقالية نفسه في مقديشو.

الأطفال المرتبطون بالميليشيات الموالية للحكومة الانتقالية

اتهمت القوات الموالية الحكومة الانتقالية أيضاً بتجنيد الأطفال واستخدامهم لأغراض عسكرية. فوفقاً للممثل

الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، قامت ميليشيا "أهل السنة والجماعة" بتجنيد الأطفال في وسط الصومال في عامي 2009 و2010، كما جندت ميليشيات العشائر المقاتلة إلى جانب الحكومة الانتقالية الأطفال أيضاً.[79]

وأعربت عدة منظمات أيضاً - بما فيها "هيومان رايتس ووتش"، و"فريق الرصد التابع للأمم المتحدة في الصومال"، والممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاع المسلح، ومنظمة العفو الدولية – عن بواعث قلقها إزاء تقارير تفيد بأنه قد تم في أواخر عام 2009 استدراج وتجنيد لاجئين صوماليين شباب وكينيين من أصول إثنية صومالية من قبل عملاء صوماليين وتدريبهم من قبل قوات الأمن الكينية في معسكرات تدريب كينية بهدف إشراكهم في القتال في الصومال إلى جانب الحكومة الانتقالية.[80] وجرى هذا التجنيد على نحو يتناقض مع القانون الدولي لحقوق الإنسان وقانون اللاجئين ومع قرار الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى الصومال، الذي ينص على وجوب إبلاغ لجنة العقوبات التابعة للأمم المتحدة الخاصة بالصومال بأي نية في دعم قوات الأمن التابعة للحكومة الانتقالية.

وأبلغ لاجئ صومالي من الذين فروا من أحد مخيمات التدريب العسكري في كينيا، ويبلغ من العمر 20 عاماً، مندوب منظمة العفو الدولية عن وجود لاجئين دون سن الثامنة عشرة تم إغراؤهم للتدريب، وأنه تم احتجاز المجندين والمدربين ضد إرادتهم. ودعت منظمة العفو الحكومة الكينية إلى الكشف عن مكان وجود جميع أولئك المجندين في داداب وحولها، وإفساح المجال لهم كي يتصلوا بأسرهم وبوكالات الأمم المتحدة، وإطلاق سراحهم.[81] ونفت الحكومة الكينية تجنيد اللاجئين أو الأطفال وذكرت أن اللجنة البرلمانية الكينية للإدارة والأمن القومي ولجنة الدفاع والعلاقات الخارجية قامتا بالتحقيق ولم تعثرا على أي دليل على أنه تم تجنيد أطفال.[82] ووفقاً للأمم المتحدة، فقدجرت عملية تدقيق وأعيد المجندون الذين لم يتمكنوا من إثبات أن عمرهم يزيد على 18 عاماً إلى أسرهم.[83]

معاملة الحكومة الانتقالية للأطفال الذين جندتهم الجماعات المسلحة

أعلنت الحكومة الاتحادية الانتقالية في يناير/كانون الثاني 2011 أن المقاتلين المنشقين عن جماعات المعارضة المسلحة سيستفيدون من عفو تصدره الحكومة في سياق جهودها لتعزيز السلام والمصالحة. ومن بين اولئك الذين انشقوا وانضموا إلى الحكومة الانتقالية أطفال ينبغي تعريفهم بهذه الصفة، وحماية حقوقهم وإخضاعهم لعملية تراعي حساسية الطفل لإعادة إدماجهم في المجتمع.

وعرضت الحكومة الانتقالية عدة مرات أمام وسائل الإعلام أطفالاً تقول إنهم انشقوا عن الجماعات المسلحة أو فروا منها. وعلى سبيل المثال، دعا متحدث باسم شرطة الحكومة الانتقالية يوم 25 مارس/آذار 2011 صحفيين صوماليين للتحدث مع تسعة من هؤلاء الأطفال.[84] وقامت تقارير بعض وسائل الإعلام بنشر صور وأسماء الأطفال، ما يمكن أن يعرض سلامة الأطفال للخطر ويعرضهم لأعمال انتقامية من جانب الجماعات المسلحة.

وأفادت مصادر محلية ومصادر للأمم المتحدة بأن حوالي 80 شخصاً قيل إنهم فروا من صفوف "حركة الشباب"،بينهم أطفال، محتجزون حالياً لدى الحكومة الانتقالية في منزل في مقديشو. وقد أبلغ ممثلو الحكومة الانتقالية منظمة العفو الدولية أنهم يقرون بمخاوف المراقبين الدوليين بعدم ملائمة الظروف التي يحتجز فيها المنشقون، بمن فيهم الأطفال.

وبحسب التقارير، احتجزت الحكومة الانتقالية كذلك أطفالاً اشتبهت في أنهم على صلة بالشباب في السجن المركزي في العاصمة، مقديشو، جنباً إلى جنب مع الكبار. ولا تُعرف كيفية معاملة هؤلاء المعتقلين، ولكن تفيد مصادر محلية بأن الأوضاع في السجون سيئة للغاية. وقد احتجز جنود أطفال آخرون من الشباب في أماكن مجهولة، وفقاً لما

ذكرته مصادر محلية. ولا يعرف على وجه الدقة عدد ومصير الأطفال المحتجزين لدى الحكومة الانتقالية ممن كانوا سابقاً على صلة بالجماعات المسلحة.

وقد سلطت اليونيسف الضوء أيضاً على حالات جنود أطفال تابعين لفصائل الشباب في جنوب الصومال وقبضت عليهم الميليشيات الموالية للحكومة الانتقالية في بيليت هاو على الحدود بين الصومال وإثيوبيا وكينيا. ودعت اليونيسف الميليشيات التي تحتجزهم إلى تأمين احتياجاتهم من الحماية والمساعدة الإنسانية وتمكينهم من الوصول إلى هيئة إنسانية غير متحيزة. [85]

وفقاً لمبادئ باريس (المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن حماية الأطفال المرتبطين بقوات أو جماعات مسلحة):

"لا ينبغي مقاضاة أو معاقبة الأطفال المرتبطين بالقوات أو الجماعات المسلحة، أو تهديدهم بالمقاضاة أو العقاب، بسبب عضويتهم في تلك القوات أو الجماعات حصراً." (مبادئ باريس- المبدأ 7.8).

ووفقاً لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لإدارة شؤون قضاء الأحداث (قواعد بكين)، يجب أن لا يكون احتجاز الأطفال إلا كملاذ أخير ولأقصر فترة زمنية، وينبغي عموماً أن يحتجزوا بشكل منفصل عن البالغين:

"1.13 لا يستخدم إجراء الاحتجاز رهن المحاكمة إلا كملاذ أخير ولأقصر فترة مزمنية ممكنة.

2.13 يستعاض عن الاحتجاز رهن المحاكمة، حيثما أمكن ذلك، بإجراءات بديلة، مثل المراقبة عن كثب، أو الرعاية المركزة، أو الإلحاق بأسرة، أو بإحدى مؤسسات أو دور التربية.

3.13 يتمتع الأحداث المحتجزون رهن المحاكمة بجميع الحقوق والضمانات التي تكفلها القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء التي اعتمدتها الأمم المتحدة."

وينص القانون الدولي الإنساني العرفي أيضاً على أن "يوضع الأطفال المحرومون من حريتهم في أماكن منفصلة عن الأماكن المخصصة للراشدين، وتستثنى من ذلك الحالات الأسرية التي تعد لها أماكن إقامة كوحدات عائلية." [86]

وفي الأوقات التي كانت القوات الأثيوبية تقاتل فيها إلى جانب قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية في الصومال، اعتقل العديد من الأشخاص بشكل تعسفي، ولا سيما فتيان وشبان ورجال اشتبه بأنهم يتعاطفون مع جماعات المعارضة المسلحة، واحتجزتهم قوات الأمن الإثيوبية والحكومة الانتقالية، وحسبما ذكر، تعرضوا للتعذيب. وأعدم بعضهم خارج نطاق القضاء. ووصف أحد الصبية الصوماليين، الذي كان عمره 17 سنة عندما تحدث إلى منظمة العفو الدولية في عام 2009، أسباب هروبه من بلاده على النحو التالي:

"أنا من مقديشو. غادرت في ديسمبر/كانون الأول 2007، لأنني اعتقلت أكثر من مرة، وكانت هناك معارك أيضاً، بحيث لم يعد بالإمكان أن اذهب إلى المدرسة."

" وفي منتصف يناير/كانون الثاني 2007 وقع انفجار كبير عند مفترق التوفيق، وجاء الإثيوبيين وقبضوا على الجميع. إذ ألقى صبي على القوات المتمركزة عند مفترق الطرق، ومن ثم اعتقلوا الجميع، لكن لا أعرف إذا وجدوا الصبي."

" احتجزوني لمدة أسبوع في استاد مقديشو. كنا حوالي 20 قيد الاعتقال. أمرونا بالبقاء في الميدان. ولم يتمكن أحد

من الذهاب إلى المرحاض. انتقوا بعض الناس. كنت صغيراً جداً، فلم يختاروني، ولكنهم أوسعوا الناس ضرباً، ورأيت أناساً يموتون أثناء ضربهم. "

"أحد الأشخاص كان مختل العقلً، وكلما أبرحوه ضرباً أو قالوا شيئاً، كان يهينهم، ويحاول مقاومتهم. فأطلقوا النار عليه، وأردوه قتيلاً. ولم يزودونا بالطعام. وعندما أطلقوا سراحنا كنا نتضور جوعاً. كنت في عمر 15 فقط عندما ألقوا القبض علي. وكانوا يلقون القبض على أي شخص كان في المنطقة عندما وقع الانفجار، دون اعتبار لعمره."

" وكانت المرة الثانية التي اعتقلت فيها في مارس/آذار 2007، وأخذونا إلى مخفر الشرطة، ولكنهم لم يحتجزوني لفترة طويلة، وأطلقوا سراحي في نفس اليوم. قتل بعض ضباط الجيش في حينها، وجاءت الشرطة واعتقلت العديد من الأشخاص. وأخبرنا بأن لا نصلي. وقال ضابط شرطة: 'إذا كنت تصلي، فأنت من تنظيم القاعدة'. لا أعرف لماذا نحن من القاعدة إذا كنا نصلي."

وانخفض عدد التقارير عن الاعتقالات التعسفية وحالات الاحتجاز والتعذيب وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء من جانب القوات الموالية للحكومة الانتقالية منذ غادرت قوات إثيوبيا الصومال. ولم تستطع منظمة العفو الدولية التحقق مما إذا كان قد أفرج عن جميع الأشخاص المحتجزين خلال تلك الفترة، نظراً لعدم خضوع مراكز الاحتجاز للرقابة المستقلة. وأبلغ ممثلون للحكومة الانتقالية منظمة العفو الدولية في مايو/أيار 2011 التزام الحكومة بفصل الأطفال المحتجزين عن الراشدين، وتسريح الأطفال الذين كانوا على صلة بالجماعات المسلحة سابقاً ونزع سلاحهم وإعادة إدماجهم، ولكنها تحتاج إلى المساعدة المالية وبناء القدرات من جانب المجتمع الدولي لتوفير هذه الخدمات بنفسها.

ورغم أن حجم أحكام الإعدام خارج نطاق القضاء من قبل قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية المبلغ عنها قد انخفض منذ أوائل عام 2009، إلا أنه ما زالت هناك مزاعم بأن الأشخاص الذين يشتبه في انتمائهم إلى الجماعات المسلحة يقتلون بعد إجراءات موجزة. ويمكن أن يكون الشبان والفتيان موضع اشتباه الحكومة الانتقالية بأنهم على صلة بجماعات إسلامية مسلحة في أي وقت، بالنظر إلى تجنيدهم واستخدامهم على نطاق واسع من قبل "حركة الشباب". وعلى سبيل المثال، وردت أنباء يوم 31 يناير/كانون الثاني 2011 عن العثور على جثث شابين مصابين بأعيرة نارية في أنحاء مختلفة من جسديهما ورأسيهما في حي ضاركينلي، في منطقة المدينة من مقديشو.[87] وزعم مصدر محلي أن مقتلهما كان على يد قوات الحكومة الانتقالية للاشتباه في أنهما ينتميان إلى الجماعات المسلحة. ولم يبلغ منظمة العفو الدولية شيء عن إجراء أي تحقيق في هاتين الوفاتين.

لقد ذكرت الأمم المتحدة أنه قد تمت مضاعفة الجهود الرامية إلى بناء القدرات الخاصة بحماية الطفل "لمكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال" وأن فريق عمل معني بالمنشقين قد أنشئ لمعالجة المسائل المتصلة بهم، بما في ذلك الأطفال الذين انشقوا عن الجماعات المسلحة، ولمساعدة الحكومة الانتقالية على وضع آلية لغربلة المرشحين للتجنيد.[88] وتسلم قوات "أميسوم" مقاتلي الجماعات المسلحة الذين تلقي القبض عليهم إلى الحكومة الانتقالية، وتفيد التقارير أنها تقوم بوضع إجراءات بالتنسيق مع الأمم المتحدة لضمان معالجة هذه الحالات وفقا للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. وتدعو منظمة العفو الدولية "أميسوم" إلى عدم تسليم المقاتلين من الجماعات المسلحة، وخاصة الأطفال، إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية إذا كانت هناك مخاوف من أن يتعرضوا لانتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان. وينبغي على "أميسوم" أيضاً توفير المعلومات لوكالات الأمم المتحدة المعنية بحماية الطفل بشأن جميع الأطفال الذين تم تسليمهم إلى الحكومة الانتقالية.

5. الهجمات على المدارس والعملية التعليمية

تعرض حق الأطفال في التعليم في جنوب ووسط الصومال لمعوقات وتقييدات شديدة جراء الهجمات العشوائية وانعدام الأمن المستمر والهجمات المباشرة على المدارس وعلى العاملين في التعليم والتلاميذ من جانب الشباب. وفي بعض المناطق، فرضت فصائل الشباب قيوداً على التحاق الفتيات بصفوف الدراسة وعلى المناهج الدراسية أيضاً.

فتيات في مدرسة لتعليم القرآن © خاصة

تدمير المدارس أو إغلاقها جراء الهجمات العشوائية والعنف

ألحق النزاع المسلح على مدار السنوات الأربع الماضية أضراراً فادحة بقدرة الأطفال واليافعين على التحصيل العلمي. فقد تعرضت المدارس للتدمير أو لحقت بها أضرار جراء القصف العشوائي أو غير المتناسب. وأوضحت فتاة تبلغ من العمر 10 سنوات وكانت تعيش في غالكايو على الطرف الجنوبي من منطقة غالغادود بوسط الصومال، إلى أن فرت في يناير/ كانون الثاني 2010، الصورة على النحو التالي:

"في غالكايو، بدأ القتال بين الشباب وأهل السنة والجماعة. كان ذلك في يناير/كانون الثاني 2010. جاء الشباب إلى المدينة. وكنت أذهب إلى المدرسة في الصف الثاني، ولكن المبنى تعرض للتدمير في ذلك القتال الأخير. كانت مدرسة

خاصة. وقتل في المدرسة أطفال جراء الهجوم وجرح آخرون."

وكانت غالكايو، في وسط الصومال، مسرحاً لعمليات قتالية في يناير/كانون الثاني 2010 بين الشباب والحزب الإسلامي من جهة، وأهل السنة والجماعة، التي كانت تسيطر على المنطقة، من جهة ثانية.

ووصف صبي من مقديشو يبلغ من العمر 12 سنة كيف تعرضت مدرستان التحق بهما خلال فترة ثلاث سنوات للقصف:

"كانت مدرستي الابتدائية بعيدة في بكارا، وكان علي أن أستقل الباص لأذهب إلى هناك. وأغلقت المدرسة عقب بدء القتال، إذ تعرضت للقصف بالقنابل، وقتل معلمون داخل المدرسة. كان ذلك في فبراير/شباط 2006. كان لدي العديد من الأصدقاء ممن قتلوا في القصف أو أصيبوا في ذلك اليوم، ولكنني لم أكن في المدرسة... وعقب ذلك، ذهبت إلى مدرسة خاصة في بكارا. وانفجرت قنبلة هناك، توفي ستة أشخاص وأصيب ثلاثة أخرون، وجميعهم من التلاميذ الذين كانت أعمارهم ما بين سبع سنوات و14 سنة. حدث هذا في يونيو/حزيران أو يوليو/تموز 2009."

وقال طفل من مقديشو فر إلى كينيا في مارس/آذار 2010: "أكملت دراستي الثانوية في 2007 من مدرسة أبلال الثانوية. ومنذ ذلك الوقت، لم أذهب إلى المدرسة. كان الذهاب إلى المدرسة في غاية الخطورة. كانت هناك قذائف مدفعين ألقيت على مدرسة التوفيق الابتدائية، في منطقة يقشيد، في 2007. كما تعرضت جامعة بانادير ومدرسة سيمير في منطقة واردیغلي للقصف في 2007".

وفي 25 فبراير/شباط 2009، قتل طفلان وجرح ستة آخرون عندما سقطت قذائف هاون على مدرسة قرآنية في التوفيق، شرقي مقديشو، أثناء قتال بين جماعات المعارضة المسلحة وقوات الحكومة الانتقالية و"أميسوم".[89]

وطبقاً لفريق عمل الأمم المتحدة بشأن الأطفال والنزاع المسلح، أغلقت نحو 170 مدرسة في خمسة أحياء من مقديشو أبوابها منذ منتصف 2008 عقب تعرضها لهجمات أو للتهديد بهجمات.[90] وقد قلّص تدمير المدارس وما لحق بها من أضرار من حجم المرافق المتوافرة للعملية التعليمية في مقديشو. وحتى في الأماكن التي لم تلحق بالمدارس فيها أضرار مادية جراء القصف، أسهم انعدام الأمن على نطاق واسع الناجم عن القتال المستمر واحتمال وقوعه في أي وقت في المناطق المدنية بإغلاق المدارس أبوابها، مؤقتاً وبصورة دائمة، نظراً لأن المعلمين والطلاب يخشون أن يقتلوا أو يصابوا وهم في المدارس، أو وهم في طريقهم إلى المدرسة أو لدى عودتهم منها.

وأوضحت امرأة شابة غادرت الصومال في ديسمبر/كانون الأول 2009 وتبلغ من العمر 19 سنة أنها توقفت عن الذهاب إلى المدرسة عقب تدمير مدرستها في مقديشو في أواخر 2006:

"بقيت في المدرسة في مقديشو حتى 2006. ثم دمر بناء المدرسة في أواخر 2006 على أيدي جماعات مسلحة تتقاتل فيما بينها. وعندما ضربت المدرسة، جرح عدد من الطلاب. كنت في المدرسة عندما حدث ذلك، ولكنني كنت بجانب مضخة المياه ولذلك لم أصب."

ووصفت فتاة من منطقة واردیغلي في مقديشو وتبلغ من العمر 17 سنة الحالة على النحو التالي:

"تركت بسبب القتال. لم أستطع النوم في الليل. كان هناك قتال في النهار والليل. وكانت هناك انفجارات بالقرب من البيت واشتعلت بعض الحرائق نتيجة للقنابل. كان القتال بين الشباب والحكومة... كنت في المدرسة في مقديشو. كل

يوم، عندما كنت أذهب إلى المدرسة أجد في طريقي قتالاً محتدماً. وانفجرت إحدى القنابل قريباً جداً مني ولكنني تمكنت من الإفلات. وأغلقت مدرستنا أبوابها بسبب القتال."

وقالت امرأة شابة في 2009: *"كنت في مدرسة خاصة قبل بدء القتال. وعندما اندلع القتال في أواخر 2007، لم تعد هناك مدرسة. كل واحد كان يحاول النجاة بجلده. إحدى المعلمات قالت إننا لا نستطيع مواصلة صفوف الدراسة في هذه الظروف. فالموت والإصابة قد أصبحا حدثاً يومياً، والقتلى كانوا ينتشرون في كل مكان. لم نستطيع الذهاب إلى أي مكان دون رؤية جثة. وفي الليل، لم أعد أستطيع النوم بسبب أصوات الرصاص."*

ووصفت امرأة غادرت الصومال في مارس/آذار 2010 استحالة الاستمرار في العيش في ظروف مقديشو بصورة متزايدة، ولا سيما بالنسبة للأطفال، على النحو التالي:

"كانت الحياة في مقديشو صعبة للغاية. هناك أعداد هائلة من الأشخاص الذين أصبحوا معوقين بسبب قذائف الهاون ولم يجدوا من يعتني بهم. وكان هناك أطفال ليس لهم من يرعاهم وفقدوا والديهم، وخاصة من الفقراء. وهناك أغنياء يجنون الأموال بسبب الحرب. ليست هناك مدارس والناس لا يتعلمون. وحتى إذا أراد الأهل إرسال أطفالهم إلى المدرسة فإنهم يخشون أن يصابوا بالرصاص الطائش في الطريق إلى المدرسة، ولذلك يبقي الآباء والأمهات أبناءهم في البيت. وهذه الحوادث منتشرة، حدث هذا لبعض جيراني. لم يكن يذهب للتسوق سوى زوجي. أما باقي أفراد العائلة فلا يغادرون البيت. لقد كان العيش في مقديشو صعباً منذ 1996، ولكن الآن يزداد الأمر سوءاً كل يوم."

وزاد من حدة أزمة التعليم ما لحق بالبلاد من جفاف متزايد منذ نهاية 2010. فبحسب "مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية"، أدى النزوح وجفاف مصادر المياه في المدارس الذي تسبب عن الجفاف إلى إغلاق نحو 400 مدرسة في الصومال ما بين ديسمبر/كانون الأول 2010 وفبراير/شباط 2011. [91]

الهجمات المباشرة على المدارس والعاملين في التعليم

كما وصفنا فيما سبق، ثمة حالات موثقة لمدارس هاجمها الشباب بغرض تجنيد التلاميذ. وتحدث الأطفال كذلك عن حالات قتل فيها المعلمون أثناء الهجمات على المدارس. فوصفت فتاة من حي المدينة في مقديشو تبلغ من العمر 13 سنة كيف أغار الشباب على مدرستها لتجنيد الأطفال. وقالت إن أحد معلميها قتل لمعارضته حملة التجنيد:

"كنت أذهب إلى المدرسة في المدينة. كنت في الصف الثالث. وكنت أتخلف عن الدراسة أياماً كثيرة بسبب شدة القتال. لي أصدقاء جرى تجنيدهم ولكن لا أعرف ماذا حدث لهم. وحتى البنات يأخذوهن. جاء الشباب ذات صباح. كنت في الصف الثالث ولذلك لم يأتوا إلى صفي لأنهم ذهبوا إلى فصول أخرى. طلبوا من المعلمين والمعلمات إخراج جميع الأطفال من الصفوف. وكانت هناك سيارة تنتظر وأجبروا الأطفال على الصعود إليها. وقتل أحد المعلمين لأنه رفض إطاعتهم. كان شجاعاً، كان المعلم الذي يتحدث باستمرار عن حقوق الفتيات."

ووصفت فتاة هربت من بيدوا في يناير/كانون الثاني 2010 وتبلغ من العمر 16 سنة كيف كان الشباب يمنعون الفتيات من الذهاب إلى المدرسة، وقالت إن أحد معلميها قتل على أيدي أعضاء في الشباب:

"أخبرنا الشباب أننا يجب أن لا نذهب إلى المدرسة. ولم يكن بإمكاننا الذهاب إلى المدرسة إلا عندما كان الشباب لا يروننا. وكان الشباب يأتون أحياناً إلى المدرسة ويضربون الطلاب بعصي الخيزران ويضربون معلمينا. وأبلغنا بأن علينا الخروج من المدرسة وعدم الدراسة فيها. في تلك المرة، اضطررت إلى العودة إلى البيت ركضاً. أطلقوا الرصاص

على المعلم وقتلوه."

وقالت فتاة أخرى من مقديشو تبلغ من العمر 16 سنة أيضاً إن بعض معلميها قتلوا على أيدي الشباب:

"قتل أربعة معلمين في 2009 على أيدي الشباب، ولكن لا أعرف السبب. كانوا جميعاً من المعلمين الذكور. لم يسمح الشباب للمعلمين بقرع جرس المدرسة. ولم يسمح للصبيان والبنات بأن يجتمعوا في الصف نفسه. وفي أوقات مختلفة، كان الشباب يأتون إلى المدرسة كل يوم. لم يجبروا الناس على الانضمام إليهم ولكنهم كان يطلبون منهم ذلك."

وفضلاً عن ذلك، أوردت وسائل الإعلام الصومالية ومصادر محلية على نحو متكرر في السنتين الأخيرتين أن الشباب كانوا يأمرون المعلمين والمدارس بأن يسجلوا تلاميذ المدارس لتجنيدهم.[92]

وأشار فريق العمل التابع للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاع المسلح إلى أن عامي 2008 و2009 شهدا ارتفاعاً في الهجمات الموجهة إلى المدراس من قبل القوات الموالية للحكومة الانتقالية نظراً لاشتباهها بأن المدارس تستخدم للتجنيد من جانب جماعات المعارضة المسلحة.[93] ويبدو أن هذا الاتجاه قد تراجع منذ أوائل 2009.

القيود الأخرى المفروضة على التعليم

وفقاً لتقارير اليونيسف، لم يلتحق بالصفوف الدراسية في المدارس الابتدائية في الصومال سوى 23 بالمائة ممن هم في سن الدراسة.[94] والفتيات أشد عرضة لأن ينتهك حقهن في التعليم، نظراً للتمييز المتأصل والأعراف الاجتماعية الثقافية التي تفرض على البنات البقاء في البيت والمساعدة في العمل المنزلي، بينما يغلب أن يرسل الأولاد إلى المدرسة. وكما وصفت إحدى الفتيات الأمر لمنظمة العفو الدولية:

"هناك ضعف في تعليم البنات. ويغلب أن يذهب الأولاد إلى المدرسة أكثر من البنات. فالأسرة ترسل الأولاد إلى المدرسة وتبقي البنات للقيام بالعمل المنزلي."

وفضلاً عن ذلك، فرضت بعض فصائل الشباب قيوداً مشددة على حق الأطفال في التعليم، وبما حد أكثر من فرص الاستفادة من المرافق المدرسية القليلة الموجودة في جنوب الصومال. واستهدفت هذه القيود على وجه الخصوص حق البنات في التعليم.

وذكرت فتاة من مقديشو تبلغ من العمر 15 سنة كذلك أن الشباب يثبطون عزائم البنات عن الذهاب إلى المدرسة:

"كلما كنا نذهب إلى المدرسة يخبرنا الشباب بأن علينا أن لا نرتدي الزي المدرسي ويطلبون من المعلمين أن لا يعلمونا. كما إنهم لم يطيقوا أي اختلاط بين الصبيان والبنات. كانوا يأتون إلى مدرستي أحياناً، وكانوا يدخلون الصفوف ليتأكدوا من أن البنات والصبيان لا يجلسون في الصف نفسه. يخبرون الصبيان بأن يبقوا في المدرسة، بينما كانوا يقولون إن على البنات الذهاب إلى البيت لأن البنات يجب أن لا يدرسن في المدرسة. وكانوا يطلبون من الفتيات الذهاب إلى صفوف تحفيظ القرآن، عوضاً عن ذلك."

وفي مناطق أخرى، فرضت فصائل الشباب على المدارس عدم فتح أبوابها أو عدم تدريس موضوعات بعينها. وأبلغ مدرس كان يعمل في مدرسة خاصة في كسمايو وفر إلى الصومال في أوائل 2010 منظمة العفو الدولية أنه ومنذ

سيطر الشباب على المدينة في أغسطس/آب 2008، منعت الجماعة المسلحة الأطفال من الذهاب إلى أي مدارس سوى مدارس تعليم القرآن، ومنعت تدريس موضوعات معينة، مثل الإنجليزية:

"كان عدد الطلاب الملتحقين بالمدرسة 800 طالب. كان هذا قبل سيطرة الشباب على المنطقة. وانخفض العدد إلى 400 عندما استولى الشباب على المدينة. لم يكن الشباب يرغبون في أن يواصل الطلاب الذهاب إلى المدرسة. وكانوا يعاقبون من يذهبون إلى المدرسة بالضرب. استثمروا في مدارس تعليم القرآن وأرادوا من الجميع أن يؤموا هذه المدارس. وأوقفت مناهج اللغة الإنجليزية في المدارس وغدا على كل شخص أن يتعلم العربية. وطورد معلمو اللغة الإنجليزية لإخراجهم من المدينة."

وأبلغ صبيان من ساكو في جوبا السفلى منظمة العفو الدولية أنهما توقفا عن الذهاب إلى المدرسة عقب تهديد الشباب لهما بقتل أحد المعلمين الذين يدرسون اللغة الإنجليزية، وبضرب المعلمين الآخرين، حتى أنهم قاموا بكسر يد أحدهم.

وأكد رجل قدِم مع أبنائه الأربعة من جمامي، وهي منطقة قريبة من كسمايو، أن المدراس في هذه المنطقة قد أغلقت عقب تولي الشباب زمام الأمور:

"كانت هناك مدارس قبل مجيء الشباب. والآن لا توجد مدارس ولكنهم يجبرون الأطفال على الدراسة في المدارس القرآنية. وهذا ما جعلني أهرب لأنني لم أستطع أن أتمتع بحريتي."

وقال صبي قادم من مقديشو يبلغ من العمر 16 سنة ما يلي:

"أنا من منطقة يقشيد في مقديشو. وقد سيطر الشباب على هذه المنطقة طيلة الأشهر الثمانية الأخيرة. قبل أن يستولي الشباب على هذه المنطقة، كانت الحكومة تسيطر هنا. كان الأمر سيئاً في زمن الحكومة في هذه المنطقة... ولكن الشباب أسوأ لأنهم أغلقوا جميع المؤسسات. أغلقت المدراس وحولت إلى مراكز عسكرية. وأغلقت الطرق أيضاً وفرضت قيود على حرية التنقل."

وأوضح صبي من مقديشو يبلغ من العمر 14 سنة أن الشباب لا يثقون بالمدراس التي يمكن أن تكون لها صلات مع جهات مانحة تمول أحد طرفي النزاع:

"أحياناً كان الشباب يأتون إلى المدرسة ويدخلون غرف الصفوف ويمسكون بالمعلمين. يسألونهم: 'من طلب منكم فتح هذه المدرسة؟ هل يدفع الأولاد لكم؟' ثم يرد المعلم بالقول إن من يدفع راتبه هم من يمولون "أميسوم" أيضاً، فيقبض عليهم الشباب ويحبسونهم".

6. انتهاكات الحقوق الإنسانية الأخرى للأطفال

إضافة إلى الاستهداف العياني بالتجنيد من جانب الجماعات المسلحة، وقع الأطفال واليافعون الصوماليون ضحايا لانتهاكات مروعة أخرى استهدفت حقوقهم الإنسانية. فقد شهد الأطفال آباءهم وأمهاتهم وأصدقاءهم يقتلون بصورة متعمدة أو يعذبون على أيدي أطراف النزاع. كما شاهدوا أعمال قتل غير مشروعة وتعذيب وإساءة معاملة، بما في ذلك الرجم حتى الموت وقطع الأطراف والجلد، فرضتها الجماعات الإسلامية المسلحة في المناطق الخاضعة لسيطرتها، أو كانوا هم أنفسهم ضحية لها.

أعمال القتل "العقابية" المنفّذة أمام الملأ في المناطق الخاضعة لسيطرة الشباب

أصبح من المعروف عن الجماعات الإسلامية المسلحة، وبخاصة الشباب، دعوتها الأهالي المحليين، بمن فيهم الأطفال، في المناطق التي تسيطر عليها، إلى مشاهدة عمليات القتل العلني لأشخاص يتهمونهم بأنهم جواسيس أو خصوم، أو بأنهم قد ارتكبوا جرائم عقوبتها الموت بمقتضى تأويلهم للشريعة الإسلامية. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن ميليشيات الشباب ترمي إلى زرع الخوف وضمان الخضوع لها بين السكان المحليين من خلال الاستعراضات العلنية للقسوة، وبذا تفرض سيطرتها على الأراضي وتحول دون أي انشقاقات محتملة. [95]

وكثيراً ما يعلن الشباب لوسائل الإعلام المحلية أن الأشخاص الذين يقتلونهم أمام الملأ قد "حوكموا" و"أدينوا" من قبل محاكم شرعية أو قضاء يطبق الشرع. ومما يتوافر من معلومات حول الطريقة التي تعمل وفقها "المحاكم" التي يديرها الشباب، لا يبدو أن الأشخاص الذين يتهمهم الشباب يستفيدون من أية ضمانات إجرائية واجبة، بما في ذلك التمثيل القانوني، أو من إمكانية الطعن في الأحكام.

ومثل هذه الأفعال تتناقض مع القانون الدولي الإنساني، الذي يتوجب على الشباب، بصفتهم جماعة مسلحة طرفاً في نزاع داخلي مسلح، احترامه، والذي يحظر، بين جملة أمور، "الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب"، وكذلك "إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء محاكمة سابقة أمام محكمة مشكلة تشكيلاً قانونياً.." (المادة العامة المشتركة 3 لاتفاقيات جنيف).

ومع ما يبدو من أن مثل أعمال القتل هذه تستهدف الراشدين بصورة رئيسية، إلا أن أطفالاً قد وقعوا ضحايا لمثل هذه الأعمال في حالات قليلة. ففي 27 أكتوبر/تشرين الأول 2010، أوردت وسائل الإعلام أن الشباب أطلقوا النار على فتاتين مراهقتين فأردوهما قتيلتين عقب اتهامهما بالتجسس في بلدوين. حيث أجبر سكان البلدة، حسبما ذكر، على القدوم إلى ساحة الإعدام لمشاهدة القتل. [96] وورد أن الفتاتين هما عيان محمد جمعة، البالغة من العمر 18 سنة، وحورية إبراهيم، وهي في الخامسة عشرة. وسبق إعدامهما قتال بين الشباب وميليشيا مؤيدة للحكومة الانتقالية بالقرب من بلدوين في الأيام التي سبقت قتلهما. وأعربت مصادر محلية لمنظمة العفو الدولية عن اعتقادها بأن قتل الفتاتين ارتكب لإظهار أن الشباب لا يزالون يحكمون قبضتهم على البلدة لسكانها.

وفي أكتوبر/تشرين الأول 2008، قام الشباب في كسمايو برجم فتاة تبلغ من العمر 13 سنة حتى الموت، هي عاشو إبراهيم دوهولو، أمام جمهور من الأهالي عقب اغتصابها من قبل ثلاثة رجال. وادعى الشباب أنها كانت في العشرينيات من العمر وأنها اقترفت "الزنا". [97] والتقت منظمة العفو الدولية والدي الفتاة، اللذين أكدا أن عمرها كان 13 سنة عندما قتلت، وأنها سافرت إلى كسمايو من مخيمات اللاجئين في داداب، بكينيا، وربما بإغواء من الذين اغتصبوها.

تعذيب الأطفال وغيره من ضروب المعاملة السيئة تحت حكم الشباب

كما وصفنا فيما سبق، عندما تستولي فصائل الشباب على القرى والمدن، تفرض قواعد صارمة على الأهالي حتى تتمكن من تثبيت سيطرة الجماعة عبر التخويف والعنف. ووصف أطفال كيف عانوا من الجلد على أيدي أعضاء في الشباب، وغالباً بسبب عدم تقيدهم بتعاليم اللباس الذي يحدده الشباب لمن هم تحت سيطرتهم. وفي معظم المناطق الخاضعة لسيطرة الشباب، أجبرت النساء والفتيات على ارتداء الحجاب، أو العباءة. وتعرضت النساء والفتيات اللاتي لم يتقيدن بهذا اللباس لعقوبة الجلد، وغالباً في المكان الذي يشاهدن فيه. وفي هذا السياق، ذكرت فتاة فرت من بيدوا في يناير/كانون الثاني 2010 وتبلغ من العمر 14 سنة ما يلي:

" ضربت على أيدي الشباب عندما كنت في الصومال بسبب طريقة لبسي. أرادوا مني أن أرتدي " ملابس ثقيلة" ولذلك ضربوني بخيزرانة. كان هناك رجلان قاما بضربي وحدث هذا وأنا عائدة من السوق. ضربوني أربع مرات ثم تمكنت من الهرب."

ووصفت فتاة غادرت مقديشو في ديسمبر/كانون الأول 2009 وتبلغ من العمر 19 سنة كيف تعرضت للجلد أمام الملأ لعدم ارتدائها النقاب:

"إذا لم تلبس ما يريده الشباب، يهددونك ويحملونك أمام الناس ويضربونك بالعصي. ذات مرة، هددوني بالضرب لعدم ارتدائي الملابس المناسبة. تعرضت للضرب أمام الناس. ربطوا يدي ثم ضربوني على ظهري. ضربت مرة بنوع من السوط يحتوي 35 شريط جلدي. حدث هذا في 2009. ضربت في مكان يلتقي فيه الناس – حيث يطلب منهم الشباب أن يتجمعوا، بينما يتبرع الناس بالنقود وبالأشياء الثمينة للشباب."

وأبلغت فتاة غادرت بيدوا في أوائل 2010 وتبلغ من العمر 13 سنة منظمة العفو الدولية أن الشباب ضربوها لعدم ارتدائها الحجاب حتى في البيت:

"كنت أعيش في بيدوا. وكان الشباب يضربون الناس. يقولون لك إن عليك أن ترتدي ملابس ثقيلة. وجاء الناس إلى بيتي وضربوني. كان هناك خمسة رجال قاموا بضربي. وأبلغوني أن علي أن أرتدي الحجاب حتى داخل البيت. كانوا يحملون خيزرانة تدعى "كلبشة". ضربت بالخيزرانة مرتين، وضربوا والدتي أيضاً."

إن النساء والفتيات هن اللاتي يعانين من مثل هذه القواعد على وجه الخصوص. وفي بعض المناطق، دأب قادة الشباب المحليين أيضاً على إصدار الأوامر للرجال والأولاد بأن يرتدوا ملابس تصل فقط إلى ما فوق الكاحل.

وتعرض أطفال للجلد كذلك عقب اتهامهم بعدم أداء الصلاة في أوقاتها. وفي هذا الصدد، ذكر صبي فر من بيدوا في أواخر 2009 ويبلغ من العمر 15 سنة ما يلي:

"كان الشباب يضربون الناس. يسألونك: 'لماذا أنت لست في الصلاة؟' قام رجلان بضربي وهما يطلبان مني أداء

الصلاة خارج بيتي. ضربني بالخيزرانة على ظهري."

مقاتل إسلامي تابع للشباب يضرب شاباً عقب اتهامه بجريمة، مارس/آذار 2009
©AP/Mohamed Sheikh Nor .

ووصف أطفال آخرون كيف أنهم تعرضوا للجلد لأسباب أخرى خلاف عدم التقيد باللباس الشرعي والقواعد التي تفرضها الجماعات المسلحة. فبحسب فتاة من مقديشو تبلغ من العمر 17 سنة:

"كنت ذات مرة مع بعض الفتيات في طريقنا إلى المدرسة وسألنا الشباب عن الجماعة التي نؤيدها. ظللنا صامتات. قاموا بضربنا ببعض عصي الخيزران ومن ثم تمكنا من مواصلة طريقنا. حدث هذا في يناير/كانون الثاني 2010. طاردونا عدة مرات، ولكننا كنا نهرب."

وقالت فتاة فرت من الصومال في يناير/كانون الثاني 2010 وتبلغ من العمر 13 سنة ما يلي:

"قررنا أن نأتي إلى هنا بسبب خوفنا من الشباب. استغرقت رحلتنا إلى هنا 10 أيام. أوقفنا الشباب على الطريق وسألونا عن وجهتنا. أخبرناهم بأننا ذاهبون إلى داداب وقاموا بضرب كل من كانوا في الشاحنة التي أتينا بها بعصي الخيزران. ضربنا بخيزرانة ثلاث مرات. وبعد أن انتهوا من ضربنا، تركونا نمضي. أرادوا أن يعرفوا سبب مغادرتنا البلاد، ولكن بعد أن ضربونا، تركونا نذهب."

7. حرمان الأطفال من تلقي المساعدات الإنسانية

تقلصت فرص السكان المحتاجين إلى المساعدات في الحصول على المعونة بصورة حادة خلال السنوات الأربع الأخيرة في جنوب ووسط الصومال، بما حلّف آثاراً مدمرة على الأطفال، أكثر فئات السكان ضعفاً، ولا سيما فيما يتعلق بانعدام الأمن الغذائي والأمراض. فقد حدَّت الهجمات العشوائية وغير المتناسبة التي تشنها جميع أطراف النزاع، وحالة انعدام الأمن المتفشية في البلاد، من عمليات هيئات العون بصورة كبيرة. فالعمليات العسكرية لا تعرقل سبل الحصول على المساعدات الإنسانية وتعرض عمليات تقديم المعونات للخطر فحسب، وإنما تؤدي أيضاً إلى المزيد من القتل والإصابات في صفوف المدنيين وإلى نزوحهم، الأمر الذي يولد المزيد من الاحتياجات الإنسانية.

أطفال صوماليون نازحون داخلياً يحملون قصعات لتلقي العون الغذائي في مركز لتوزيع الطعام في مقديشو، بالصومال، يناير/كانون الثاني 2010
©AP/PA Photo/Mohamed Sheikh Nor

كما تعرضت هيئات الإغاثة والعون الإنساني عن عمد أيضاً للاستهداف. ففي الفترة ما بين 1 يناير/كانون الثاني و10 سبتمبر/أيلول 2008 وحدها، قتل ما لا يقل عن 40 من المدافعين عن حقوق الإنسان والعاملين في مجال المساعدات الإنسانية. وقد قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق 46 حالة قُتل فيها عاملون في المجال الإنساني وأعضاء في منظمات المجتمع المدني الصومالي في 2008، حسبما ذكر، ومعظمها في عمليات قتل محطط لها.[98] ونتيجة لذلك، سحبت هيئات الإغاثة موظفيها الدوليين من جنوب ووسط الصومال، وراحت تعمل في معظم الأحيان من خلال موظفيها الوطنيين أو من خلال منظمات صومالية شريكة.

وقد وصل مستوى الانتفاع بالمساعدات الإنسانية في الوقت الراهن إلى أدنى حالاته في جنوب ووسط الصومال، في الوقت الذي يواجه فيه الإقليم جفافاً شديداً يعرض نحو ثلث السكان لخطر الأزمة الغذائية. والأطفال هم الأشد ضعفاً حيال انعدام الأمن الغذائي: إذ يقدر بأن واحداً من كل أربعة أطفال

يعاني من سوء التغذية الحاد في الصومال في الوقت الراهن. وتفيد تقارير منظمة الصحة العالمية بأن 77 بالمائة من حالات الإصابة بالإسهال/الكوليرا الحادة الناجمة عن المياه الملوثة منذ مطلع 2011 كانت بين الأطفال دون سن خمس سنوات؛ بينما تصل نسبة الإصابة لدى الأطفال دون سن سنتين من هؤلاء إلى 58 بالمائة. [99]

تأثيرات النزاع المسلح على المراكز الطبية

ترك النزاع المسلح بصماته على المستشفيات والمرافق الطبية، وعلى تقديم الرعاية الطبية للأطفال. فالمستشفيات والمرافق الطبية ظلت معرضة على الدوام للإصابة بقذائف الهاون والمدفعية، نظراً لعدم اتخاذ أي من أطراف النزاع الاحتياطات الكافية للتمييز بين الأهداف العسكرية، والمدنيين والأعيان المدنية. ففي 11 سبتمبر/أيلول 2009، أصابت قذائف الهاون مستشفى مارتيني للمحاربين القدامى المعوقين وعائلاتهم، القريب من ميناء مقديشو الخاضع لسيطرة الحكومة الانتقالية، وذلك أثناء هجوم شنته الجماعات الإسلامية المسلحة. وأدى الهجوم إلى مقتل ما لا يقل عن 12 شخصاً، بمن فيهم ثلاثة أطفال. وفي 29 يونيو/حزيران 2010، أصابت قذيفة مستشفى كيسانيه في شمال مقديشو، ما أدى إلى قتل أحد المرضى؛ وأصابت قذيفتان أخريان المستشفى نفسه في الأيام التالية، رغم النداء الذي وجهته الهيئة الدولية للصليب الأحمر إلى جميع الأطراف بعدم قصف المرافق الطبية. [100] وفي 12 أبريل/نيسان 2011، سقطت قذائف هاون داخل مجمع مستشفى المدينة في مقديشو، أحد المستشفيات الرئيسية في العاصمة، وحسبما ذكر أدى القصف إلى مقتل شخصين وإصابة ثمانية غيرهم. [101] وصرحت مصادر الصليب الأحمر بأن موظفي المستشفى قاموا بجمع 11 قذيفة غير منفجرة في فناء المستشفى في اليوم نفسه. [102]

وقامت أطراف النزاع في بعض الأحيان باحتلال المرافق الطبية، بما يشكل انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني. ففي 5 مايو/أيار 2010، احتل رجال مسلحون ورد أنهم ينتمون إلى الحزب الإسلامي عيادة هوى عبدي، الواقعة في المنطقة التي تحمل الاسم نفسه، على أطراف مقديشو بموازاة ممر أفغوي، وذلك عقب اشتباكات بالقرب من المكان. واستلزم الأمر إخلاء المرضى من العيادة ووقف تقديم الرعاية مؤقتاً. [103]

وتسهم الأعداد الكبيرة من الإصابات أثناء فترات القتال الشديد أيضاً في عجز المرافق الطبية عن تقديم الرعاية الطبية المناسبة للمرضى والمصابين في مقديشو. [104]

القيود المتعمدة التي يفرضها الشباب على تلقي المساعدات الإنسانية

مع توسيع فصائل الشباب رقعة المناطق التي تسيطر عليها في جنوب ووسط الصومال، فرض العديد منها قواعده الخاصة به على هيئات الإغاثة الإنسانية أو حظر على بعضها العمل في هذه المناطق. وأبلغ فتى فر من مقديشو في مارس/آذار 2010، ويبلغ من العمر 17 سنة، منظمة العفو الدولية ما يلي:

"لا وجود لمنظمات إنسانية تعمل في منطقتي. فقد قام الشباب بمطاردتها جميعاً."

وقالت امرأة من أفمادو، وهي بلدة في إقليم جوبا السفلى:

"قبل خمسة أشهر [في نوفمبر/تشرين الثاني 2009]، دخل مقاتلو الشباب أفمادو. وكانت الحياة قبل مجيئهم جيدة. كانت هناك منظمات غير حكومية تعمل في المنطقة وتقدم الطعام والمواد البلاستيكية لبناء بيوتنا وأواني الطبخ. والآن لم تعد هناك أي هيئات للمساعدات، فقد أجبرها الشباب جميعاً على الهروب."

وأبلغ بعض الأهالي منظمة العفو الدولية أنه لم يحدث أن قُدمت لهم أي خدمات أساسية في أي وقت من الأوقات، ولا مساعدات إنسانية. ووصف مزارع من منطقة جوبا السفلى الريفية الظروف في قريته على النحو التالي:

"ليس هناك تعليم للأطفال في قريتنا، ولا رعاية صحية. هناك صيدليات محلية ولكن لا وجود لطبيب مؤهل. ولا وجود لأي منظمات غير حكومية أو لمساعدات إنسانية في القرية، سواء أكانت محلية أم دولية."

وأخضعت المساعدات الإنسانية لقيود مشددة كذلك في مستوطنات النازحين في المناطق التي لا يزال القتال فيها مستمراً، أو بالقرب منها. فأحد أكبر التجمعات وأشدها اكتظاظاً للأشخاص المهجرين داخلياً هو الشريط المحاذي لمر أفغوي، الذي يمتد إلى الجنوب الغربي من العاصمة، مقديشو. ومع أنه ليست ثمة أرقام دقيقة بشأن أعداد النازحين إلى المنطقة في الوقت الراهن، إلا أن مفوضية الأمم المتحدة العليا للاجئين تقول إن أعدادهم ربما تصل إلى 410,000 نازح، مستندة في ذلك إلى صور الأقمار الصناعية وإلى تعداد الأسر. ووصف رجل فر إلى العشابية مع أطفاله، وهي مستوطنة على أطراف مقديشو تفضي إلى ممر أفغوي، قبل أن يفر مجدداً إلى كينيا في مارس/آذار 2010، الأوضاع على النحو التالي:

"هربت إلى العشابية على أطراف مقديشو، ولكننا لم نستطع العيش هناك بسبب عدم وجود المأوى والعلاج. وكان القتال محتدماً هناك أيضاً. بقينا لشهر ونصف الشهر. واستغرقنا الأمر شهراً آخر حتى وصلنا إلى كينيا. وفي العشابية، كان هناك قتال بين الشباب وجنود الحكومة قبل حوالي ثلاثة أشهر [في ديسمبر/كانون الأول 2009]. وهذا المكان يديره الشباب والحزب الإسلامي. ويستجوبونك ليروا ما إذا كنت إلى جانب الحكومة."

وكثيراً ما تذرع الشباب بأسباب عقائدية لحظر هيئات المساعدات، فيقولون إن هذه الهيئات على صلة بالحكومة الانتقالية و"بأميسوم"، أو مرتبطة بالمانحين والسياسيين الذين يقدمون لهما العون. ففي يناير/كانون الثاني 2010، أوقف برنامج الأغذية العالمي عمله في جنوب الصومال متذرعاً بانعدام الأمن وبتصاعد التهديدات من جانب الجماعات المسلحة. وفي 28 فبراير/شباط 2010، أعلن الشباب أنهم يحظرون على برنامج الأغذية العالمي دخول المناطق الخاضعة لسيطرتهم، مدعين أن توزيع الطعام يقوض الزراعة المحلية، وأن لدى البرنامج أجندة سياسية. وفي أغسطس/ آب 2010، أعلن الشباب حظراً على ثلاث منظمات أخرى للمساعدات يمنعها من دخول المناطق الخاضع لسيطرتها، مدعين أنها تنشر الدين المسيحي. وفي سبتمبر/أيلول 2010، أعلن متحدث باسم الشباب أنهم يحظرون على ثلاث منظمات دولية أخرى دخول المناطق التي يسيطرون عليها، واتهموها بأن لها ارتباطات بحكومة الولايات المتحدة. وعلى الرغم من ازدياد حالة الجفاف سوءاً في جنوب الصومال منذ نهاية 2010، وما يرد من أنباء عن الأعداد المتزايد من البشر الذين يحتاجون إلى المعونات الإنسانية الطارئة، وجهت الجماعات المسلحة دعوات إلى الأهالي كي يرفضوا المساعدات المقدمة من هيئات الإغاثة، وطلبت منهم عدم السعي إلى الحصول على العون في المناطق التي تخضع لسيطرة خصومها.[105]

وتتهم فصائل الشباب المنظمات الإنسانية الصومالية والعاملين فيها بأن لها ارتباطات مع الغرب فتتعرض للتهديد. وفي بعض المناطق، كان عليها التقيد بأوامر الشباب بأن لا يوظفوا الإناث أو يروجوا لحقوق المرأة.[106] وعلى ما يبدو، ثمة دوافع مالية لدى بعض فصائل الشباب في محاولاتها السيطرة على عمليات هيئات الإغاثة، ويقال إنها تضغط على المنظمات الإنسانية والعاملين فيها بانتظام كي تدفع لها رسوماً حتى تسمح لها بالعمل في المناطق الخاضعة لسيطرتها.

وفضلاً عن ذلك، فقد عانى تمويل المساعدات الإنسانية المقدمة إلى الصومال بسبب بواعث قلق الولايات المتحدة من

أن المعونات يمكن أن تجد طريقها إلى الشباب، وهي جماعة صنفتها بأنها إرهابية. [107] وواجه إيصال المساعدات الإنسانية عراقيل كذلك جراء تحويل وجهة المساعدات عبر مقاولين محليين نحو الجماعات المسلحة، طبقاً لتقرير صدر في مارس/آذار 2010 عن "فريق العمل التابع للأمم المتحدة المعني بالحظر على توريد السلاح إلى الصومال". [108] وعقب صدور التقرير، تبنى مجلس الأمن الدولي القرار 1916 بشأن الصومال. [109] والقرار "يدين قيام الجماعات المسلحة بتسييس المساعدة الإنسانية وإساءة استخدامها واختلاسها"؛ ومع أنه استثنى الدفعات المالية "التي تشتد الحاجة إليها في الصومال في الوقت المناسب" من بند تجميد الأرصدة في العقوبات، إلا أنه تطلّب من ممثل الأمم المتحدة المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للصومال أن يرفع تقريراً كل 120 يوماً إلى مجلس الأمن حول المساعدة الإنسانية، واحتمالات سوء استخدامها أو تخصيصها، وحول العراقيل التي تعترض سبيل إيصالها. [110] ومدد قرار مجلس الأمن 1972 (17 مارس/آذار 2011) فترة الاستثناء من تجميد الأرصدة هذا المتعلقة بالمساعدة الإنسانية لمدة 16 شهراً آخر رغم طلبه من الممثل المقيم ومنسق الشؤون الإنسانية للأمم المتحدة للصومال رفع تقرير له في هذا الشأن في نوفمبر/تشرين الثاني 2011 ويوليو/تموز 2012. [111]

فرض الضرائب القسرية على المدنيين

عندما سيطر الشباب على مناطق في جنوب الصومال، امتدحه بعض السكان المحليين بأنه قد أزال العديد من نقاط التفتيش وحواجز الطرق، التي كان في حراستها رجال الحكومة الانتقالية أو المليشيات التي تعمل بالقطّاعي، والتي كانت مسؤولة عن نهب وسلب المدنيين وقوافل العون الإنساني في 2007 و2008. وتواصل منظمة العفو الدولية تلقي بعض المزاعم بأن أفراد قوات الحكومة الانتقالية والميليشيات العشائرية الموالية لها ما برحت تنهب الممتلكات المدنية في مناطق مقديشو الخاضعة لسيطرتها.

بيد أن المدنيين الذين يعيشون في بعض المناطق التي يسيطر عليها الشباب قد ذكروا أيضاً أن الشباب يجبرونهم على دفع "ضرائب" إلى فصائل الجماعة المسلحة. وتحدثت منظمة العفو الدولية إلى أشخاص عديدين في منطقة جمامي، بالقرب من كسمايو، حيث قال هؤلاء إنهم كانوا مضطرين للفرار لأنهم لا يملكون الطعام الكافي لإقامة أودهم وأود أطفالهم نتيجة لهذه الضرائب التي تفرض عليهم. وقالت إحدى المزارعات:

"الحرب كثيراً ما تندلع، وليست لدينا الحرية كي نزرع ونتنقل. ظلت حياتنا مهددة باستمرار. والشباب يسيطرون على قريتنا منذ 2009. ومنذ ذلك الوقت، تغيرت حياتنا. كنت مزارعة، ولكنهم أتوا وأبلغونا بأن ننتج محاصيل من أجل الزكاة. كانت لدي قطعة أرض كبيرة وأعطوني قطعة صغيرة من الأرض كي أزرعها. قبل مجيئهم لم تكن هناك ضريبة. وقد عانى جميع من في القرية المصير نفسه."

وأكدت امرأة أخرى من جمامي أيضاً، وتبلغ من العمر 25 سنة، أن الشباب يفرضون ضرائب على المزارعين:

"غادرت الصومال ومزرعتي لأن المزرعة لم تعد تعيلنا. كان علينا أن نعطي قسطاً كبيراً من إنتاجنا للشباب. وكان علينا السير إلى كسمايو من جمامي في وقت سابق من العام الحالي [2010] لأن الشباب قد أخذوا كل إنتاجنا. جاءوا إلى البيت وأخذوا كل شيء. لم يلحقوا بي أذى، ولكنهم نهبوا الأشياء. لم يبق لأطفالي أي طعام ثم كان علينا أن نمشي لثلاثة أيام لنصل كسمايو. مكثنا هناك لفترة قصيرة. وساعدنا بعض الناس واستقلينا مركبة فيما بعد وجئنا إلى مخيم [اللاجئين]."

وقال زوجان يعتنيان بثلاثة أطفال فرا من جمامي في مارس/آذار 2010:

" جاء الشباب إلى جمامي قبل سنتين. قبل أن يأتي الشباب إلى جمامي، كانت الحياة جيدة. إذ كانت هناك معونات غذائية. وعندما جاء الشباب، أوقفوا المعونات الغذائية. وبالإضافة إلى المعونات الغذائية، كنا نتلقى مواداً للبناء أيضاً. وتضمنت القواعد التي فرضها الشباب أن نعطيهم قسطاً من محصولنا الذي كنا نجمعه. نحن مزارعون ولذا فرض علينا الشباب أن ندفع لهم نصف محصولنا وأن نحتفظ بالنصف الباقي. والآن ليست هناك معونات غذائية في جمامي، ولذلك فإن دفع هذا المقدار لشباب ثقيل جداً علينا لأنه لم يكن لدينا مصدر عيش آخر."

8. الآثار الدائمة للنزاع المسلح

الأطفال غير المصحوبين بولي والمنفصلون عن ذويهم

أخبر العديد من الأطفال والآباء والأمهات منظمة العفو الدولية أن أحد أقسى آثار النزاع هي تلك المتصلة بفقدان أفراد الأسرة وعدم معرفة ما إذا كانوا أحياء أو أَمْوَاتاً، أو مكان وجودهم، أو ما إذا كان سيلتئم شملهم في وقت ما. وأبلغت وكالات المساعدات الإنسانية في مخيمات داداب منظمة العفو الدولية أنها لاحظت ارتفاعاً في عدد القصر غير المصحوبين بذويهم (أولئك الذين لا يرعاهم راشدون)، والمنفصلين عن أقربائهم الذين وصلوا إلى المخيمات في السنوات الأربع الماضية.[112] إذ فقد معظم الأطفال الآباء والقائمين على رعايتهم بسبب النزاع المسلح. وأخبرت أم لخمسة أطفال منظمة العفو الدولية في مارس/آذار 2010:

"الحرب في الصومال أمر في غاية الفظاعة حتى للأطفال، لأنهم يمكن أن يضيعوا بسهولة. فقدت إحدى بناتي نتيجة للحرب. وهي بعمر تسع سنوات.سقطت قذيفة هاون قرب منزلي واضطررت إلى الهرب مع بقية أطفالي. وتعذر علي العثور على ابنتي وأنا لا أعرف ما إذا كانت حية أو ميتة. ولست وحدي من في هذه الحال – أغلبية الناس فقدوا أطفالهم نتيجة للحرب. من السهل جداً أن تجد نفسك وسط تبادل لإطلاق النار ويتعين على الجميع الفرار للنجاة بحياتهم. "

نساء وأطفال يفرون من القتال بين قوات الحكومة الصومالية والمقاتلين الإسلاميين، يوليو/تموز 2009
© AP/ PA Photo/Farah Abdi Warsameh

وتشير شهادات اللاجئين إلى استمرار رحلات الهروب الفوضوية من الهجمات التي لا يمكن التنبؤ بها ومن القتال كسبب للفصل بين أفراد الأسرة. وأوضحت أم عمرها 30 سنة ما يلي:

" غادرت بسبب القتال. لقد فصلت عن بعض أطفالي وزوجي. ولا أعرف أين هم. كان هناك هجوم بقذائف الهاون مطلع مارس/آذار 2010 حيث نعيش في المدينة في مقديشو. دمرت بعض المنازل أثناء الليل. استيقظت، وأخذت طفلي الصغير معي. كنت أعيش في منزل مستقل عن زوجي وعن الأطفال وبعد هجوم بقذائف الهاون لم أستطع العثور عليهم. لقد فقدت ثلاثة أطفال، ابنتي البالغة من العمر 10 سنوات وولدين، في عمر سبع وخمس سنوات."

وأخبر صبي غير مصحوب بذويه ممن فروا من الصومال في مارس/آذار 2010 ويبلغ من العمر 16 سنة، منظمة العفو الدولية كيف أنه فقد والدته أثناء هجوم للشباب على ضواحي بيدوا:

" عندما وقع القتال فر الناس من بيدوا إلى قرية في الضواحي. ثم هاجم الشباب القرية ... وفي ليلة الهجوم، حوالي الساعة 11:00 مساء، هربت واختبأت في الأدغال، ومن ثم لم أجد أمي. لا أعرف ماذا حدث لها. كنا أربعة أشقاء، صبيين وفتاتين. لم أكن أعرف أين أذهب، كنت تائهاً. وكنت أفر من بلدة إلى أخرى. وزودني الناس بالحليب والمياه. كنت أرغب في العودة إلى بيدوا ... وانتهى بي الأمر في داداب."

وشرح صبي من غير المصحوبين بذويهم من دوبلي، على الحدود الصومالية- الكينية، ويبلغ من العمر 10 سنوات، كيف أدى القتال بين الحزب الإسلامي والشباب في المدينة إلى فصله عن والدته في نوفمبر/تشرين الثاني 2009:

"انفصلت عن والدتي نتيجة للحرب. وكان هذا قبل بضعة أشهر. كان هناك هجوم من قبل الحزب الإسلامي على الشباب في دوبلي. كنت في السوق، وكانت والدتي في المنزل. ولم تكن السوق بعيدة عن المنزل. وكنت مع أصدقائي في السوق في وقت الهجوم. أرسلتني والدتي لشراء بعض الطعام. وبدأ الهجوم. هربت إلى المنزل، وعندما وصلت إلى هناك، لم أجد أحداً. هربت والدتي خلال الهجوم. أخذت ثيابي ورحلت بينما كان الهجوم مستمراً."

وقالت امرأة فقدت أحد أبنائها الخمسة عندما فروا من القتال الدائر بين الشباب والحزب الإسلامي في أفمادو في نوفمبر/تشرين الثاني 2009:

"كان الصراع بين الشباب والحزب الإسلامي محتدماً في المناطق التي يعيش فيها الناس. كانوا يستخدمون بنادق الكلاشنيكوف وأنواع مسدسات أخرى. لم يجر استخدام مدافع الهاون في أفمادو. هرب طفلي المفقود في اتجاه مختلف عني عندما نشب القتال. ولا يزيد عمره عن تسع سنوات."

وقالت امرأة أخرى فرت من مقديشو في مارس/آذار 2010:

" معي ثلاثة أطفال هنا بعمر 17 و14 و12 عاماً. وثلاثة في عداد المفقودين، ابنتي بعمر 16، وابني بعمر 13 وابني الآخر بعمر 15، وفقدت زوجي. كنت أعيش في كاران، في الجزء الشرقي من مقديشو. هذا الجزء من المدينة وقع تحت سيطرة الشباب في الشهور القليلة الماضية، ولكن قبلها كان تحت سيطرة الحكومة. قتلت والدتي وقتل والدي، وفي مارس/ آذار 2010، انفصلت أيضاً عن زوجي. هناك الكثير من الناس الذين لقوا حتفهم نتيجة لقذائف الهاون التي ألقيت علينا في أواخر ديسمبر/كانون الأول 2009، بما في ذلك والدي. كما أصيب ابني الأكبر بقذيفة هاون في فخذه. وفي وقت هربنا، كان الجميع يفرون لأننا كنا نسمع صوت مدافع الهاون واضطررنا إلى الهرب. جريت مع أطفالي الثلاثة هؤلاء، وهرب زوجي مع أطفالي الآخرين، وعلى نحو ما فقدنا بعضنا البعض" .

ووصف فتى آخرغادر الصومال في أبريل/نيسان 2010، ويبلغ من العمر 15 عاماً، كيف اختطف الشباب والده. ولا يعرف ما الذي حدث له، أو لوالدته:

أخذ الشباب والدي. وذهبت والدتي للبحث عنه، واختفت بدورها. عندما أخذوا والدي أول مرة سمعنا أنه قتل، لكنه عاد إلى المنزل. وكان مصاباً بجروح. وسمعنا أنهم كانوا يبحثون عنه حتى أنه اضطر إلى الاختباء. ثم أخذوه مرة أخرى، أو ربما كان يختبئ- لا نعرف. عندما أُخذ في المرة الأولى، كان الشباب هم من أخذوه.. قالوا إنه كان جاسوساً. وهددوا بقتله. ووضعوا السكين على رأسه، وقالوا إنهم سوف يذبحونه. وقال لنا إنه عندما اعتقل في المرة

الأولى وضعوا سكيناً على رأسه، أغلق عينيه وضربوه بعقب بندقية. وعندما عاد إلى المنزل واختبأ، جاء الشباب إلى منزلنا وهددوا والدتي وأحد أشقائها."

انفصل أطفال آخرون عن ذويهم لأنه لم يكن لديهم ما يكفي من المال لدفع تكاليف الانتقال إلى خارج الصومال. وأخبر ثلاثة أشقاء من القصّر غير المصحوبين بذويهم في مخيمات داداب، ، أعمارهم 11و12 و14سنة، منظمة العفو الدولية:

"لدينا شقيق لا يزال في الصومال، في كسمايو. انفصلنا عن بعضنا البعض لأنه لم يكن هناك وسيلة لنقله إلى كينيا. ولهذا السبب عادت أمنا إلى الصومال. توفي أبونا قبل خمس سنوات، إثر إصابته برصاصة طائشة. ولا نعرف إذا ما كانت أمنا ستعود مرة أخرى."

وعلى الرغم من أن جمعية الهلال الأحمر الصومالي تدير برنامجاً لتعقب المفقودين وجمع الشمل في الصومال، بالتعاون مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر وجمعيات الهلال الأحمر الأخرى في البلدان المجاورة، تؤدي الفوضى الناجمة عن القتال وانعدام الأمن والافتقار إلى الاتصالات في المناطق الريفية، وعدم التعاون من جانب أطراف النزاع، إلى الحد بشكل كبير من إمكانية تتبع الأهالي أفراد أسرهم المفقودين.

ويتلقى بعض الأطفال المنفصلين عن أهلهم مساعدة مؤقتة أو أكثر ديمومة من عائلات أخرى، سواء من العشيرة أو الأقارب أو الجيران، عند فرارهم من الصومال. ويوضع القصَّر غير المصحوبين بذويهم الذين تمكنوا من شق طريقهم إلى مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة عموماً بعهدة الأسر الحاضنة، بعد اجتياز إجراءات لتحديد مصالحهم الفضلى. ويكون هؤلاء الأطفال في كثير من الأحيان أكثر عرضة للاستغلال ولانتهاكات أخرى لحقوق الإنسان، رغم خضوع ترتيبات الحضانة البديلة لإشراف المفوضية العليا الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والوكالات الإنسانية في مخيمات اللاجئين. وغالباً ما يكونوا عرضة لخطر استخدامهم كخدم في المنازل بينما تتضاءل فرصهم للالتحاق بالمدارس. وأوضح صبي عمره 15 من منطقة ياقشيد في مقديشو ظروف انفصاله عن عائلته، وكيف أنه فر إلى مخيم للاجئين:

"كنت ألعب كرة القدم بعيداً عن المنزل. وبدأ قتال شديد وعندما رجعت إلى البيت لم أجد أحداً هناك. كان يوم جمعة، في يناير/كانون الثاني [2010]. كانوا يتقاتلون في الشارع. وكانت هناك رصاصات في جدران المنزل. لقد رأيت الكثير من الناس الذين فروا من هناك. وسألتهم عن مكان أمي لكنهم لم يعرفوا فهربت معهم. وأخبرت أولئك الناس أنني لا أملك مكاناً أذهب إليه. كانوا ذاهبين إلى نيروبي. قالوا لي إنه يتعين علي البقاء في مخيم للاجئين. أنا الآن أعيش مع عائلة لم أكن أعرفها من قبل. إنهم يساعدونني. لا اذهب إلى المدرسة ولكن أساعد الناس الذين يعملون في مهنة الخياطة في المخيم لكسب بعض المال."

أما النساء والفتيات اللواتي يعشن لوحدهن في مخيمات اللاجئين فعرضة بوجه خاص للإساءة الجنسية. ووصفت امرأة شابه لمنظمة العفو الدولية في عام 2009 كيف أدى بقاؤها وحيدة إلى زيادة تعرضها للخطر في مخيم اللاجئين الذي هربت إليه:

"لأنني كنت وحدي، لم أتمكن من الحصول على الأشياء التي كنت بحاجة إليها لطهي الطعام، حتى لو أعطيت بعض الزاد. يذهب الناس لجمع الحطب خارج المخيم لطهي الطعام. وهذا أمر خطير جداً لشخص مثلي، امرأة شابة. لم أكن في وضع يمكنني من البقاء في المخيم بنفسي. وانتقلت إلى المدينة حيث أعمل الآن كخادمة لإحدى

العائلات. ليس لدي أي شخص أو أي شيء هنا، ولا أخطط أساساً للذهاب إلى أي مكان. ويبدو أنني فقط عالقة هنا.

لا أعيش حياة طبيعية بالنسبة لشخص في عمري. شخص في سني كان سيتلقى التعليم ولديه أسرة يهتم بها. أنا أعيش مع عائلة وأحصل على شيء آكله ومكاناً للنوم. أخشى أنه في حال تركت الأسرة التي أعمل لديها أن لا أحصل على مكان أفضل" .

أطفال يركضون مروراً بجثة رجل، يناير/كانون الثاني 2010 ©AP/PA Photo/Farah Abdi Warsameh

الصدمات النفسية الناجمة عن النزاع

تحدث جميع اللاجئين الصوماليين الذين قابلهم مندوبو منظمة العفو الدولية عن حالة الخوف التي كانوا يعيشونها تحت تأثير القتال المستمر، أو فقدان قريب أو صديق لهم، أو رؤيتهم شخصاً يقتل أو يعذب أمام أعينهم. وضاعف من معاناة الأهالي عدم توافر الضروريات الأساسية وغياب الأمل في أن يتمكنوا في يوم من الأيام من مغادرة معسكرات اللاجئين. ووفقاً للعاملين الطبيين في مجال العون الإنساني في مخيمات داداب للاجئين، كثيراً ما يعاني اللاجئون الصوماليون من الغضب والكوابيس والاضطرابات العصبية التي تعقب الصدمات، أو من نوبات صرع؛ بينما يبدو أن الشباب هم الأشد تأثراً بذلك. ويعاني البعض اضطراباً في صحتهم العقلية.

وأبلغ العديد من الأطفال منظمة العفو الدولية عن تجارب تبعث على الصدمة النفسية مروا بها في سياق النزاع المسلح وترافقت مع انتهاكات لحقوق الإنسان.

وذكر أطفال لمنظمة العفو الدولية أنهم عانوا من الصدمة النفسية عقب جعلهم يشاهدون تطبيق "عقوبة" القتل وقطع الأطراف على أيدي الشباب. فوصف أخوان يبلغان من العمر 15 و11 سنة، وفرا من ساكو في جوبا السفلى في أبريل/نيسان 2010، كيف قطعت يد أحد أقاربهم، وعلى ما يبدو لرفضه إعطاء نصف محصوله لأفراد من

الشباب. وقال أحدهما:

" سيطر الشباب على البلدة لسنتين. وكانت الحياة صعبة للغاية. يعاقبون الناس دون سبب. يستعملون السياط المصنوعة من الإطارات. ويريدون من كل شخص أن يكون في الجامع في الوقت المحدد. وعلينا أن ندفع الضرائب للشباب. وإذا لم تدفع، تعاقب، وقد يقطعون رجلك أو ذراعك. حدث هذا لقريبي، قطعوا يده لأنه رفض دفع الضريبة على محصوله لهم. أوثقوا يديه واقتادوه بعيداً، وفي اليوم التالي أحضروه إلى وسط القرية وقطعوا يده اليمنى بالسكاكين. كانت الضريبة أكثر من 50 بالمائة من المحصول. ويعاملون من يرفضون إطاعة أوامرهم معاملة من يتهمونهم بالسرقة."

ووصف صبيّان من ساكو في جوبا السفلى أيضاً، ويبلغان من العمر 10 سنوات و12 سنة، لمنظمة العفو الدولية،كل على انفراد، كيف شاهدا بعض أهالي قريتهم يقتلون أو يعذبون أمام الملأ. وقال أحدهما:

" في البداية، كانت الحكومة تسيطر ولكن بعدئذ جاء الشباب. وأصبحت الأمور أسوأ بكثير. يضعون ذراع الشخص في زيت يغلي. وكذلك يحفرون حفرة ويضعون شخصاً فيها ثم يلقون عليه الحجارة. رأيت رجلاً توضع يده في الزيت وهو يغلي. كان قد جاء من المسجد يرتدي حذاء لم يكن له ومسكوه – اتهم بسرقة حذاء شخص آخر. وكانت هناك عمليات رجم بالحجارة عقب مجيء الشباب، ويجبرونك على الذهاب والمشاهدة. ويمكن أن يقتلوك أيضاً بإطلاق الرصاص، أو بإلقاء الزيت الحار عليك. وكانت هناك عمليات قطع أطراف أيضاً. كل هذا كان يحدث أمام الناس."

ووصف صبي من مقديشو يبلغ من العمر 14 سنة كيف شاهد عملية قتل رجل قبل فترة وجيزة من فراره في مارس/ آذار 2010:

" رأيت الشباب ينهبون ممتلكات أحدهم ثم يذبحونه بسبب مزاعم كاذبة. شاهدت قتله. قتل بسكين. نادوا على الجميع كي يشاهدوا ذلك. وكان هذا يحدث كثيراً جداً. وأحياناً ترى أشخاصاً قطعت أطرافهم من قبل الشباب" .

وقال صبي من مقديشو يبلغ من العمر 14 سنة:

" غادرت بسبب التعذيب وأعمال القتل... شاهدت رجلاً يذبح. قتله الشباب، ولا أعرف لماذا. قبض عليه وهو يمشي في السوق. أخذ إلى أطراف المدينة. ودعوا الجميع إلى التجمع لمشاهدة ذلك. حدث هذا في مقديشو. حز رأسه بالسكين حتى آخره في مايو/أيار 2009. ورأيتهم أيضاً يضربون أحدهم ببندقية، ثم أطلقوا عليه النار وقتلوه. حدث هذا في الشهر نفسه."

وأسرّ جندي طفل سابق بالقول:

" لا أشعر بالأمان. وأشعر بالتوتر الشديد. تراودني كوابيس من الماضي. وأشعر بالرعب من أن يأتي الشباب إلى هنا أيضاً. أريد مستقبلاً أفضل، أماناً أكثر، تعليماً أحسن. أعيش تحت وطأة الخوف هنا."

وقالت امرأة تبلغ من العمر 30 سنة وهربت من الصومال في فبراير/شباط 2010 بسبب الصدمات العصبية التي لحقت بابنتها البالغة من العمر سنتين جراء أصوات قذائف الهاون:

"كنت أعيش في المدينة في مقديشو. هربت بسبب الحرب. في كل مرة كانت ابنتي، البالغة من العمر سنتين ونصف السنة، تسمع صوت القذائف كانت تصرخ. لم أستطع البقاء. كانت المنطقة التي عشت فيها تحت سيطرة الحكومة. واقتربت الحرب من بيتي كثيراً مع أن بيتي لم يدمر. بيت جيراني دُمر."

وشاهد أطفال آخرون آباءهم وأمهاتهم يقتلون أمام أعينهم. صبي فر من ساكو في جوبا السفلى في أبريل/نيسان 2010 ويبلغ من العمر 10 سنوات قال:

"قتل كلا والديّ في القتال في أبريل/نيسان 2010. واغتصبت أختي. أتوا إلى بيتنا ودار القتال داخل المجمّع. كان هناك قتال في جميع أنحاء القرية. كنت في البيت. أخي وأنا هربنا. رأينا والدينا يقتلان وأختنا تغتصب."

وشهد طالب يبلغ من العمر 17 سنة مقتل والده، وهو قائد عسكري تابع للحكومة الانتقالية في مقديشو، أثناء وجوده في بيته:

"قتل والدنا أمامنا، أنا وإخواني الستة الصغار. أطلق عليه الرصاص من بندقية، في البيت، من قبل خمسة رجال مقنعين، في 7 أكتوبر/تشرين الأول 2009. كان هذا في حي وبري [حي في مقديشو]. كنا نتناول الطعام، وكان الباب مفتوحاً. وقع الهجوم في الليل. ولأنه كان معيلنا، اضطررنا إلى الفرار. ولأنه قتل، كنا جميعاً مهددين بالقتل."

ووصف صبي آخر من بيدوا يبلغ من العمر 17 سنة كيف رأى والده يقتل في ظروف مشابهة:

"الميليشيا الإسلامية قتلت والدي، الذي كان في الستين، في يناير/كانون الثاني 2009. كان جندياً سابقاً في جيش الحكومة الانتقالية. وكان نائماً في البيت؛ دخلوا البيت وأخذوه جانباً وقتلوه. كان ذلك في الليل، حوالي الساعة 8. استهدفوا أبي لأنه كان مع الحكومة الانتقالية. كان هؤلاء الناس جيراننا، أربعة رجال يحملون المسدسات. قالوا له، "نريد النقاس معك ولكن في الخارج"، وافق وأطلقوا عليه الرصاص. كانوا قد هددوه من قبل، ولكنه كان قد انسحب من قوات الحكومة الانتقالية آنذاك. كانوا يعتقدون أنه ما زالت له صلات بالحكومة. قتل قبل مغادرة الإثيوبيين مباشرة. كانوا من مقاتلي الشباب من سكان بيدوا، ولكن لم يعرف أحد أنهم من الشباب. وقتل العديد من الجيران الذين كانوا يعملون مع الحكومة الانتقالية." [113]

وليس ثمة من شك بأن طول النزاع المسلح في الصومال وحجم العنف فيه يتركان بصماتهما العميقة على المجتمع الصومالي بمجمله. وما زالت الآثار التي يرتبها النزاع على الشعب الصومالي من الأمور التي تحتاج إلى التقييم الدقيق. بيد أن الدراسات الصحية الدولية تقول إنه يمكن للنزاع المسلح أن يلحق الأذى بالصحة النفسية وعلى المدى الطويل بالصحة العقلية للسكان المتأثرين به، الأمر الذي يمكن أن "يهدد السلم وحقوق الإنسان والتنمية". [114] وتقدر منظمة الصحة العالمية أن اضطرابات الصحة العقلية قد ألحقت الأذى بواحد من كل ثلاثة صوماليين، وأن الشعور بانعدام الأمان والصدمات النفسية التي تسببت بها الحرب هي أحد العوامل المسهمة في ذلك. [115] والكبار ليسوا بمنأى عن ذلك.

إذ ذكرت امرأة فقدت خمسة من أبنائها في انفجار قذيفة هاون في بيتها ما يلي:

"أنا شاردة الذهن بسبب الخوف الذي مررت به في الصومال. ليس هناك من دعم لمن أصيبوا بالصدمة هنا. وسيكون من الأمور الجيدة الحصول على المشورة حول الطرق التي يمكن أن ينسى بها الناس آلامهم. أتكلم مع نفسي. تناثر لحمهم في كل مكان. كان علينا جمع الأشلاء في صناديق كرتون كي ندفنهم."

وأبلغت امرأة في العقد الخامس من عمرها منظمة العفو الدولية في مارس/آذار 2009 ما يلي:

"أنا من قرية سوق حوله في مقديشو. هربت من مخيمات اللاجئين في ديسمبر/كانون الأول 2008. قررت مغادرة الصومال لأن زوجي وجيراني قتلوا في القتال هناك. كان ذلك صباح يوم أربعاء. كان زوجي، الذي كان سائق باص، ذاهباً إلى العمل. وبينما كان يدير محرك الباص، سقطت قنبلة في المنطقة القريبة منه وقتل مع ستة أشخاص آخرين يعيشون في العمارة نفسها. كان لدي 13 طفلاً يعيشون معي. وعندما انفجرت القنبلة حاولت مساعدة زوجي الجريح، ولكن الجيران قالوا إن قنبلة أخرى كانت في الطريق إلينا. ولذا عدت إلى البيت، ولكن عندما دخلت البيت لم يكن هناك أي من الأطفال سوى واحد. وهذا هو الطفل الوحيد الذي جاء معي إلى المخيم. إنه في الرابعة عشرة. وحتى الآن ليست لدي أي معلومات عن أطفالي الآخرين. أعمارهم تتراوح بين 9 سنوات و20 سنة. لا أستطيع النوم جيداً، وأحلم بهم. حتى أنني لا أعرف ما إذا كان الأطفال قد هربوا معاً أم لا."

ورغم وجود بعض الدعم والخدمات لمن يعانون من الصدمات النفسية نتيجة للنزاع في الصومال في بعض المناطق، إلا أنها ضئيلة.[116] وفي المخيمات التي زارتها منظمة العفو الدولية لمقابلة لاجئين صوماليين، كان الدعم النفساني للأشخاص المصابين بالاكتئاب إما محدوداً أو غير موجود. ففي مخيمات داداب، التي تؤوي ما يربو على 350,000 لاجئ معظمهم من الصوماليين، لم يكن هناك في 2010 سوى طبيب نفسي واحد متخصص في تقديم الدعم للأطفال في المخيمات الثلاثة. ولم تكن هناك برامج محددة لمعالجة الاحتياجات النفسية للمقاتلين السابقين، ولا سيما الأطفال الذين ارتبطوا فيما سبق بالجماعات المسلحة، والذين يرجح أن يكونوا أشد معاناة من الصدمات النفسية. وتضاعف النظرات الاجتماعية- الثقافية التي تعتبر من يعانون من الصدمة مختلين عقلياً من مشكلة انعدام خدمات الاستشارة النفسية في المخيمات. وغالباً ما يتعرض الأشخاص الذين يعانون من أمراض عقلية للنبذ والإساءة، ويُبقى عليهم مقيدين بالسلاسل. ونتيجة لذلك، لا تسعى سوى قلة من اللاجئين الصوماليين إلى طلب المساعدة لدى الشعور بالاكتئاب خشية أن يوصموا بالمرض العقلي من جانب من حولهم.

الافتقار إلى فرص التعليم وسبل العيش: جيل ضائع

أخبر صبي من مقديشو عمره 15 سنة منظمة العفو الدولية ما يلي:

"التحديات الرئيسية التي تواجه الأطفال: أولاً، أنه لا توجد حرية - حيث لا يسمح لمجموعة من شخصين أو ثلاثة أشخاص بالجلوس معاً. وإذا حدث هذا، فإنهم يعاقبون. وثانياً، طغيان الخوف. وثالثاً إشراف الشباب على المدارس، فلم يعد الأطفال يذهبون إلى المدرسة. ورابعاً، عدم وجود وظائف، والأطفال خاملون وليس لديهم ما يفعلون. وهذا يدفعهم إلى القيام بأشياء غير مرغوب فيها."

ترك عقدان من النزاع المسلح بصماتهما على نظام التعليم والبنى التحتية في جنوب ووسط الصومال، وهو أمر يتفاقم نتيجة الهجمات العشوائية التي تؤثر سلباً على تقديم التعليم والهجمات الموجهة ضد التلاميذ والمعلمين والمرافق المدرسية، كما هو موضح في هذه الوثيقة. فقد حرم النزاع المسلح في الصومال جيلاً بأكمله من الأطفال من تلقي التعليم ومن تعلم المهارات التي يمكن أن توفر لهم سبل العيش المستدامة. وأبرزت الدراسات الدولية أيضاً آثاراً طويلة الأجل لعدم توفير التعليم في البلدان المتأثرة بالنزاعات: فمن المرجح أن يعزز التفاوت وعدم المساواة على مستوى الوطن الفقر، ويمكن أن يؤجج نقص فرص التعليم والعمالة الصراعات المسلحة ويهدد آفاق السلام.[117] وفي الصومال، انضم بعض الأطفال الذين افتقروا إلى التعليم وفرص كسب الرزق، بحسب التقارير، إلى الجماعات المسلحة ليتمكنوا من إعالة أنفسهم؛ بينما يدفع آخرون من الذين نشأوا وسط العنف إلى ارتكاب المزيد من أعمال العنف.[118] وسوف يؤثر افتقار الغالبية العظمى من أطفال وشباب الصومال إلى التعليم تأثيراً شديداً على

مستقبل جنوب ووسط الصومال.

أطفال يتسابقون خارج قسم الوافدين الجدد في مخيم إيفو في داداب، كينيا، ديسمبر /كانون الأول 2008. UNHCR/E. © Hockstein

وعلى الرغم من هذه العواقب الطويلة الأجل، يظل التعليم من القطاعات التي لا تمولها المساعدات الإنسانية المقدمة إلى الصومال. فوفقاً لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، تلقى قطاع التعليم اعتباراً من يناير/كانون الثاني 2011 نحو 40 في المائة من التمويل المطلوب ضمن عملية المناشدات الموحدة لعام 2010 المتعلقة بالصومال؛ ولم تتلق برامج الحماية سوى 17 في المائة من التمويل المطلوب.[119]

وأخبر العديد من الأطفال الصوماليين في مخيمات اللجوء في داداب منظمة العفو الدولية أن أحد الأسباب التي دفعت ذويهم إلى إرسالهم إلى المخيمات كان حصولهم على التعليم. وتضم مخيمات داداب 19 مدرسة ابتدائية وست مدارس ثانوية، وكذلك العديد من المدارس الخاصة والمدارس الممولة من المجتمع المحلي. وأبلغ عاملون في المجال الإنساني منظمة العفو الدولية بالتحاق جميع الأطفال الراغبين في الالتحاق بالمدارس، على الرغم من الضغوط على البنية التحتية المدرسية الناجمة عن تزايد عدد اللاجئين في المخيمات المكتظة. ووفقاً للتقارير، كان معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية في مخيمات داداب 43 في المائة، بينما في المدارس الثانوية 12 في المائة.[120] ومعظم الأطفال الذين لا يذهبون إلى المدرسة هم من الذين فروا مؤخراً إلى كينيا والقصّر غير المصحوبين بذويهم، وفقاً للعاملين في المجال الإنساني في داداب. وأبلغ العديد من الأطفال منظمة العفو الدولية أنهم أعيدوا من المدرسة لعدم ارتدائهم الزي الموحد، المرتفع الثمن بشكل لا يستطيعون تحمل تكلفته، على الرغم من التأكيد على العاملين في المجال الإنساني بأن الزي الرسمي ليس إلزامياً وأن على جميع المدارس قبول الأطفال الذين لا يستطيعون شراء الزي الرسمي.

وأشار العاملون في المجال الإنساني أيضاً إلى أن الأطفال والمراهقين الذين وصلوا مؤخراً إلى داداب كثيراً ما يواجهون صعوبات في محاولتهم الإندماج في نظام مدارس المخيمات، الذي يستند إلى المنهاج الدراسي الكيني. ويتعين على

أولئك الذين لم يذهبوا مطلقاً إلى المدرسة في الصومال أن يبدأوا في فصل أدنى مما يناسب سنهم. وكثيراً ما يحضر المراهقون فصول المدارس الابتدائية العليا. وقد أمضى معظم الطلبة الذين يدخلون المدارس الثانوية كل حياتهم في مخيمات اللاجئين، والفتيات اللاتي يلتحقن ويحضرن الدروس في المدارس هن بصورة رئيسية من أولئك اللاتي ولدن في مخيمات اللاجئين. ويقول العاملون في المجال الإنساني إنهم لاحظوا تغيرات إيجابية بين اللاجئين طويلي الإقامة فيما يتعلق بحق البنات في التعليم. كما أشاروا إلى أن الأطفال الوافدين حديثاً من الصومال يواجهون صعوبات أكبر بالعلاقة مع الانضباط وتقبل السلطة من الأطفال الذين أقاموا في المخيمات لسنوات عديدة.

وتدير إحدى المنظمات أيضاً برنامجاً لتعليم الشباب في مخيمات داداب لتوفير المهارات للاجئين المراهقين والشباب الذين تلقوا تعليماً محدوداً أو لم يتلقوا تعليماً على الإطلاق، حيث يمكنهم تعلم إحدى الحرف. ومع ذلك، لا يستطيع الالتحاق بمثل هذه البرامج سوى بضع مئات فقط من اللاجئين المستضعفين كل عام. وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد قليل جداً من الفرص الاقتصادية في مخيمات داداب، ولا يسمح للاجئين بالخروج للعمل خارج المخيمات. وحتى اللاجئون من المراهقين والشباب الذين أتموا تعليمهم الثانوي في داداب يواجهون صعوبات في إيجاد فرص عمل: فمن غير المسموح للذين يعملون مع الوكالات الإنسانية في المخيمات، وفقاً للتشريع الكيني الخاص بحق اللاجئين في العمل، الحصول على أجور ثابتة؛ وبدلاً من ذلك، فهم يتلقون "الحوافز".[121]

9. القانون والمعايير الدوليين

تنطبق على النزاع في الصومال عدة منظومات من معايير القانون الدولي.

القانون الدولي الإنساني

يصنَّف النزاع في جنوب ووسط الصومال بأنه نزاع مسلح ليس له طابع دولي، باعتباره نزاعاً لا تتجاوز حدوده أراضي دولة واحدة وأطرافه واحدة أو أكثر من الجماعات المسلحة في مواجهة حكومة تدير البلاد بالوكالة.
والصومال دولة طرف في اتفاقيات جنيف لسنة 1949، وجميع الأطراف في نزاع الصومال ملزمة بتطبيق المادة العامة المشتركة 3 من اتفاقيات جنيف الأربعة كحد أدنى. وفضلاً عن ذلك، ثمة قواعد للقانون الدولي الإنساني، ولا سيما تلك المتعلقة بسير الأعمال العدائية، تتضمنها معاهدات من قبيل البروتوكولين الإضافيين الأول الثاني الملحقين باتفاقيات جنيف، وتنطبق على سلوك جميع أطراف النزاع في الصومال. [122]

ويعرِّف القانون الدولي الإنساني المدنيين بأنهم الأشخاص من غير المقاتلين. وفي سياق النزاع المسلح غير الدولي في الصومال، تستخدم منظمة العفو الدولية تعبير المدنيين لوصف الأشخاص الذي لا يشاركون على نحو مباشر في الأعمال العدائية. وتنص المادة العامة المشتركة 3 على أن "يعامل في جميع الأحوال معاملة إنسانية" جميع الأشخاص الذين لا يشتركون مباشرة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم، وتفرض على أطراف النزاع واجباً في أن ترعى الجرحى والمرضى، وتحظر، بين جملة أمور، أعمال القتل غير المشروعة والتعذيب والمعاملة المهينة والحاطة بالكرامة، والجرائم الجنسية كالاغتصاب، وعمليات الإعدام خارج نطاق القانون، وأخذ الرهائن.

ويفرض القانون الدولي الإنساني على جميع أطراف النزاع واجباً مطلقاً في أن تميِّز بين المدنيين والمقاتلين. [123]فلا يجوز أن يهاجم المدنيون بصورة مباشرة؛ كما لا يجوز توجيه الهجمات نحو أعيان مدنية (المعرفة في القانون الدولي الإنساني بأنها الأهداف غير العسكرية)، بما في ذلك، وفي معظم الظروف، المنازل والمدارس وأماكن العبادة والمستشفيات. [124]

ويحظر القانون الدولي الإنساني الهجمات العشوائية، التي لا تميِّز بين الأهداف العسكرية وبين المدنيين والأعيان المدنية، كما يحظر الهجمات غير المتناسبة، التي تصاحبها خسائر في أرواح المدنيين أو إصابات تلحق بهم أو أضرار بالأعيان المدنية، أو خليط من هذا، على نحو يتسم بالإفراط بالمقارنة مع الميزة العسكرية المباشرة والملموسة المنتظرة منها. ويتعين على جميع أطراف النزاع أن تتوخى "الحيطة الدائمة... لتفادي الإضرار بالسكان المدنيين والمدنيين والأعيان المدنية". ويتعين عليها اتخاذ جميع التدابير الاحترازية الممكنة لتجنب الخسائر العرضية في أرواح المدنيين والإصابات في صفوفهم، وفي كل الأحوال تقليصها إلى الحدود الدنيا، بما في ذلك فعل كل ما في وسعها للتحقق من أن الأهداف المتوخاة بالهجوم هي أهداف عسكرية، وليست مدنيين أو أعياناً مدنية؛ وحيثما أمكن ذلك، يتعين عليها أن تعطي تحذيراً مسبقاً بالهجمات التي يمكن أن تلحق الأذى بالسكان المدنيين؛ وأن تمتنع عن اتخاذ قرار بشن أي هجوم يمكن أن يتوقع منه التسبب بخسائر عرضية في أرواح المدنيين، أو إصابات بينهم، أو إلحاق أضرار بالأعيان المدنية، أو خليطاً من كل هذا، من شأنها أن تكون مفرطة بالمقارنة مع الميزات العسكرية المباشرة المنتظرة من الهجوم. ويتعين أن تتخذ أطراف النزاع كذلك جميع الاحتياطات الضرورية لحماية المدنيين الخاضعين لسيطرتها في مواجهة الأخطار الناجمة عن العمليات العسكرية، بما في ذلك نقل المدنيين من محيط الأهداف

العسكرية وتجنب وضع أهداف عسكرية في المناطق السكنية ذات الكثافة السكانية أو بالقرب.[125]

وبمقتضى القانون الدولي الإنساني العرفي، "للأطفال المتضررين من نزاع مسلح الحق في الاحترام والحماية على نحو خاص" (القاعدة 135)

وتعيد المادة 4(3) من البروتوكول الإضافي الثاني الملحق باتفاقيات جنيف الأربع، والذي يتعامل مع النزاع المسلح غير الدولي، التأكيد على التزامات جميع الأطراف في نزاع مسلح بتوفير الرعاية والعون للأطفال بقدر ما يحتاجون إليه، وبصفة خاصة :

أ) يجب أن يتلقى هؤلاء الأطفال التعليم، بما في ذلك التربية الدينية والخلقية تحقيقاً لرغبات آبائهم أو أولياء أمورهم في حالة عدم وجود آباء لهم؛

ب) تتخذ جميع الخطوات المناسبة لتسهيل جمع شمل الأسر التي تشتتت لفترة مؤقتة؛

ج) لا يجوز تجنيد الأطفال دون الخامسة عشرة في القوات أو الجماعات المسلحة. ولا يجوز السماح باشتراكهم في الأعمال العدائية؛

د) تظل الحماية الخاصة التي توفرها هذه المادة للأطفال دون الخامسة عشرة سارية عليهم إذا اشتركوا في الأعمال العدائية بصورة مباشرة، رغم أحكام الفقرة (ج) إذا ألقي القبض عليهم؛

هـ) تتخذ، إذا اقتضى الأمر، الإجراءات لإجلاء الأطفال وقتياً عن المنطقة التي تدور فيها الأعمال العدائية إلى منطقة أكثر أمناً داخل البلد على أن يصحبهم أشخاص مسؤولون عن سلامتهم وراحتهم..."

ويحظر القانون الدولي الإنساني العرفي عمليات الاختطاف والحرمان القسري أو التعسفي من الحرية من النوع الذي تلجأ إليه الجماعات المسلحة في الصومال لتجنيد الأطفال والشبان والنساء والفتيات قسراً.

وتحظر المادة العامة المشتركة 3 لاتفاقيات جنيف إصدار الأحكام القضائية وتنفيذ عمليات الإعدام دون صدور حكم مسبق تعلنه محكمة منعقدة انعقاداً قانونياً عقب توفير جميع الضمانات القضائية المعترف بأنها لا غنى عنها.

قانون حقوق الإنسان

ينطبق القانون الدولي لحقوق الإنسان، بما فيه ما يتصل بالحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية، في أوقات السلم وإبان النزاعات المسلحة، على السواء، وهو ملزم قانوناً للدول ولقواتها المسلحة ولممثلي الدولة الآخرين. ويمكن تعديل بعض (وليس كل) الحقوق في التطبيق، أو "تقييدها" أو الحد من نطاقها في حالات النزاع المسلح، ولكن فقط إلى المدى الذي تستدعيه على نحو صارم مقتضيات الحالة الخاصة، ودونما تمييز.
وينشئ القانون الدولي لحقوق الإنسان حق ضحايا الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في الإنصاف، بما في ذلك في العدالة والحقيقة وجبر الضرر.

والصومال طرف في عدد من المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، و"العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، و"اتفاقية مناهضة التعذيب

وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة" (المعروفة باتفاقية مناهضة التعذيب)، و"الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب" (الميثاق الأفريقي)، و"الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري".

حيث تنص المادة 6 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" والمادة 4 من الميثاق الأفريقي على التزام الدول الأطراف بضمان تمتع جميع الأفراد الخاضعين لولايتها القضائية بالحق في الحياة. وتحظر اتفاقية مناهضة التعذيب والمادة 7 من "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" والمادة 5 من الميثاق الأفريقي حظراً مطلقاً التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. والتعذيب بمقتضى القانون الدولي جريمة، وعلى الدول التزام بأن تقدم إلى ساحة العدالة أي شخص يخرق هذا الحظر. كما ينشئ "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" والميثاق الأفريقي حقاً لجميع الأفراد في الحرية والمحاكمة العادلة وحرية التعبير وحرية المعتقد والانتساب إلى الجمعيات وتكوينها وفي التجمع السلمي، وفي المعاملة على قدم المساواة أمام القانون.

والصومال ملزم باحترام الحق في التعليم بمقتضى "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (المادتين 13- 14)، وبموجب "الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري" (المادة 5)، والميثاق الأفريقي (المادة 17). ويشمل نطاق الحق في التعليم الجميع، بمن فيهم الأشخاص المهجرون داخلياً. ويتعين على الدول ضمان التعليم الأساسي المجاني والإلزامي كمسألة تتمتع بالأولوية. وحيثما تعجز الدول عن ضمان فرص التعليم المجاني الإلزامي، يتعين عليها القيام "في غضون سنتين، بوضع واعتماد خطة عمل مفصلة للتنفيذ الفعلي والتدريجي لمبدأ إلزامية التعليم ومجانيته للجميع". [126] وقد أشارت اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى أنه على المجتمع الدولي "التزام واضح بأن يساعد" في الحالات التي تفتقر فيها الدول إلى الموارد أو الخبرات بأن يضع خططاً مفصلة من هذا القبيل. [127]

وفضلاً عن ذلك، تبنى مجلس الأمن الدولي قرارات مهمة بشأن حماية الأطفال المتضررين من النزاع المسلح وأمنهم. والصومال ملزم باحترام هذه القرارت وتنفيذها:

فقد أعرب القرار 1261، الصادر في 1999، عن بواعث قلق بالغ "إزاء ما يتعرض له الأطفال من أثر ضار وواسع النطاق نتيجة الصراعات المسلحة وما يترتب عليها في الأج الطويل من عواقب بالنسبة للسلم والأمن الدائمين وللتنمية؛"

وطلب القرار 1314 الصادر في سنة 2000 من المجتمع الدولي اتخاذ التدابير المناسبة لحماية حقوق الأطفال المتضررين من النزاع المسلح.

ودعا القرار 1460 لسنة 2003 جميع أطراف النزاع المسلح إلى التوقف فوراً عن تجنيد أو استخدام الأطفال، وإلى احترام الأعراف والمعايير الدولية لحماية الأطفال المتضررين من المنازعات المسلحة.

وأنشأ القراران 1621 و1882، اللذان جرى تبنيهما في 2005 و2009 على التوالي، آليات للمراقبة والإبلاغ بشأن حقوق الأطفال في المنازعات المسلح. حيث أدان القرار 1882 تجنيد واستخدام الأطفال من جانب أطراف النزاع، وإعادة تجنيد الأطفال وكذلك قتلهم وتقطيع أطرافهم واغتصابهم، وغير ذلك من أشكال العنف الجنسي ضد الأطفال، واختطاف الأطفال والهجمات على المدارس والمستشفيات وحرمانهم من فرص تلقي المساعدة الإنسانية.

ويتضمن "الميثاق الاتحادي الانتقالي للصومال" [128]، الصادر في فبراير/شباط 2004، عدداً من الأحكام المتعلقة بحقوق الإنسان تعهدت الحكومة الاتحادية الانتقالية باحترامها. وتشمل هذه الحق في الحياة وفي الحرية الشخصية والأمن، والحق في محاكمة عادلة والمساواة أمام القانون، والحق في حرية التجمع وتكوين الجمعيات والانضمام إليها، وحرية المعلومات ووسائل الإعلام، وحماية الأسرة والرفاه الاجتماعي. وتنص المادة 26(د) و(ه) من الفصل الرابع من الميثاق على ما يلي:

"د) لا يسمح بعمل السخرة أو بالخدمة العسكرية للأطفال دون سن 18 سنة.

ه) طبقاً للقانون، لا يسجن طفل تحت سن 18 سنة في السجن نفسه و/أو في مكان الاحتجاز نفسه المخصصين للراشدين".

ويلزم الميثاق الأفريقي في المادة 22 الدول الأطراف "باتخاذ جميع التدابير الضرورية لضمان أن لا يشارك أي طفل مشاركة مباشرة في الأعمال العدائية، وبالامتناع على وجه الخصوص عن تجنيد أي طفل". وتعيد "المبادئ التوجيهية الخاصة بالتهجير الداخلي" وكذلك "اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة الأشخاص المهجرين داخلياً في أفريقيا" [129]، التي تبنتها القمة الخاصة للاتحاد الأفريقي المنعقدة في كمبالا، بأوغندا، من 19 حتى 23 أكتوبر/تشرين الأول 2009 (اتفاقية كمبالا) والتي حضرتها الحكومة الاتحادية الانتقالية، تعيد التأكيد على واجب الدول في حماية الأطفال المهجرين داخلياً من التجنيد أو من أن يستخدموا في الأعمال العدائية. [130]

وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت الحكومة الاتحادية الانتقالية التزامات مهمة بشأن حقوق الإنسان، ولا سيما بشأن حقوق الطفل، وكان آخرها في سياق المراجعة الدورية العالمية في مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. حيث أعلنت الحكومة الانتقالية التزامها بالتصديق بلا إبطاء على "اتفاقية حقوق الطفل" (التي وقعتها في 2002)، و"البروتوكول الاختياري المتعلق بإشراك الأطفال في النزاع المسلح (الذي وقعته في 2005)، و"اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة". كما التزمت الحكومة الانتقالية بوضع حد لتجنيد الأطفال في الصومال وبالعمل مع الأمم المتحدة عبر نقطة اتصال محورية من أجل التوقيع على خطة عمل تضمن تحرير الجنود الأطفال والتحقق من ذلك.

القانون الدولي الجنائي

ينشئ القانون الدولي الجنائي مسؤولية جنائية فردية عن انتهاكات وخروقات بعينها للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية وجريمة الإبادة الجماعية، وكذلك التعذيب وعمليات الإعدام خارج نطاق القضاء والاختفاء القسري.

وقد ترقى انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك القتل العمد، والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة، والهجمات المباشرة أو العشوائية أو غير المتناسبة ضد المدنيين، إلى مستوى جرائم الحرب. ويعتبر تجنيد الأطفال تحت سن 15 جريمة حرب، طبقاً لنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. ويقتضى القانون الدولي تقديم الأشخاص المسؤولين عن ارتكاب مثل هذه الأفعال إلى ساحة العدالة.

ويمكن اعتبار الأفراد عرضة للمساءلة بمقتضى القانون الجنائي الدولي لمحاولتهم ارتكاب جريمة حرب، أو لارتكابها أو التخطيط لها أو التحريض على ارتكابها. ويمكن أن تقع مسؤولية جرائم الحرب أيضاً على القادة العسكريين أو الزعماء من غير المقاتلين حين يكونون على علم، أو يفترض فيهم أن يكونوا على علم، بارتكاب جريمة

حرب دون أن يتخذوا التدابير الكافية لمنع وقع جريمة الحرب هذه أو لمعاقبة المسؤولين عنها.

10.خاتمة

"التعليم والأمن هو ما يحتاج إليه الأطفال بشكل مُلح. كما إن هناك حاجة لوقف إطلاق النار والسلام والتعليم لجميع أفراد الشعب في الصومال. لم يتلق الشباب تعليماً، ولذلك فهم لا يعرفون ماذا يفعلون. وكذلك وقف وصول الأسلحة المتدفقة إلى الصومال المستخدمة للقتل والتشجيع على القتال ".

امرأة صومالية تبلغ من العمر 18 سنة

التصدي لمحنة الشعب الصومالي، الأطفال والشباب منه على وجه الخصوص، ممكنة فقط من خلال تضافر جهود جميع أطراف النزاع والمجتمع الدولي لوضع حقوق الإنسان كأولوية. فقد وصف الأطفال والأسر من الصوماليين لمنظمة العفو الدولية كيف حطمت انتهاكات حقوق الإنسان المروعة والمستمرة بلا هوادة حياتهم. ولا تدع شهاداتهم مجالاً للشك بأن جرائم حرب قد ارتكبت ومازالت ترتكب في جنوب ووسط الصومال. وبينما تتحمل أطراف النزاع المسؤولية عن مثل هذه الجرائم، ويتعين محاسبتها، فعل المجتمع الدولي القليل لمعالجة الحالة المأساوية لحقوق الإنسان في الصومال، وفي الوقت نفسه تستثمر الموارد في مجالات أخرى مثل مكافحة الإرهاب ومكافحة القرصنة.

وتشير شهادات اللاجئين الصوماليين في هذا التقرير إلى أن الجماعات الإسلامية المسلحة مسؤولة عن قسط كبير من انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب التي ترتكب حالياً في جنوب ووسط الصومال. وقد فرض مجلس الأمن الدولي عقوبات موجهة على زعماء الجماعتين الصوماليتين المسلحتين، "حركة الشباب" و"الحزب الإسلامي" في عام 2010، على أساس أنهما تهددان السلام والأمن في الصومال وتمنع أو تعرقل وصول المساعدات الإنسانية.[131] ويتعين على مجلس الأمن أيضاً أن يكفل محاسبة قادة الجماعات الصومالية المسلحة عن جرائم الحرب وغيرها من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المرتكبة ضد المدنيين، بما في ذلك التجنيد المنهجي للأطفال واستخدامهم في النزاع المسلح.

ويتهم الكثير من الصوماليين المجتمع الدولي أيضاً بالتغاضي عن الحكومة الاتحادية الانتقالية، التي يدعمها سياسياً ومالياً، على الرغم من الأدلة على ارتكاب الحكومة الانتقالية والقوات المسلحة الموالية لها انتهاكات جسيمة لحقوق

الإنسان. كما ساعدت الانتهاكات من جانب قوات الحكومة الاتحادية الانتقالية والقوات الإثيوبية بين عامي 2007 و2009 في تأجيج مشاعر الدعم لجماعات المعارضة المسلحة. وعلى الرغم من أن مجلس الأمن الدولي والدول المانحة قد هددت مؤخراً بسحب الدعم للحكومة الانتقالية لعدم إحراز تقدم في المهام المحددة للفترة الانتقالية وفي عملية جيبوتي، إلا أنها لم تربط دعمها في هذا الشأن بمقاييس واضحة لمدى ما يتحقق من تقدم بشأن حقوق الإنسان، بما في ذلك حقوق الطفل. وقد جرى تمديد فترة عمل المؤسسات الاتحادية الانتقالية الآن حتى أغسطس/آب 2011. ويتعين على المجتمع الدولي أن يكون واضحاً في توقعاته بشأن الوفاء دون إبطاء بالتزامات حقوق الإنسان التي قطعتها الحكومة الاتحادية الانتقالية على نفسها أثناء المراجعة الدورية العالمية لمجلس حقوق الإنسان في مايو/أيار 2011، وتعهدها بالتوقيع على خطة عمل مع الأمم المتحدة لوقف القتل وتشويه الأطفال، وتنفيذ هذه الخطة، وبضمان التحقق من الإفراج عن الجنود الأطفال.

وتقر منظمة العفو الدولية بأن صعوبة الوصول إلى مناطق واسعة من جنوب ووسط الصومال، والصعوبات في الرصد والإبلاغ بشأن حالة حقوق الإنسان، تشكل عقبات تعترض سبيل تحميل أطراف النزاع المسؤولية عن الانتهاكات التي ترتكبها. ويتطلب التغلب على هذه العقبات توثيقاً أفضل والإبلاغ عن انتهاكات حقوق الإنسان بصورة أكثر انتظاماً، فضلاً عن وجود آليات لضمان المساءلة. وينبغي على مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان تعزيز قدرته على رصد حالة حقوق الإنسان في الصومال ونشر تقرير عنها، بما في ذلك نشر العدد الكافي من الموظفين حيثما أمكن، سواء في مخيمات المهجرين داخلياً في الصومال، أو في مخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة.

ويتعين على المجتمع الدولي كذلك أن يطالب بإلحاح بإنشاء "لجنة تقص" مستقلة ومحايدة، أو آلية مماثلة، للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الصومال ورسم خريطة تفصيلية لها، والتوصية باتخاذ تدابير لكفالة المساءلة. ونظراً لعدم وجود القدرات في الصومال للقيام بهذه المهمة، والاعتراف الواضح من جانب المجتمع الدولي بأن زيادة المساءلة عن الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان تساهم في حماية المدنيين، يتعين على المجتمع الدولي أن ينشئ مثل هذه الآلية دون إبطاء وأن يبرهن للسكان المدنيين الصوماليين أنه يقف إلى جانبهم، ويعمل لحمايتهم. وكان مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان قد أعد دراسة جدوى لعملية توثيق تحدد الجرائم الخطيرة التي ارتكبت في الصومال. وذكر الأمين العام الأمم المتحدة في سبتمبر/أيلول 2010 أنه يؤيد "اقتراح توثيق أخطر الانتهاكات المرتكبة، كخطوة أساسية في مكافحة الإفلات من العقاب وإنشاء آليات العدالة والمصالحة".[132] ومع ذلك، يبدو أنه لم تتخذ أي خطوات إضافية في هذا الاتجاه.

كما يتعين على المجتمع الدولي اتخاذ تدابير ملموسة بناءً على المعلومات المتاحة بالفعل عن حالة حقوق الإنسان في الصومال. ومع أن خبيراً مستقلاً معنياً بحالة حقوق الإنسان في الصومال يقدم تقارير منتظمة إلى مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، كما يتلقى مجلس الأمن الدولي معلومات عن انتهاكات الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى الصومال من خلال فريق الرصد التابع للأمم المتحدة، وعن الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال في النزاع المسلح من خلال الممثل الخاص للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاع المسلح. وعلى الرغم من إدراج الحكومة الاتحادية الانتقالية منذ عام 2005 على القائمة السنوية للأمانة العامة للأمم المتحدة الخاصة بالأطراف التي تقتل أو تشوه الأطفال وتجند الأطفال أو تستخدمهم في القوات المسلحة، إلا أن مجلس الأمن قد واصل السماح بنقل الأسلحة والذخيرة للحكومة الاتحادية الانتقالية.

إن الأطفال والشباب الصوماليين ما انفكوا يطالبون بإتاحة الفرص لهم كي يتعلموا. وينبغي على المجتمع الدولي زيادة المساعدات التقنية والمالية لضمان قدرة الأطفال الصوماليين على ممارسة حقهم في التعليم، حيثما كان ذلك ممكناً، بما في ذلك في مخيمات النزوح الداخلي في الصومال أو في مستوطنات اللجوء في البلدان المجاورة. ومع ذلك،

لن يكون من الممكن تحسين إمكانية الحصول على التعليم في المناطق التي يحتدم فيها القتال أو يحال فيها دون وصول المساعدات الإنسانية، ما لم يتم بذل جهود أقوى لتحسين مستوى الحماية للمدنيين. وفي هذا الصدد، يجب معالجة الهجمات العشوائية والمباشرة التي تؤثر على أطفال المدارس وذويهم، وعلى مرافق التعليم والمعلمين.

11. توصيات

إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية

- إصدار أوامر واضحة ومعلنة إلى قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية بأن لا ترتكب هجمات غير مشروعة، بما في ذلك تلك التي تستهدف المدنيين، والتي لا تحاول التمييز بين الأهداف العسكرية والمدنيين أو الأعيان المدنية، بما فيها المدارس والمرافق الصحية، وكذلك الهجمات التي تخلف آثاراً غير متناسبة على المدنيين وعلى الأعيان المدنية رغم أنها موجهة نحو هدف عسكري مشروع؛

- اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة في الهجوم، وضد الآثار المترتبة على الهجوم، بغرض حماية المدنيين، بما في ذلك تحذير المدنيين بالهجمات العسكرية الوشيكة، ما لم تحُل الظروف دون ذلك، وتجنب وضع مواقع القواعد العسكرية وغيرها من الأهداف العسكرية، إلى أقصى حد ممكن، داخل المناطق المدنية المكتظة بالسكان، أو بالقرب منها، ووضع حد للقصف العشوائي بمدافع الهاون ولغيره من أشكال القصف المدفعي للمناطق المدنية المأهولة؛

- إصدار تعليمات واضحة ومعلنة إلى قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية، وإلى الميليشيات والقوات الحليفة لها، بحظر تجنيد الأطفال دون سن 18 أو استخدامهم، وحظر جميع عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، وعمليات القبض والاعتقال التعسفي، والاغتصاب وجميع أشكال العنف الجنسي؛

- الرصد المنهجي لجميع وحدات الحكومة الانتقالية للتحقق من عدم وجود أطفال في صفوف قواتها وضمان فصل الأطفال، بالتنسيق مع هيئات حماية الأطفال التابعة للأمم المتحدة؛

- إنشاء إجراءات رصد وتحقق فعالة لضمان عدم تجنيد أي أشخاص لم يبلغوا سن 18 سنة بعد في قوات الأمن التابعة للحكومة الانتقالية وفي الميليشيات والقوات الحليفة لها، بما في ذلك توزيع مبادئ توجيهية بشأن التحقق من العمر، وتوجيه منظِّمي عمليات التجنيد إلى أنه في حالة وجود شك بشأن عمر الشخص ينبغي عدم تجنيده؛ وكذلك ضمان التطبيق الصارم لمبدأ الحد الأدنى لأعمار المجندين؛ وإفساح المجال أمام مراقبين مستقلين لزيارة القواعد العسكرية بغرض منع التجنيد لمن هم دون السن القانوني وتعقب مثل هذا التجنيد؛

- دعوة الميليشيات الحليفة إلى إخلاء سبيل الأطفال الموجودين في صفوفها كشرط لإدماج قواتها في أية برامج للإدماج في الجيش أو قوات الشرطة في المستقبل؛

- التعاون التام مع المنظمات الدولية والصومالية العاملة بشأن حقوق الطفل من أجل إعداد خطة عمل مع الأمم المتحدة ترمي إلى وقف قتل الأطفال وتشويههم على أيدي قوات الحكومة الانتقالية والقوات الحليفة، وإلى ضمان إخلاء سبيل الجنود الأطفال والتحقق من ذلك، ومن أجل توقيع هذه الخطة ووضعها موضع التنفيذ؛

- ضمان معاملة المقاتلين، ولا سيما الأطفال، ممن يؤسرون أو ينشقون عن صفوف جماعات المعارضة المسلحة ويتم احتجازهم من قبل قوات الحكومة الانتقالية والقوات الحليفة لها، معاملة إنسانية وتقديم الرعاية والحماية والعون الذي يحتاجونه إليهم، وإتاحة الفرصة لهم كي يتصلوا بمراقبين مستقلين؛ وعلى وجه الخصوص، ينبغي لتدبير اعتقال الأطفال أن يكون الخيار الأخير ولأقصر فترة ممكنة من الزمن، كما ينبغي أن لا يحتجز هؤلاء الأطفال، أثناء وجودهم رهن الاعتقال، مع الراشدين وأن يكونوا موضع رعاية وحماية خاصة؛

- إقرار إجراءات رصد وتدقيق محايدة لضمان وقف الأشخاص الذين يشتبه على نحو معقول في أنهم قد ارتكبوا انتهاكات للقانون الدولي الإنساني أو القانون الدولي لحقوق الإنسان عن العمل في قوات الأمن أو عدم تجنيدهم للخدمة فيها، وكذلك ضمان أن لا يستفيد الأشخاص الذي انشقوا عن جماعات المعارضة المسلحة من أي عفو إذا ما اشتبه على نحو معقول بأنهم قد تورطوا في جرائم حرب وغير ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان، في انتظار أن تبت تحقيقات مستقلة وغير متحيزة في أمرهم؛ وطلب العون الدولي بشأن المعايير والممارسات الفضلى لإنشاء مثل هذه الإجراءات للرصد والتدقيق؛

- مباشرة تحقيقات سريعة وفعالة وغير منحازة في جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك أعمال القتل العمد والهجمات غير المشروعة وتجنيد واستخدام الأطفال في القوات والجماعات المسلحة، وحالات القتل خارج نطاق القضاء والاغتصاب والزواج القسري، وتقديم المسؤولين عنها إلى ساحة العدالة في محاكمات نزيهة لا تطبق فيها عقوبة الإعدام؛

- ضمان تمكين ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان أو أقربائهم من الحصول على الانتصاف الفعال، بما في ذلك رد الاعتبار والتعويض المالي وإعادة التأهيل والإرضاء وضمانات عدم التكرار؛

- الطلب من الأمم المتحدة إنشاء لجنة تقص، أو آلية مماثلة، مستقلة ومحايدة للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الصومال، ورسم خريطة تفصيلية لها، والتوصية باتخاذ تدابير لضمان المساءلة؛

- التصديق بلا إبطاء على "اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل"، والبروتوكولات الملحقة بها بشأن إشراك الأطفال في النزاع المسلح، وبيع الأطفال وبغاء الأطفال واستخدام الأطفال في المواد الإباحية، وكذلك على "اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة"، و"نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية"؛

- تبني تدابير تشريعية تحظر وتجرِّم تجنيد من هم دون سن 18 واستخدامهم في الأعمال العدائية؛

- اتخاذ جميع الخطوات الضرورية لضمان تقديم المساعدة الإنسانية، بناء على الحاجة، وإيصال المساعدات الإنسانية للمدنيين المستضعفين في الصومال، بمن فيهم المشردون داخل مقديشو وفي محيطها.

إلى القوات الموالية للحكومة الانتقالية والميليشيات الحليفة

- الإعلان على الملأ بأنها سوف تتقيد بأحكام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بما في ذلك حظر الهجمات غير القانونية وتجنيد الأطفال واستخدامهم في قواتها، وكذلك حظر عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء وسوى ذلك من انتهاكات حقوق الإنسان؛

- إصدار تعليمات واضحة ومعلنة إلى قادة القوات والجنود بأن تجنيد واستخدام الأطفال لن يكون موضع تسامح من جانبها، وإخلاء سبيل جميع الأطفال المجندين في صفوفها.

إلى الجماعات الإسلامية المسلحة المناهضة للحكومة الانتقالية، ولا سيما فصائل الشباب

- الوقف الفوري للهجمات العشوائية وغير المتناسبة والهجمات المباشرة على المدنيين والأعيان المدنية، بما في ذلك الأطفال والعاملون في التعليم والمدارس والمرافق الطبية وإصدار أوامر علنية إلى مقاتليها كيف يتقيدوا تقيداً تاماً بقوانين الحرب؛

- الوقف الفوري للهجمات التي تستهدف المناطق المكتظة بالسكان أو الأماكن العامة، وإصدار أوامر علنية إلى جميع مقاتليها بأن يتقيدوا تقيداً تاماً بضرورة اتخاذ تدابير احترازية في الهجوم وفي الدفاع، بما في ذلك ضرورة أن يميزوا أنفسهم عن غير المقاتلين وتجنب وضع مواقع القواعد العسكرية وغيرها من الأهداف العسكرية داخل المناطق المدنية المكتظة بالسكان، أو بالقرب منها، إلى أقصى حد ممكن؛ ووقف القصف بقذائف الهاون وغيرها من ذخائر المدفعية في المناطق الحضرية المأهولة بالسكان؛

- وضع حد لتجنيد واستخدام الأطفال في النزاع المسلح، وتسريح جميع الأطفال والأشخاص الذين جندوا قسراً أو اختطفوا واحتجزوا على يد قواتها من الراشدين فوراً من صفوفها، بمن فيهم أي فتيات أو نساء جندن قسراً لأغراض الزواج؛

- التعاون مع الأمم المتحدة لوضع خطط عمل بجداول زمنية لوقف قتل وتشويه الأطفال، ولضمان تسريح الجنود الأطفال من صفوف قواتها، والتحقق من ذلك؛

- تحرير جميع الأشخاص المحتجزين تعسفاً بسبب ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية الأساسية، بمن فيهم الأشخاص المناهضون لتجنيد الأطفال؛

- وقف جميع أعمال القتل غير المشروع، بما في ذلك القتل المتعمد أو العلني بإجراءات موجزة دون محاكمة، والرجم حتى الموت؛ ووقف التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية، بما في ذلك بتر الأطراف والجلد؛ والتهديدات بالقتل وفرض الضرائب قسراً، وغير ذلك من الانتهاكات المرتكبة ضد المدنيين؛

- وقف أي عضو في قواتها يشتبه في أنه قد ارتكب انتهاكات للقانون الدولي الإنساني عن العمل؛

- ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى المدنيين من محتاجيها في الصومال، استناداً إلى احتياجاتهم، والتوقف عن فرض الشروط على العاملين في الإغاثة وفي عمليات نقل المعونات، ووضع حد لجميع القيود المفروضة على تمكين المدنيين من الحصول على الرعاية الصحية والتعليم والغذاء؛

- احترام حرية التنقل لجميع المدنيين الساعين إلى البحث عن الأمان داخل وخارج الصومال.

إلى "أميسوم" ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن

- الإبقاء على قواعد الاشتباك الخاصة "بأميسوم" تحت المراجعة المستمرة لضمان اتساقها التام مع القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في جميع عملياتها في الصومال، بما في ذلك قبل وأثناء الهجمات العسكرية؛

- ضمان اتخاذ قوات "أميسوم" على نحو ثابت جميع التدابير الاحترازية الممكنة في الهجمات، وضد آثار الهجوم، بغرض حماية المدنيين، بما في ذلك تحذير المدنيين بالهجمات العسكرية الوشيكة، ما لم تحل الظروف دون ذلك؛ وتجنب وضع مواقع القواعد العسكرية وغيره من الأهداف العسكرية، إلى أقصى حد ممكن، داخل المناطق المدنية المأهولة بالسكان أو بالقرب منها؛ وضمان أن لا تستخدم قواتها على نحو عشوائي قذائف الهاون وغيرها من قذائف المدفعية في المناطق المدنية المأهولة بالسكان؛

- إنشاء آلية تقص لإجراء تحقيقات سريعة ومستقلة وغير منحازة في جميع المزاعم المعقولة بارتكاب انتهاكات

خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنسان من قبل العاملين في "أميسوم"، بما في ذلك مزاعم الهجمات العشوائية أو غير المتناسبة، من قبيل إطلاق قذائف الهاون على المناطق المأهولة بالسكان أو قصفها؛ وينبغي لمثل هذه الآلية أن تكفل السرية والأمان للمشتكين والشهود المحتملين، كما ينبغي أن تعلن نتائج تحقيقاتها على الملأ وتوصي باتخاذ تدابير تأديبية وبمباشرة إجراءات جزائية ضد أي عاملين تتبين مسؤوليتهم عن مثل هذه الانتهاكات؛

- ضمان التدريب الكافي في مجال القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك حقوق الطفل، لجميع وحدات "أميسوم"، بما فيها القوات والقادة الميدانيين والشرطة المدنية؛ وضمان أن يشمل التدريب وغيره من أشكال المساعدة الأمنية التي تقدمها "أميسوم" وغيرها من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى قوات الأمن التابعة للحكومة الانتقالية تمارين عملية صارمة ومعايير عملياتية مصممة لضمان الاحترام التام للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني؛ كما يتعين أن تُجرى عملية تفحص دقيق لجميع العاملين في مجال التدريب لضمان عدم تورطهم هم أنفسهم في انتهاكات لحقوق الإنسان؛

- إصدار تعليمات واضحة ومعلنة إلى قوات الأمن التابعة للحكومة الاتحادية الانتقالية، وإلى الميليشيات والقوات الحليفة لها، بحظر تجنيد الأطفال دون سن 18 أو استخدامهم، وحظر جميع عمليات الإعدام خارج نطاق القضاء، وعمليات القبض والاعتقال التعسفي، والاغتصاب وجميع أشكال العنف الجنسي؛

- دعوة جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى احترام الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة على توريد الأسلحة إلى الصومال احتراماً تاماً، بما في ذلك واجب عدم طلب إعفاءات لأي مساعدات تقدم لقطاع أمني تابع للحكومة الانتقالية من لجنة الأمم المتحدة للعقوبات الخاصة بالصومال وإريتريا؛

- دعوة جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي إلى أن تتيح للصوماليين الفارين من النزاع المسلح إجراءات نزيهة لطلب اللجوء والحماية والمساعدة، وإلى أن لا تعيد أي أفراد منهم قسراً إلى جنوب ووسط الصومال؛

- الدعوة إلى اتخاذ تدابير ملموسة لوضع حد للإفلات من العقاب على جرائم الحرب وغيرها من انتهاكات حقوق الإنسان في الصومال، بما في ذلك إنشاء لجنة تقص مستقلة وغير منحازة، أو آلية مشابهة، للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الصومال، ورسم خريطة تفصيلية لها، والتوصية بتدابير لضمان المساءلة؛

إلى مجلس الأمن الدولي ولجنة مجلس الأمن الخاصة بالصومال وإريتريا (لجنة العقوبات)

- طلب زيادة الرصد والتوثيق والإعلان فيما يتعلق بالانتهاكات للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان التي ترتكب ضد المدنيين والأطفال في الصومال، وإعطاء الأولوية لمثل هذه المعلومات في صياغة السياسات وقواعد انخراطها في العمل الخاصة بالصومال؛

- الضغط على جميع الأطراف في الصومال، بما في ذلك الحكومة الاتحادية الانتقالية والميليشيات المتحالفة مع الحكومة و"أميسوم"، طبقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي ذات الصلة، كي تتقيد تقيداً تاماً بالتزاماتها في حماية السكان المدنيين من آثار الأعمال العدائية. وينبغي أن يشمل ذلك اتخاذ جميع التدابير الاحترازية الممكنة لذلك الغرض أثناء الهجمات، وضد الآثار المترتبة على الهجمات، ما لم تحل الظروف دون ذلك، وكي تتفادى وضع القواعد العسكرية وغيرها من الأهداف العسكرية، إلى أقصى حد ممكن، في المناطق المدنية المأهولة بالسكان، أو

بالقرب منها، وتضع حداً للقصف العشوائي بقذائف الهاون وغيرها من قذائف المدفعية للمناطق المدنية المأهولة بالسكان؛

- الضغط على جميع الأطراف في الصومال، بما فيها الحكومة الاتحادية الانتقالية والميليشيات المتحالفة معها، لضمان تسريح جميع الأطفال من قواتها؛

- اعتماد مقاييس وجداول زمنية محددة لرصد مدى ما تحققه الحكومة الانتقالية من تقدم نحو إنشاء آليات مستقلة وغير منحازة للمساءلة والإشراف لجميع قوات الحكومة الانتقالية العسكرية والأمنية والشرطية، وللميليشيات المرتبطة بها؛ وكذلك لإقرار آليات غربلة وتدقيق فعالة لضمان عدم تجنيد قوات الأمن الحكومية والميليشيات المتحالفة معها أشخاصاً تحت سن 18، أو أشخاصاً يشتبه على نحو معقول بأنهم قد ارتكبوا انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني؛

- ضمان التعرف على جميع الأفراد والكيانات التي يشتبه في ارتكابها انتهاكات خطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان وطالت الأطفال في الصومال (بما في ذلك أعمال القتل غير المشروع للمدنيين وإلحاق الإصابات بهم، وتجنيد أو استخدام الجنود الأطفال، والهجمات على المدارس وعلى المرافق الطبية، والعنف الجنسي، واختطاف الأطفال وحرمانهم من تلقي المساعدات الإنسانية)، واتخاذ تدابير ترمي إلى ضمان مساءلتها عن تلك الانتهاكات، وفق إجراءات شفافة ونزيهة، واستناداً إلى معايير واضحة تتساوق مع المعايير النافذة لاعتماد الأدلة؛

- عدم إصدار تصاريح بأية إعفاءات من الحظر المفروض على توريد الأسلحة إلى الصومال من جانب الأمم المتحدة إذا ما كانت هذه الإعفاءات تشمل التزويد بالأسلحة، أو التمويل أو التدريب اللذين يرجح أن يسهِّلا ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق انسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك أعمال القتل والإصابة غير المشروعة للمدنيين وتجنيد واستخدام الأطفال؛ والمطالبة بأن يتضمن أي طلب للإعفاء من أجل تقديم المساعدة العسكرية أو الأمنية للحكومة الانتقالية معلومات كافية بشأن الضمانات التي اتخذت لمنع أن لا تستخدم مثل هذه المساعدة في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان؛

- الإبلاغ العلني عن طبيعة وعدد ومصدر الأسلحة المستثناة من الحظر التي أبلغ بها، وعن الجهة المتلقية لها، وعما إذا كان قد تم التصريح لها، بما في ذلك في تقاريره العلنية السنوية الخاصة بالأنشطة؛

- دعم إنشاء لجنة تقص مستقلة وغير منحازة، أو آلية مماثلة، للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الصومال، ووضع خارطة تفصيلية بها، والتوصية بتدابير لضمان المساءلة؛

- الإدانة العلنية لانتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المرتكبة من قبل جميع أطراف النزاع في الصومال، بما فيها قوات الحكومة الانتقالية و"أميسوم"؛ والضغط على الحكومة الانتقالية والقوات المتحالفة معها لكي توقف عن العمل فوراً أي أشخاص يشتبه إلى حد معقول بأنهم قد ارتكبوا انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، أو أمروا بارتكابها، وتقديم أي شخص تتبين مسؤوليته عن مثل هذه الانتهاكات إلى ساحة العدالة في محاكمة عادلة لا تطبق فيها عقوبة الإعدام؛

- دعوة جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى تسهيل إجراءات طلب اللجوء للصوماليين الفارين من النزاع المسلح، وتوفير الحماية والعون لهم، وعدم إعادة أي شخص قسراً إلى جنوب ووسط الصومال؛

- دعوة الدول والجهات المانحة إلى توفير التمويل الكامل للعمليات الإنسانية في الصومال، وإلى زيادة المساعدة الفنية والمالية المقدمة لدعم الأطفال والشبان الصوماليين المنفصلين عن أسرهم بسبب النزاع، وتقديم الدعم النفسي، وتسهيلات تسريح الجنود الأطفال وإعادة تأهيلهم وإدماجهم، وتوفير فرص التعليم والعمل لهم، بما في ذلك في مخيمات المهجرين داخلياً ومخيمات اللاجئين؛

- ضمان أن لا تؤدي إجراءات الأمم المتحدة في الصومال إلى تقويض منظور الحيدة وعدم الانحياز الذي يقوم عليه عمل الوكالات الإنسانية العاملة في الصومال.

إلى مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان

- زيادة الرصد والتوثيق والإبلاغ العلني لجميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المرتكبة في الصومال، بما في ذلك نشر مراقبين لحقوق الإنسان في مخيمات النازحين داخلياً ومخيمات اللجوء في البلدان المجاورة؛

- دعم إنشاء لجنة تقص مستقلة وغير منحازة، أو آلية مماثلة، للتحقيق في انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في الصومال، ووضع خريطة تفصيلية بها، والتوصية بتدابير لضمان المساءلة لمرتكبيها.

إلى جميع الدول والجهات المانحة، بما فيها تلك المشاركة في "مجموعة الاتصال الدولية حول الصومال"

- ضمان وضع حقوق المدنيين والأطفال الصوماليين في قلب السياسات والإجراءات المتعلقة بالصومال؛

- الإدانة العلنية لجميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني المرتكبة في الصومال التي تبلغ مسامعها، بما في ذلك الهجمات العشوائية وغير المتناسبة والهجمات المباشرة على المدنيين والأعيان المدنية، وتلك التي ترتكبها قوات الحكومة الانتقالية والميليشيات المتحالفة معها و"أميسوم"، والدعوة إلى إخضاع المسؤولين عنها للمحاسبة؛

- دعوة جميع أطراف النزاع إلى وضع حد لتجنيد واستخدام الجنود الأطفال، وإلى تسريح الأطفال فوراً من صفوف قواتها؛

- وقف جميع عمليات التزويد بالأسلحة وبالمعدات العسكرية والأمنية، والمساعدات المالية المخصصة لشراء الأسلحة المقدمة إلى جميع أطراف النزاع في الصومال، بما في ذلك الحكومة الانتقالية، إلى حين إقامة آليات فعالة لضمان نزع سلاح الجنود الأطفال وتسريحهم من صفوف قواتها وإعادة إدماجهم؛ ومنع أن تستخدم مثل هذه المساعدات المادية في ارتكاب انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان وللقانون الدولي الإنساني؛

- احترام الحظر المفروض من جانب الأمم المتحدة على توريد السلاح إلى الصومال، بما في ذلك واجب التقدم بطلبات مسبقة إلى "لجنة العقوبات الخاصة بالصومال" للحصول على إعفاءات قبل تقديم أي مساعدات مقترحة، كالتدريب، للقطاع الأمني للحكومة الانتقالية؛ ولدى التقدم بمثل هذه الطلبات، تقديم معلومات كافية إلى لجنة العقوبات حول الضمانات التي أقرت لمنع استخدام مثل هذه المساعدات في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان؛

- ضمان أن يتضمن أي تدريب يقدم لقوات الأمن التابعة للحكومة الانتقالية تدريباً عملياً شاملاً لقوات

الحكومة الانتقالية المسلحة على تطبيق مبادئ القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، بما في ذلك واجب التمييز في جميع الأوقات بين الأهداف العسكرية والمدنيين، وواجب اتخاذ جميع التدابير الاحترازية الضرورية لحماية المدنيين والأعيان المدنية، وحقوق الطفل؛

- تقديم العون الفني والمالي لضمان إخضاع قوات الأمن التابعة للحكومة والميليشيات الحليفة لها لآليات مساءلة وإشراف مستقلة وغير منحازة؛ وكذلك لآليات تحقيق وغربلة فعالة لضمان أن لا تجند قوات الأمن الحكومية والميليشيات الحليفة لها أشخاصاً دون سن 18، أو أشخاصاً يشتبه بقدر معقول بأنهم قد ارتكبوا انتهاكات للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الدولي الإنساني؛

- توفير مستلزمات بناء القدرات للمنظمات المحلية العاملة في مجال حماية الطفل؛

- دعم إقرار تدابير ملموسة لوضع حد للإفلات من العقاب في الصومال، بما في ذلك إنشاء لجنة تقص مستقلة وغير منحازة، أو آلية مماثلة، للتحقيق في الجرائم المرتكبة التي يطالها القانون الدولي ووضع خريطة تفصيلة بها، والتوصية باتخاذ تدابير إضافية للمساءلة؛

- تقديم التمويل اللازم للعمليات الإنسانية في الصومال وزيادة المساعدة الفنية والمعونات المالية لدعم الأطفال والشبان الصوماليين المنفصلين عن أسرهم جراء النزاع، وتقديم الدعم النفسي وتسريح الجنود الأطفال وإعادة تأهيلهم وإدماجهم، وتوفير فرص التعليم والعمل، بما في ذلك في مخيمات النازحين داخلياً ومخيمات اللاجئين في البلدان المجاورة؛

- توفير إجراءات نزيهة للصوماليين الفارين من النزاع المسلح للتقدم بطلبات للجوء وللحماية والمساعدة، وعدم إعادة أي شخص قسراً إلى جنوب ووسط الصومال.

الهوامش

[1] يركز هذا التقرير بصورة رئيسية على حالة الحقوق الإنسانية للأطفال في جنوب ووسط الصومال، وليس في إقليم بونت لاند ذي الحكم الذاتي وجمهورية صوماليلاند التي أعلنت استقلالها ذاتياً.

[2] يونيسف، تقرير وضع الأطفال في العالم 2011، فبراير/شباط 2011، من الموقع، http://www.unicef.org/infobycountry/files/SOWC_2011.pdf

[3] بالنسبة للأطفال الذكور، المعدل هو 197/1000، أما بالنسبة للإناث فهو 203/1000

[4] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، عملية المناشدة الموحدة للصومال 2011، ديسمبر/كانون الأول 2010، من الموقع، http://ochaonline.un.org/OchaLinkClick.aspx?link=ocha&docId=1177926

[5] يونيسف، وضع أطفال العالم 2011، فبراير/شباط 2011، ص. 90، http://www.unicef.org/infobycountry/files/SOWC_2011.pdf

[6] يونيسف، وضع الأطفال في العالم 2011، فبراير/شباط 2011، ص. 90، http://www.unicef.org/infobycountry/files/SOWC_2011.pdf

[7] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، ديسمبر/كانون الأول 2010 – يناير/كانون الثاني 2011، http://ochaonline.un.org/somalia/SituationReports/tabid/2715/language/en-US/Default.aspx، وكذلك "الأمم المتحدة تحث على إفساح المجال أكثر لإيصال المساعدات الإنسانية للصوماليين في يوم المياه العالمي، 22 مارس/آذار 2011، http://reliefweb.int/node/393012

[8] الأمم المتحدة، "وحدة الأمن الغذائي والتحليل التغذوي"، وحدة الأمن الغذائي تطلق تحديثها بشأن عدد الأشخاص الذين تشملهم أزمة الأمن الغذائي في الصومال، 30 يونيو/حزيران 2011، http://reliefweb.int/node/423125

[9] منظمة الصحة العالمية، الصومال: تحرك إنساني طارئ، أضواء أسبوعية، 9- 15 أبريل/نيسان 2011، http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Full_Report_267.pdf؛ و"نشرة شبكات المعلومات الإقليمية المتكاملة الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة – إيرين نيوز"، الصومال: الأطفال الأكثر تضرراً من الأمراض التي تنتقل بالمياه في مقديشو، 4 أبريل/نيسان 2011

[10] منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ووحدة الأمن الغذائي والتحليل التغذوي، الصومال، تأثير الجفاف يتعاظم مع تأخر الأمطار، 27 أبريل/نيسان 2011، http://reliefweb.int/node/398679 ؛ وكذلك، الصومال: أسعار الطعام تتضخم، وتوقع تعمق الأزمة، 20 يونيو/حزيران 2011، http://reliefweb.int/node/421210

[11] لمزيد من المعلومات حول حالة حقوق الإنسان ما بين 2006 و2008، أنظر وثائق منظمة العفو الدولية، الصومال: صحفيون في مرمى النيران (AFR 52/001/2008، 3 مارس/آذار 2008)، http://www.amnesty.org/en/library/info/AFR52/001/2008/en؛ وكذلك، الصومال: استهداف روتيني: الهجمات على المدنيين في الصومال (AFR 52?006/2008، 1 يونيو/حزيران 2008)، http://www.amnesty.org/en/library/info/AFR52/009/2008/en؛ وانعدام قاتل للأمن: الهجمات على

العاملين في المساعدات والمدافعين عن حقوق الإنسان في الصومال (AFR 52?016/2008، 6 نوفمبر/ تشرين الثاني 2008)، http://www.amnesty.org/en/library/info/AFR52/016/2008/en

[12] منظمة العفو الدولية، التقرير السنوي لعام 2009، الصومال

[13] طبقاً لقرار مجلس الأمن الدولي 1744، تشمل ولاية (صلاحيات) "أميسوم":
"(أ) دعم الحوار والمصالحة في الصومال عن طريق المساعدة على كفالة حرية التنقل والمرور الآمن والحماية لجميع المشاركين في العملية المشار إليها في الفقرات 1 و2 و3؛
(ب) كفالة الحماية، حسب الاقتضاء، للمؤسسات الاتحادية الانتقالية لمساعدتها على أداء مهامها المتعلقة بالحكم، وتوفير الأمن للهياكل الأساسية الرئيسية؛
(ج) المساعدة، في حدود قدراتها، وبالتنسيق مع سائر الأطراف، في تنفيذ الخطة الوطنية للأمن والاستقرار، لا سيما إعادة إنشاء قوات أمن صومالية شاملة لجميع الأطراف وتدريبها بصورة فعالة؛
(د) الإسهام، حسب الطلب وفي حدود قدراتها، في تهيئة الظروف الأمنية الضرورية لتقديم المساعدة الإنسانية؛
(ه) حماية الأفراد التابعين لها ومرافقها ومنشآتها ومعداتها وبعثتها، وكفالة أمن أفرادها وحرية تنقلهم".

[14] أنظر "ذي مونيتور"، الأمم المتحدة تعترض سبيل التغيير لصلاحيات أميسوم"، 28 يوليو/تموز 2010، http://allafrica.com/stories/201007280079.html

[15] صوّت "مجلس الاتحاد الأفريقي للسلم والأمن" في 15 أكتوبر/تشرين الأول 2010 لصالح زيادة عديد قوات "أميسوم" المصرح بها من 8,000 إلى 20,000.

[16] وكالة الصحافة الفرنسية، بوروندي ترسل مزيداً من القوات لقوة الاتحاد الأفريقي في الصومال، 14 مارس/آذار 2011، http://www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5gdm2o9SMkwQIIg6PihfjHSdaWDAQ?docId=CNG.eec782652f590060d2b0c356a1aae693.131

[17] Africanewsnet، بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تحقق مكاسب- زيادة عديد القوة إلى 12,000، 29 مارس/آذار 2011

[18] المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، كينيا تشهد وصول 20,000 لاجئ صومالي في أسبوعين فقط، 24 يونيو/حزيران 2011، http://reliefweb.int/node/422150

[19] المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، القتال في الصومال يشرد نحو 33,000 شخصاً في الأسابيع الستة الأخيرة، 8 أبريل/نيسان 2011

[20] للاطلاع على تحليل بشأن جماعة الشباب المسلحة، أنظر رولاند مارشال، "تقييم غير نهائي لحركة الشباب الصومالية"، مجلة دراسات شرق أفريقية، المجلد 3، نوفمبر/تشرين الثاني 2009، الصفحات 381 – 404؛ الأمم المتحدة، تقرير فريق الرصد الخاص بالصومال المقدم وفقاً للقرار 1853 (2008)، S/2010/91، 10 مارس/آذار 2010؛ المجموعة الدولية للأزمات، إسلاميو الصومال المنقسمون، 18 مايو/أيار 2010

[21] أنظر المفوضية العليا لشؤون اللاجئين، صور بالأقمار الصناعية تظهر تمدداً حضرياً هائلاً إلى الغرب من مقديشو، 1 أكتوبر/تشرين الأول 2010، http://www.unhcr.org/4ca602a66.html

[22] أنظر منظمة العفو الدولية، الصومال: ينبغي إعادة النظر في المساعدات العسكرية والشرطية (رقم الوثيقة: AFR 52/001/2010، يناير/كانون الثاني 2010)

[23] كان من المقرر في الأصل انتهاء الفترة الانتقالية في أغسطس/آب 2011، حيث يفترض أن تكون المؤسسات الاتحادية الانتقالية قد أنجزت مهامها الانتقالية، بما في ذلك تبني دستور جديد وتوفير الخدمات الأساسية للسكان. وفضلاً عن ذلك، فبمقتضى اتفاقية جيبوتي كان من المفترض أن تنجز الحكومة الاتحادية الانتقالية نتائج ملموسة في تطوير قوات أمن فعالة وفي جهود المصالحة الوطنية مع أطراف النزاع الأخرى.

[24] أنظر اتفاقية كمبالا، 9 يونيو/حزيران 2011، http://unpos.unmissions.org/Portals/UNPOS/Repository%20UNPOS/110609%20-%20Kampala%20Accord%20(signed).pdf. وأشعلت اتفاقية كمبالا والمطالبة باستقالة رئيس الوزراء فتيل مظاهرات في مقديشو خرجت للتعبير عن الدعم لرئيس الوزراء وضد رئيس الدولة ورئيس البرلمان والأمم المتحدة وأوغندا، التي أشرفت على الاتفاقية. وقتل في المظاهرات ما لا يقل عن ثلاثة أشخاص.

[25] أنظر منظمة العفو الدولية، الصومال: ينبغي إعادة النظر في المساعدات العسكرية والشرطية (رقم الوثيقة: AFR 52/001/2010، يناير/كانون الثاني 2010)

[26] منظمة الصحة العالمية، مستشفيات مقديشو المستنزفة تكافح لمعالجة جرحى الحرب الصومالية، 12 أكتوبر/ تشرين الأول 2010، http://www.who.int/hac/crises/som/releases/12october2010/en/index.html

[27] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الصومال: مستشفيات مقديشو تستقبل أكبر عدد من الجرحى في تاريخها، 27 يناير/كانون الثاني 2011، http://www.icrc.org/eng/resources/documents/news-release/2011/somalia-news-2011-01-27.htm

[28] منظمة الصحة العالمية، الصومال: تحرك إنساني طارئ، أضواء أسبوعية، 14-20 مايو/أيار 2011، http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Full_Report_769.pdf

[29] منظمة الصحة العالمية في الصومال: أعمال العنف الأخيرة في مقديشو تتسبب بجرح أعداد كبيرة من الأطفال دون سن خمس سنوات، 31 مايو/أيار 2011، http://reliefweb.int/node/404870

[30] نشرة شبكات المعلومات الإقليمية المتكاملة الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة – إيرين نيوز، الصومال: قرابة نصف الإصابات في مقديشو لأطفال دون سن الخامسة، 31 مايو/أيار 2011، http://reliefweb.int/node/404933

[31] مايو/أيار 2011، منظمة الصحة العالمية، الصومال: تحرك إنساني طارئ، أضواء أسبوعية، 14-20 مايو/أيار 2011، http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Full_Report_769.pdf

[32] أنظر منظمة العفو الدولية، لا ضوء في نهاية النفق: استمرار معاناة المدنيين الصوماليين (AFR 52/003/2010، مارس/آذار 2010)

[33] أنظر، مثلاً، مكتب الأمم المتحدة السياسي لشؤون الصومال، بيان لجنة الأمن المشترك، 14 أغسطس/آب 2010

[34] مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام حول الصومال، S/2011/277، 28 أبريل/نيسان 2011

[35] بيان صحفي صادر عن "أميسوم"، أميسوم تطمئن قطاع الأعمال في سوق بكارا بمقديشو مجدداً، 20 مايو/ أيار 2011، http://www.amisom-au.org/read-AMISOM-Press-Release-20-5-2011.pdf

[36] "أطباء بلا حدود"، الهجوم الجديد في الصومال يتسبب بعشرات الإصابات، 1 مارس/آذار 2011، http://www.msf.org/msf/articles/2011/03/new-offensive-in-somalia-causes-scores-of-

casualties.cfm

[37] مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام حول الصومال، S/2011/277، 28 أبريل/نيسان 2011

[38] مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام حول الصومال، S/2011/277، 28 أبريل/نيسان 2011

[39] منظمة الصحة العالمية في الصومال: تحرك إنساني طارئ، أضواء أسبوعية، 14-20 مايو/أيار 2011، http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Full_Report_769.pdf

[40] نشرة شبكات المعلومات الإقليمية المتكاملة الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة – إيرين نيوز، الصومال: انقطاع لخط الحياة على الإنترنت في مقديشو، 27 مايو/أيار 2011، http://www.irinnews.org/Report.aspx?ReportID=92824

[41] منظمة العفو الدولية، الصومال: استهداف روتيني: الهجمات على المدنيين في الصومال (AFR 52/006/2008، 1 يونيو/حزيران 2008)

[42] منظمة العفو الدولية، الصومال: ينبغي إعادة النظر في المساعدات العسكرية والشرطية (رقم الوثيقة: AFR 52/001/2010، يناير/كانون الثاني 2010)

[43] حكومة الصومال، إطلاق نار عرضي قد يكون مسؤولاً عن المأساة في مقديشو، 2 فبراير/شباط 2011، http://www.reliefweb.int/rw/rwb.nsf/db900sid/VVOS-8DPRYN?OpenDocument&rc=1&cc=som

[44] معايير حقوق الإنسان تتطلب قصر الولاية القضائية للمحاكم العسكرية على الجرائم ذات الطبيعة العسكرية الخالصة التي يرتكبها عسكريون. أنظر المبادئ والمبادئ التوجيهية بشأن الحق في محاكمة عادلة وفي المساعدة القانونية في أفريقيا، التي تبنتها اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب: http://www.achpr.org/english/declarations/Guidelines_Trial_en.html

[45] ملاحظات منظمة العفو الدولية، جلسة المراجعة الدورية العالمية حول الصومال، 3 مايو/أيار 2011، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

[46] بيان صحفي لمنظمة العفو الدولية، الصومال: مزاعم إطلاق قوة الاتحاد الأفريقي النار على المدنيين الصوماليين بحاجة إلى تحقيق، 5 فبراير/شباط 2009

[47] أنظر منظمة العفو الدولية، لا ضوء في نهاية النفق: استمرار معاناة المدنيين الصوماليين (AFR 52/003/2010، مارس/آذار 2010)

[48] منظمة العفو الدولية، بواعث قلق بشأن حقوق الإنسان في جنوب ووسط الصومال (رقم الوثيقة: AFR 52/013/2010، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2010)

[49] الأمم المتحدة، اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لشؤون الصومال، شبكة رصد الحماية، التقرير الأسبوعي، 25 فبراير/شباط 2011

[50] اتحاد كرة القدم الصومالي، لاعبو كرة قدم صوماليون بين القتلى والجرحى في الانفجارات. رئيس اتحاد كرة القدم يصاب بالصدمة، 21 فبراير/شباط 2011، http://www.somsoccer.com/english/view.php?id=354

[51] بيان صحفي لمنظمة العفو الدولية، الصومال: منظمة العفو تدين قتل مدنيين في تفجيرات الفندق، 3 ديسمبر/كانون الأول

2010

[52] بيان صحفي لمنظمة العفو الدولية، الصومال: منظمة العفو تدين مقتل مدنيين في انفجارات الفندق، 3 ديسمبر/كانون الأول 2010

[53] أنظر، مثلاً، الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام حول الأطفال والنزاع المسلح، S/2007/259، 7 مايو/أيار 2007، http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N07/298/52/PDF/N0729852.pdf?OpenElement

[54] نشرة شبكات المعلومات الإقليمية المتكاملة الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة – إيرين نيوز، الصومال: تجنيد الأطفال في ازدياد، 21 مارس/آذار 2011، http://www.irinnews.org/Report.aspx?ReportID=92249

[55] شهد شهر أغسطس/آب 2009 احتداماً للقتال في مقديشو وجوارها بين الشباب والحزب الإسلامي من جهة وقوات الحكومة الانتقالية مدعومة من قوات "أميسوم" من جهة ثانية، ولا سيما ما بين 20 و26 أغسطس/ آب، عندما شنت القوات الموالية للحكومية هجوماً مضاداً في مقديشو وبالقرب من نقطة تفتيش"المراقبة السابقة" على الطريق إلى ممر أفغوي. كما شهد إقليم غالغادود قتالاً ضارياً في 2009، وبخاصة في يناير/كانون الثاني ومايو/أيار

[56] الأمم المتحدة، اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لشؤون الصومال، شبكة رصد الحماية، 21 أغسطس/آب 2009

[57] المجموعة الدولية لحقوق الأقليات، لا إنصاف: أقليات الصومال المنسية، 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2010

[58] Garow online، الإسلاميون "يعترفون" باستخدام الأطفال في قتال الحكومة الصومالية، 18 مارس/آذار 2011

[59] منعت فصائل الشباب الموسيقى على محطات الراديو والهواتف النقالة في بعض المناطق

[60] يونيسف، اليونيسف تقول إن استمرار الأزمة الصومالية استمرار لأزمة الأطفال- إصابات الأطفال والاعتقالات الأخيرة، 11 مارس/آذار 2011، http://www.unicef.org/somalia/media_65.html؛ صوت أميركا، عاملون في الإغاثة يقولون إن جنوداً أطفالاً يشاركون في العنف المتصاعد في الصومال، 25 أبريل/نيسان 2011، http://www.voanews.com/english/news/Aid-Workers-Say-Child-Soldiers-Involved-In-Escalating-Violence-120595459.html

[61] تعطي المبادئ والممارسات الفضلى (كيب تاون) بشأن تجنيد الأطفال في القوات المسلحة وتسريح الجنود الأطفال وإعادة إدماجهم في أفريقيا، اليونيسف، 27- 30 أبريل/نيسان 1997، تعريفاً واسعاً وشاملاً لمفهوم "الجنود الأطفال" بحيث يشمل الأطفال من غير المقاتلين المرتبطين بقوات أو بجماعات مسلحة

[62] PrepCom draft Statute, page 21, cited in R. Lee (ed) "The International Criminal Court: The Making of the Rome Statute, Issues, Negotiations, Results", 1999, Kluwer Law International, page 117.

[63] أنظر تقرير الصومال، اعترافات انتحاري لم يفجر نفسه، 21 يونيو/حزيران 2011، http://www.somaliareport.com/index.php/post/964/Confessions_of_a_Would-Be_Suicide_Bomber?PHPSESSID=9de5443b2e901ba8c6c618fcd7a3e4f2

[64] الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام حول الأطفال والنزاع المسلح في الصومال، S/2010/577، 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2010

[65] أنظر، AFRC case in the Sierra Leone Special Court, Prosecutor v. Brima et al, Case No. SCSL-2004-16-A, appeal judgement

[66] بي بي سي نيوز أن لاين، رجم امرأة صومالية بتهمة الزنا، 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2009، http://news.bbc.co.uk/2/hi/8366197.stm

[67] من الصعب توثيق نطاق الاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي في سياق النزاع المسلح في الصومال. فهذه موضوعات محرمة في الثقافة الصومالية، ولربما كان ما يبلّغ عنه من حوادث الاغتصاب أقل من واقع الحال. ولكن ثمة تقارير متواترة عن عمليات اغتصاب وأشكال أخرى من العنف الجنسي ضحيتها النساء والفتيات النازحات في مخيمات المهجرين داخلياً في مختلف أنحاء الصومال، وفي معظم الأحيان من قبل أشخاص آخرين مهجرين داخلياً. أنظر الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام حول الأطفال والنزاع المسلح في الصومال، S/2010/577، 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2010، S/2010/577, 9 November 2010, http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N10/629/94/PDF/N1062994.pdf?OpenElement

[68] الجمعية العامة للأمم المتحدة/مجلس الأمن، الأطفال والنزاع المسلح، تقرير الأمين العام، A/64/742-S/2010/181، 13 أبريل/نيسان 2010

[69] يونيسف، اليونيسف ترحب بقرار الحكومة الاتحادية الانتقالية الصومالية التصديق على اتفاقية حقوق الطفل، 20 نوفمبر/تشرين الثاني 2009، http://www.unicef.org/infobycountry/media_51841.html

[70] مكتب الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة المعني بالأطفال والنزاع المسلح، بيان صحفي: رئيس الوزراء الصومالي الجديد يتعهد بالعمل من أجل "خطة عمل" تنهي تجنيد واستخدام الجنود الأطفال، OSRSG/201110-18، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2010، http://www.un.org/children/conflict/english/pr/2010-11-03247.html

[71] التقى مندوبو منظمة العفو الدولية مسؤولين في وزارة الخارجية الفرنسية في أبريل/نيسان 2010

[72] الجمعية العامة للأمم المتحدة/مجلس الأمن، الأطفال والنزاع المسلح، تقرير الأمين العام، (A/65/820-S/2011/250)، 23 أبريل/نيسان 2010

[73] نيويورك تايمز، أطفال يحملون البنادق لحليف للولايات المتحدة، الصومال، 13 يونيو/حزيران 2010، http://www.nytimes.com/2010/06/14/world/africa/14somalia.html

[74] الحكومة الاتحادية الانتقالية، بيان إعلامي؛ الرئيس الصومالي يصدر تعليماته إلى قائد الجيش بالتحقيق في مزاعم تجنيد الأطفال، 16 يونيو/حزيران 2010، http://www.tfgsomalia.net/English%20Language/index-page-News-nid-1482.htm

[75] ملاحظات منظمة العفو الدولية، جلسة المراجعة الدورية العالمية حول الصومال، 3 مايو/أيار 2011، مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة

[76] منظمة العفو الدولية، صحفيون يتعرضون للهجوم في الصومال مع تصعيد الحكومة حملتها القمعية ضد وسائل الإعلام، 22 يوليو/تموز 2010، http://www.amnesty.org/en/news-and-updates/report/journalists-under-attack-somalia-government-steps-media-crackdown-2010-07-22

[77] لجنة حماية الصحفيين، الحكومة الصومالية تضايق الصحفيين مع احتدام القتال، 2 يوليو/تموز 2010، http://www.cpj.org/2010/07/somali-government-harassing-journalists-as-fightin.php

[78] صوت أميركا، مسؤولون صوماليون يقولون إن الهدف ما زال السلم والأمن، 29 يونيو/حزيران 2010

[79] الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام حول الأطفال والنزاع المسلح في الصومال، S/2010/577، 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2010

[80] أنظر منظمة العفو الدولية، من حياة بدون سلم إلى سلم بدون حياة – معاملة اللاجئين الصوماليين وطالبي اللجوء في كينيا (رقم الوثيقة: AFR /32/015/2010)

[81] أنظر منظمة العفو الدولية، من حياة بدون سلم إلى سلم بدون حياة – معاملة اللاجئين الصوماليين وطالبي اللجوء في كينيا (رقم الوثيقة: AFR /32/015/2010)

[82] حكومة كينيا، كينيا لا تتساهل مع استخدام الأطفال في النزاع المسلح، 5 نوفمبر/تشرين الثاني 2011، http://reliefweb.int//node/373609

[83] الجمعية العامة للأمم المتحدة/مجلس الأمن، الأطفال والنزاع المسلح، تقرير الأمين العام (A/65/820-S/2011/250)، 23 أبريل/نيسان 2011

[84] جميع عناوين الأخبار، مقاتلو الشباب يواصلون انشقاقهم، معظمهم من المراهقين، 25 مارس/آذار 2011، http://www.allheadlinenews.com/briefs/articles/90042061?Al%20Shabaab%20fighters%20continue%20to%20defect%2C%252#ixzz1JKKo5jSG

[85] يونيسف، اليونيسف تقول إن الأزمة الصومالية المستمرة أزمة أطفال، 11 مارس/آذار 2011، http://www.unicef.org/somalia/Children_crisis_in_Somalia_PR_Eng.doc

[86] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة بشأن القانون الدولي الإنساني العرفي: إسهام في فهم واحترام حكم القانون إبان النزاع المسلح (القاعدة 120)

[87] شبكة شابيل الإعلامية، العثور على جثث مراهقين صغار في مقديشو، 31 يناير/كانون الثاني 2011، http://allafrica.com/stories/201102010176.html

[88] مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام، تقرير الأمين العام حول الأطفال والنزاع المسلح في الصومال، S/2011/277، 28 أبريل/نيسان 2011

[89] منظمة العفو الدولية، الصومال: المدنيون يدفعون ثمن احتدام القتال في مقديشو (رقم الوثيقة: AFR 52/002/2009، 4 مارس/آذار 2009)

[90] الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام حول الأطفال والنزاع المسلح في الصومال، S/2010/577، 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2010، http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N10/629/94/PDF/N1062994.pdf?OpenElement

[91] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، النشرة الإنسانية الأسبوعية، 11- 18 فبراير/شباط 2011، http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/reliefweb_pdf/node-389112.pdf

[92] الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام حول الأطفال والنزاع المسلح في الصومال، S/2010/577، 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2010، http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N10/629/94/PDF/N1062994.pdf?OpenElement؛ نشرة شبكات المعلومات الإقليمية المتكاملة الصادرة عن مكتب الأمم المتحدة – إيرين نيوز، الصومال: تجنيد الأطفال في ازدياد، 21 مارس/آذار 2011، http://www.irinnews.org/Report.aspx?ReportID=92249؛ تقرير الصومال، المتمردون يطلبون من المدارس القرآنية تزويدهم بالأطفال، 19 يونيو/حزيران 2011، http://www.somaliareport.com/index.php/post/994/Insurgents_Tell_Koranic_Schools_to_Deliver_Kids?PHPSESSID=f23f7f89abfce76d32de80f841307b3f

[93] الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام حول الأطفال والنزاع المسلح في الصومال، S/2010/577، 9 نوفمبر/ تشرين الثاني 2010، http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N10/629/94/PDF/N1062994.pdf?OpenElement

[94] يونيسف، وضع الأطفال في العالم 2011، فبراير/شباط 2011، الصفحة 90، http://www.unicef.org/infobycountry/files/SOWC_2011.pdf؛ تحرك إنساني لليونيسف من أجل الأطفال، الصومال، 2011، http://www.unicef.org/hac2011/files/HAC2011_4pager_Somalia.pdf

[95] أنظر بيان التداول العام لمنظمة العفو الدولية، الصومال: أعمال القتل غير المشروعة والتعذيب يظهران احتقار الشباب لأرواح المدنيين (AFR 52/009/2009، 24 نوفمبر/تشرين الثاني 2009)

[96] أسوشييتد برس، الشباب يعدمون فتاتين مراهقتين، 28 أكتوبر/تشرين الأول 2010، http://addisvoice.com/2010/10/al-shabab-executes-two-teenage-girls-ap/؛ الأمم المتحدة، الصومال: خبراء حقوق الإنسان في الأمم المتحدة يدينون إعدام فتاتين مراهقتين مؤخراً، 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2010، http://www.un.org/apps/news/story.asp?NewsID=36726&Cr=somali&Cr1

[97] بيان صحفي لمنظمة العفو الدولية، الصومال: الفتاة التي رجمت طفلة عمرها 13 سنة، 31 أكتوبر/تشرين الأول 2008

[98] منظمة العفو الدولية: انعدام قاتل للأمن: الهجمات على العاملين في المساعدات والمدافعين عن حقوق الإنسان في الصومال (AFR 52?016/2008، 6 نوفمبر/ تشرين الثاني 2008)، http://www.amnesty.org/en/library/info/AFR52/016/2008/en

[99] مكتب منظمة الصحة العالمية في الصومال، تحرك إنساني طارئ، 11 – 17 يونيو/حزيران 2011، http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/Full_Report_1402.pdf

[100] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الصومال: قصف مستشفى كيساني بمقديشو مستمر رغم مناشدات الصليب الأحمر، 1 يوليو/تموز 2010، http://www.icrc.org/web/eng/siteeng0.nsf/html/somalia-news-010710!OpenDocument

[101] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، النشرة الإنسانية الأسبوعية، 8- 15 أبريل/نيسان 2011، http://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/report_18.pdf

[102] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، الصومال: القنابل غير المنفجرة تهدد مستشفى مقديشو، 15 أبريل/نيسان 2011

[103] أطباء بلا حدود، الصومال: منظمة أطباء بلا حدود تدعو إلى احترام حيدة المرافق الطبية، 11 مايو/أيار 2010، http://www.msf.org.uk/hawa_abdi_20100511.news. في نهاية مارس/آذار 2007، أصيب مستشفى الحياة، الواقع على الطريق المؤدية إلى ستاد مقديشو، بقذائف مدفعية يبدو أنها أطلقت من القصر الجمهوري، حيث كانت القوات الإثيوبية تتمركز، وقامت هذه القوات باحتلال المستشفى لاحقاً. وأبلغ طبيب يعمل في مستشفى الحياة منظمة العفو الدولية ما يلي: "احتلت القوات الإثيوبية المبنى واختطفت موظفينا: احتجزوا اثنين من الحراس الأمنيين وعامل تنظيفات واحد وموظف إداري لثلاثة أسابيع. واحتلوا المستشفى مدة 45 يوماً. كان الإثيوبيون يعتقدون أننا نعالج أفراد الميليشيات. ولكننا كنا نعالج جميع الناس، أفراد الميليشيات أو غيرهم".

[104] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، النشرة الإنسانية، أغسطس/آب 2010، http://ochaonline.un.org/OchaLinkClick.aspx?link=ocha&docId=1175515, MSF, Casualties overwhelming medical capacity, 24 September 2010, http://www.somali.msf.org/2010/09/muqdishu-mass-casualties/

[105] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، النشرة الإنسانية، 01- 31 يناير/كانون الثاني 2011، http://ochaonline.un.org/somalia/SituationReports/tabid/2715/language/en-US/Default.aspx, All Africa.com, Al shabaab refuses needy people seek aid food, 23 January, http://allafrica.com/stories/201101240348.html

[106] منظمة العفو الدولية، لا ضوء في نهاية النفق: استمرار معاناة المدنيين الصوماليين (AFR 52/003/2010، مارس/آذار 2010)

[107] أنظر Mark Bradbury، "بناء الدولة ومكافحة الإرهاب وإصدار شهادات الإنسانية في الصومال"، ورقة إيجاز لمركز فينستاين الدولي، جامعة تافتس، سبتمبر/أيول 2010؛ وكذلك Ken Menkhaus، "فرض الاستقرار وفرص العمل الإنساني في الدولة المنهارة: الحالة الصومالية"، "الكوارث" 2010، 34(S3): S320–S341، 16 سبتمبر/أيلول 2010

[108] الأمم المتحدة، تقرير فريق الرصد المعني بالصومال المقدم وفقاً للقرار 1853 (2008)، S/2010/91، 10 مارس/آذار 2010، http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N10/246/89/PDF/N1024689.pdf?OpenElement

[109] مجلس الأمن الدولي، القرار 1916 (2010)، http://unpos.unmissions.org/Portals/UNPOS/Repository%20UNPOS/S-RES-1916%20(2010).pdf

[110] أنظر Mark Bradbury، "بناء الدولة ومكافحة الإرهاب وإصدار شهادات الإنسانية في الصومال"، ورقة إيجاز لمركز فينستاين الدولي، جامعة تافتس، سبتمبر/أيول 2010؛ وكذلك Ken Menkhaus، "فرض الاستقرار وفرص العمل الإنساني في الدولة المنهارة: الحالة الصومالية"، "الكوارث" 2010، 34(S3): S320–S341، 16 سبتمبر/أيلول 2010

[111] مجلس الأمن الدولي، القرار 1972 (17 مارس/آذار 2011) http://www.un.org/News/Press/docs//2011/sc10198.doc.htm

[112] طبقاً للمبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات بشأن الأطفال غير المصحوبين بولي والأطفال المنفصلين عن ذويهم، "الأطفال المنفصلون عن أهاليهم هم أولئك الأطفال المنفصلين عن كلا والديهم، أو عن الراعي القانوني والعرفي الرئيسي السابق لهم، دون أن يكون بالضرورة من أفراد عائلتهم. ولذا فمن الممكن أن يشمل هؤلاء الأطفال غير المصحوبين بفرد راشد آخر من أفراد العائلة". و"الأطفال غير المصحوبين بولي (ويسمون أيضاً القاصرين غير المصحوبين) هم الأطفال الذين انفصلوا عن كلا

والديهم وعن أقاربهم الآخرين، ومن ليس لديهم من يعتني بهم من الراشدين المسؤولين عن ذلك، بحكم القانون أو العرف". أنظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، المبادئ التوجيهية المشتركة بين الوكالات بشأن الأطفال غير المصحوبين بولي والأطفال المنفصلين عن ذويهم، يناير/كانون الثاني 2004،
http://www.unicef.org/violencestudy/pdf/IAG_UASCs.pdf

[113] يحظر القانون الدولي الإنساني قتل جميع الأشخاص الذين لا يشاركون بصورة نشطة في الأعمال العدائية، بمن فيهم أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم.

[114] أنظر، مثلاً، اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، المبادئ التوجيهية للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات بشأن الصحة العقلية والدعم النفسي في مسرح العمليات الطارئة، 2007،
http://www.who.int/hac/network/interagency/news/iasc_guidelines_mental_health_psychosocial.pdf

[115] منظمة الصحة العالمية، تحليل حالة الصحة العقلية في الصومال، أكتوبر/تشرين الأول 2010،
http://www.emro.who.int/somalia/pdf/Situation_Analysis_Mental_Health_print.pdf

[116] منظمة الصحة العالمية، تحليل حالة الصحة العقلية في الصومال، أكتوبر/تشرين الأول 2010،
http://www.emro.who.int/somalia/pdf/Situation_Analysis_Mental_Health_print.pdf

[117] أنظر منظمة الأمم المتحدة للتعليم والعلوم والثقافة (اليونسكو)، تقرير الرصد العالمي للتعليم من أجل الجميع، الأزمة المخفية: النزاع المسلح والتعليم، 1 مارس/آذار 2011،
http://unesdoc.unesco.org/images/0019/001907/190743e.pdf

[118] إرين نيوز، "الجيل الضائع" في مقديشو، 24 مايو/أيار 2011، http://reliefweb.int/node/403617

[119] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الصومال، اتفاقية مناهضة التعذيب والأموال التي جمعت – نشرة بالوقائع، يناير/كانون الثاني 2011

[120] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الصومال، كينيا_ الصومال: جوع للتعليم في مخيمات داداب، 22 مارس/آذار 2011، http://www.irinnews.org/Report.aspx?ReportID=92256

[121] منظمة العفو الدولية، من حياة بدون سلم إلى سلم بدون حياة – معاملة اللاجئين الصوماليين وطالبي اللجوء في كينيا (رقم الوثيقة: AFR 32/015/2010، 8 ديسمبر/كانون الأول 2010)

[122] يعالج البروتوكول الإضافي الأول المنازعات المسلحة الدولية، بينما لم يصدِّق الصومال على البروتوكول الإضافي الثاني، الذي يعالج قضايا المنازعات المسلحة غير الدولية

[123] حكم من أحكام القانون الدولي العرفي، أنظر J. Henckaers and L. Doswald-Beck، القانون الدولي الإنساني العرفي، اللجنة الدولية للصليب الأحمر، القواعد 1- 24

[124] المصدر نفسه.

[125] المصدر نفسه.

[126] العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 14

[127] اللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التعليق العام رقم 11، الصفحة 9

[128] يمكن الاطلاع عليه من الموقع،
http://www.unhcr.org/refworld/country,,,LEGISLATION,SOM,456d621e2,4795c2d22,0.html حيث ينص الميثاق الاتحادي الانتقالي على وضع مسودة دستور اتحادي جديد من قبل لجنة دستورية اتحادية مستقلة. وقد قدِّم مشروع الدستور الاتحادي الجديد إلى الحكومة الاتحادية الانتقالية والسلطات الإقليمية للصومال، ولكنه لم يقر بعد.

[129] http://unhcr.org/4ae1e09d9.html

[130] المبادئ التوجيهية، المبدأ 13(1)؛ المادة 7(5)ه والمادة 9(1)ه من اتفاقية كمبالا.

[131] تصدر لجنة مجلس الأمن الخاصة بالصومال وإريتريا قائمة بالأفراد الذين يتم تحديدهم بمقتضى الفقرة 8 من القرار 1844 (2008)، SC/9904، 12 أبريل/نيسان 2010،
http://www.un.org/News/Press/docs/2010/sc9904.doc.htm

[132] مجلس الأمن الدولي، تقرير الأمين العام حول الصومال، S/2010/447، 9 سبتمبر/أيلول 2010

منظمة العفو الدولية

International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW

www.amnesty.org/ar

منظمة العفو الدولية